

الشهيد مرتضى المطهرى



الانسان والقدر

ترجمة

محمد علي التسخيري

الشهيد مرتضى المطهري

الانسان والقدر



ترجمة

محمد علي التسخيري

مطهری، مرتضی، ۱۲۹۸ - ۱۳۵۸.

[انسان و سرنوشت. عربی]
الانسان والقدر / مرتضی مطهری؛ ترجمة محمدعلی التسخیری. - - تهران: المشرق للثقافة والنشر، ۱۳۸۳.
۱۱۹ ص.

ISBN: 964 - 8241 - 60 - 0

فهرستویسی بر اساس اطلاعات فیفا
عربی.

این کتاب در سالهای مختلف توسط ناشرین مختلف منتشر شده است.
۱. قضا و قدر. الف. تسخیری، محمدعلی، مترجم. ب. عنوان.
ج. عنوان: انسان و سرنوشت. عربی.

۲۹۷/۲۶۵

BP ۲۱۹/۵/م ۸۰۳۳

۱۳۸۳

۲۰۰۳ - ۸۳

کتابخانه ملی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

الانسان والقدر

اسم الكتاب:

الشهيد مرتضى المطهرى

المؤلف:

الشيخ محمد علي التسخيري

المترجم:

المشرق لثقافة والنشر

الناشر:

طه (صلى الله عليه و آله و سلم)

المطبعة:

الاولى - ۱۳۸۵ ۱۴۲۸ ق

الطبعة:

۲۰۰۰ نسخة

الكمية:

۷۰۰۰ ريال

السعر:

ISBN: 964 - 8241 - 60 - 0 ۹۶۴ - ۸۲۴۱ - ۶۰ - ۰

شابك:

الجمهورية الإسلامية في إيران / طهران

العنوان:

E-mail: Pmashreq@yahoo.com

تلفکس: ۰۰۹۸ - ۲۱ - ۲۲۶۰۲۳۴۸

جميع الحقوق محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرست

٧	مقدمة المترجم
١٩	مقدمة المؤلف
٤١	الاحساس المرعب
٤٢	الجانب العملي العام للمشكلة
٤٤	الآيات القرآنية
٤٦	كلمة «القدرية»
٤٧	التعارض المدعى
٤٩	الآثار السيئة لفكرة الجبر
٥٠	المنافع السياسية
٥٢	النقد الاوروبي المسيحي للاسلام
٥٣	العقد الفكرية
٥٤	الفلسفة المادية والقدر
٥٤	التنزيه والتوحيد
٥٦	القضاء والقدر
٦٠	الجبر
٦١	الحرية والاختيار
٦٣	الحتمي وغير الحتمي
٦٦	توهم المستحيل

- ٦٧..... الحقيقة الممكنة
- ٧١..... وسرّ الأمر
- ٧٢..... ميزة الانسان
- ٧٤..... نظرة الى عصر صدر الاسلام
- ٧٦..... الطبيعة التي لا تقبل التغير
- ٧٧..... النظم الثابتة
- ٧٩..... آراء أخرى
- ٨٣..... العوامل المعنوية
- ٨٥..... عندما يحل القضاء
- ٨٩..... اختلاف المدرستين
- ٩٢..... منطلق القرآن الخاص
- ٩٧..... المستوى الرفيع
- ١٠٣..... الجذور التاريخية
- ١٠٥..... والحقيقية هي
- ١٠٨..... بحث حديثي
- ١١٢..... عندما يتحول علم الله الى جهل
- ١١٦..... وبعبارة أخرى

مقدمة المترجم

الشهيد آية الله المطهري

إن الله اشترى من المؤمنين انفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون..).

مقدمة

كل ما يكتب عن الأستاذ الشهيد آية الله مرتضى المطهري قليل بلا شك، لأن الكلمات مهما كانت معبرة وذات أصالة فإنها وإن استطاعت أن توضح بعض الجوانب من حياة الأستاذ وشخصيته الفذة، فإنها غير قادرة على إعطاء صورة كاملة وشاملة عن هذا الأستاذ والفيلسوف المؤمن الصادق الملتزم.

فالشهيد المهطري، استاذ كبير، ومؤمن صادق، ورسالي أصيل، كرس حياته لخدمة الأهداف الإسلامية.

كان معلماً فكرياً للشورة الإسلامية، واسطورة في تاريخ العلم والأدب والفلسفة والعرفان الإسلامي، وعالمًا من سلالة العلماء الربانيين، سقى بدمه شجرة الإسلام.

نعم، كان من نوادر عصرنا، ولاشك في أن التاريخ سيضع اسمه إلى جانب

المشاهير المعاصرين. فقد ظهر في مقطع خطير وحساس من التاريخ السياسي للإسلام في بلادنا، واستطاع بأفكاره السامية أن يصمد أمام الانحرافات والمساغي اليانسة التي كانت ترمي إلى تشويه الوجه الحقيقي للإسلام، ويحافظ على أصالة الإسلام متحملاً بذلك مشقات كبيرة من دون أن يتردد أو يشعر بالخوف لحظة، ولماذا يشعر بالخوف؟ وهو الذي كان يعلمنا بأن أفضل ما يحققه الإنسان في حياته هو الشهادة في سبيل الله.

حياته وشخصيته

ولد عام ١٩١٩ في قرية نريمان بمحافظة خراسان، ونشأ وترعرع على يد والده الذي كان رجلاً ورعاً، تقياً، مؤمناً وصادقاً همته الإسلام لا غير. وبهذا الصدد يقول الشهيد نفسه:

«إن إيمان أبي وتقواه وعمله الصالح أثار لي الطريق».

هاجر عام ١٩٣١ إلى مدينة مشهد المقدسة مطلباً للعلم، ودرس هناك مقدمات العلوم الإسلامية. فمنذ أيام شبابه كان يميل إلى الفلسفة، ويمكن المحبة للعرفاء، وأول من تأثر الشهيد بشخصيته كان «المرزا مهدي شهيدي» مدرس الفلسفة الإلهية - آنذاك - في الحوزة العلمية بمدينة مشهد.

وعندما بلغ السابعة عشرة من عمره، غادر مشهد إلى مدينة قم المقدسة، وتلمذ على يد أساتذته معروفين مثل آية الله سيد محمود المحقق وآية الله سيد محمد حجت. وهناك تبحر في الفقه والأصول.

ودرس الشهيد كذلك على يد مرجع الأمة الإسلامية الإمام الخميني دام ظله، الفلسفة والعرفان والأخلاق، وتأثر به إلى درجة كان يثني عليه في أكثر

الأحيان، حيث كان يرى فيه القائد الصلب الذي يستطيع بإيمانه وتقواه وإرادته الحرة أن يوصل سفينة الشعب الإيراني المسلم إلى ساحل النجاة ويوعي فيه أصالة الإسلام.

وعندما بلغ الرابعة والعشرين من عمره، بدأ يدرس العلوم العقلية، وطالع عدداً من الكتب والكراسات التي كانت تتناول الفلسفة المادية مما مكنه فيما بعد على إصدار كتاب «أصول الفلسفة والمدرسة الواقعية» حيث فتد فيه فلسفة المادية الديالكتيكية.

وحول الفلسفة المادية يقول الشهيد :

«لقد كنت أدرس الفلسفة الإلهية والفلسفة المادية برغبة كبيرة، وفي مدينة قم تبين لي وبشكل قاطع أن الفلسفة المادية ليست - في الواقع - فلسفة ومن كان متعمقاً في الفلسفة الإلهية، وإعياً لها يرى بطلان الأفكار المادية». وفي عام ١٩٥٤ هاجر إلى طهران من مدينة قم، وتزوج ابنة عالم ديني كبير. وفي طهران بدأ يلقي محاضرات حول الفلسفة الإلهية. وبعد عام أي في عام ١٩٥٥ نشر أول مقال له في مجلة «الحكمة»، وبعد سنتين من ذلك التاريخ صدر له المجلد الأول من كتاب «أصول الفلسفة والمدرسة الواقعية».

وفي نفس العام دعته جامعة طهران للتدريس في كلية المعارف الإسلامية، فاعتنم الفرصة وظل مدة اثنين وعشرين عاماً يدرس الفلسفة والحضارة والمعارف الإسلامية. وقام بكتبه ومقالاته التي تعد بالآلاف، بارشاد الشباب نحو الإسلام وانقذ الكثير منهم من الجو القاتل للدعايات والتلقينات المادية العمياء الذي كان يسود الجامعات الإيرانية آنذاك.

وكتاب «العدل الإلهي» نموذج بارز من الخدمة التي قدمها في هذا المجال،

حيث طرح فيه هذه المسألة واعطى الراي القوي المتين المبرهن. ولغاية عام ١٩٧٧ كان الاستاذ يواصل تحقيقاته في مجال المسائل الاعتقادية والاقتصادية والاجتماعية في «مسجد الجواد»، «حسينية الارشاد»، «مركز التوحيد».

وقام بتحقيقات حول التضاد والحركة في الفلسفة الاسلامية، ونشرها بصورة مقالات، كما قام بتحقيقات أخرى حول عرفان الشاعر الايراني حافظ وحكمته، وله بحوث في مجال المعرفة، وايضا عدد من الكتب في مجال الفلسفة التاريخية والاقتصاد الاسلامي والمقارنة بين الاسلام والماركسية.

شارك في انتفاضة عام ١٩٦٣ التي قادها الامام الخميني، وادع السجن، ثم اطلق سراحه، واعتقل مجدداً بعد عدة سنوات، ومرة أخرى اطلق سراحه، غير انه مُنع من الصعود على المنابر.

وبعد احداث ذلك العام التي انتهت بنفي الامام الى خارج البلاد، قام مع عدد من علماء الدين وبتشجيع من الامام الخميني بتأسيس: «جمعية علماء الدين المناضلين» فكان من اعضائها النشطين.

لقد قضى الاستاذ الشهيد حياته كلها في مكافحة المفسد وأساليب الضلالة والأفكار الملحدة والالتقاطية، ولم يتغافل أبداً عن ذكر الله وارشاد الناس ودعوتهم الى الصراط المستقيم.

كان فقيهاً كبيراً، تدرج الى اعلى المستويات في علوم الفقه، ذا رغبة كبيرة في العلم، ولم يتوقف أبداً عن المطالعة. كما كان فيلسوفاً مشهوراً في الشرق والغرب، ويكن احتراماً بالفاً للفلاسفة والعرفاء المسلمين.

كان - عليه الرحمة - يتواجد في اي مكان يشاهد نقصاً فيه، على سبيل

المثال انه عندما أحسن بان ادب الأطفال يكاد يكون معدوماً، وان الاعداء يستغلون مثل هذه الفرص لتوجيه ضرباتهم المميتة والمصيرية عبر ترسيخ ثقافتهم المنحطة في عقول اطفالنا لاعداد جيل لا يفهم من الحياة سوى الأكل والشرب والنوم، بدأ يكتب قصصاً للأطفال تتناول الاخلاق الاسلامية وحياة المسلمين في عصر صدر الاسلام، وكانت خطوة يقل نظيرها في هذا السبيل.

وعندما لاحظ ان مجلة «زن روز» (المرأة العصرية) لا ترمي سوى الى تشويه ماهية حقوق المرأة في الاسلام، وابعاد النساء والفتيات عن الاسلام، فقد تحرك في الوقت المناسب وبدأ بنشر سلسلة من المقالات حول «نظام حقوق المرأة في الاسلام» في نفس المجلة دون أن يابى بالمخاطر التي قد تواجهه في المستقبل او محاربته من قبل جهاز الأمن السابق «السافاك»، او المحاولات التي قد تبذل لتشويه سمعته واتهامه بالتخلف والرجعية. واستطاع بمقالاته القيمة ان ينشر الوعي بين صفوف النساء والفتيات الايرانيات، ويرسم امامهن الطريق الصحيح لنلا يقعن في الشرك المخطط وبيتعدن عن القيم الاسلام السامية.

اما كتاب «الحجاب» فهو الآخر يُعد من خدماته الجبللة المنقطعة النظير التي قدمها للمجتمع الابرائي، حيث استطاع بهذا الكتاب ان يعالج المرض المسري الذي نشره اعداء الاسلام بزعامة الصهاينة بين نساننا وفتياتنا.

وبدون شك فان الشهيد المطهري كان بطل النضالات الفكرية والايديولوجية خلال السنوات الأخيرة.

وفي خلال الأزمة الفكرية والعقائدية التي اوجدها «السافاك» منذ عام ١٩٦٥ ولحد عام ١٩٧٦ فانه وباعتباره ممثلاً للامام الخميني استطاع ان يحافظ على مجرى الاسلام الصادق والأصيل الذي يسمى اليوم بـ «نهج الامام» في جو

المشاحنات والصراع بين تيارين فكريين هما «الماركسية» و«مدعي الاسلام» اللذين كانا يستقطبان الأفكار.

وفي الوقت الذي خدعت جميع الأوساط المثقفة والمناضلة بالظاهر الثوري لهدذين التيارين، وكان انتقاد التيارين المذكورين يعتبر ذنباً لا يغفر ومعارضة للثورة والثوريين، فانه من دون ان يشعر بالخاوف والأخطار المرتقبة وقف بوجههما واستخدم قلمه فائتبت بطلائهما وكشف الحقائق.

لقد ناضل الشهيد خلال حياته ضد ثلاث جبهات:

الأولى: جبهة الكفر والظلم التي كانت تبذل محاولات يائسة من أجل

بقائها واستمرارها.

والثانية: جبهة الكفر والالحاد السافر التي كانت صورة أخرى من الجبهة

الأولى، حيث كانت تسعى للظهور بمظهر ثوري بغية التحكم بالشعب.

والثالثة: جبهة الشرك الحديث التي ظهرت برداء الاسلام! وتطمع

بالسلطة. وهذه الجبهة هي التي اسقطته شهيداً.

ولعب مع بقية علماء الدين دوراً فعالاً في قيادة جماهير طهران خلال مرحلة

الثورة، وزار الامام الخميني في باريس الذي كلفه بتشكيل مجلس الثورة

الاسلامي فكان عضواً من اعضائها.

وبعد أقل من عام على انتصار الثورة الاسلامية وبينما كانت عانداً الى

منزله فتح عليه المجرمون اعداء الثورة الاسلامية، النار فسقط شهيداً..

اغتالوه... فلقد نفذ صرهم وهم يشاهدونه يدفع بعجلة الثورة الاسلامية

الى الامام بقلمه ولسانه وكل ما يوسعه.

وقال الامام الخميني مرجع الأمة الاسلامية في البيان الذي اصدره في اليوم

التالي من استشهاد الاستاذ المطهري:

«لقد غاب عنا المطهري الذي قلّما نجد له مثيلاً من ناحية طهارة الروح وصلاحه الايمان وقوة البيان... لكن الاعداء لن يستطيعوا ان ينهوا شخصيته الاسلامية والعملية والفلسفية، وان القتل لن يستطيعوا محقق الشخصية الاسلامية لرجال الاسلام».

وفي الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد هذا الاستاذ والفيلسوف الكبير اصدر الامام الخميني بياناً جاء فيه،

«انه قدم للاسلام والعلم خدمات جليلة، وانه لمن المؤسف حقاً ان تقوم الأيدي المجرمة باقتلاع هذه الشجرة من الجامع العلمية والاسلامية وتحرم الجميع من ثمراتها القيمة. لقد كان ابناً عزيزاً لي، وخادماً صادقاً للشعب والقطر».

قالوا عن الشهيد

عن الشهيد تقول عقيلته،

«كان الاستاذ يلتزم باصول التعليم والتربية عند تعامله مع ابنائه وافراد المجتمع، ولم يكن يجبر احداً على عمل شيء، بل كان يأتي دائماً بالبراهين والادلة لاقتناع الطرف المقابل للقيام بهذا أو ذاك العمل...».

وقال آية الله المشكيني امام جمعة قم حول شهيدنا العزيز،

«يتضح من مؤلفاته انه كان قد فهم الاسلام بشكل صحيح وكان سدا امام الشيوعيين والكفرة».

وعنه قال الشهيد الدكتور مفتاح استاذ كلية المعارف الاسلامية:

«انه وفي اوج الثورة الاسلامية كان يقول لي، لو ان امامنا وقائدنا نجح فاني لن اطمح لأي منصب.. ان مكتبتني هي اكبر لذة لي، انني لا اريد شيئاً سوى ان اكتب واحقق وادافع عن الاسلام».

وقال الشهيد بهشتي عنه:

«ان اغتيال المرحوم المطهري جاء في الحقيقة للقضاء على الفكر الاسلامي الاصيل، ولقد استشهد في وقت كانت هناك حاجة لدوره».

ولقد قال حجة الاسلام والمسلمين هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام:

«ان شهادة المطهري هي بحد ذاتها دليل على صحة الطريق الذي كان يخطو فيه. فعندما تعرف على نفسه جاهد بشكل متواصل لتعريف الاسلام الحقيقي وازالة غبار الشرك والجهل الذي كان يغطي الرسالة الاسلامية».

ويقول المرحوم العلامة الطباطبائي عن تلميذه:

«كان المطهري رجلاً تقياً اكتسب التقوى من الفلسفة، وكان ذكياً ومتحملاً بجميع الصفات الانسانية الرفيعة ويميل الى العلم أشد الميل».

من أقوال الشهيد المطهري

- منطق الشهيد، هو منطق الاحتراق والاضاءة، منطق الانصهار في المجتمع لاحيائه، منطق احياء القيم الانسانية، ومنطق خلق البطولات.
- ان دم الشهيد لن يذهب هباء مطلقاً، فهو لا يسكب على الأرض، فكل قطرة من دمه تتبدل الى مئات وآلاف القطرات، بل الى بحر من الدم لتصب في جسم المجتمع.

● الاسلام لا يحصر العبادة بالاعمال البدنية كالصلاة والصيام أو العبادات المالية كدفع الخمس والزكاة، بل هناك نوع آخر من العبادة، وهو العبادة الفكرية. فالعبادة الفكرية تعادل سنوات من العبادة البدنية وتسمو عليها بكثير، إن اتجهت على طريق توعية الانسان.

● الانسان في نظام الشرك يجذب في كل لحظة الى جهة انه قشة في البحر تتقاذفها الأمواج في كل لحظة، اما في النظام التوحيدي فهو كالسفينة المجهزة بأجهزة الدلالة تجري في حركة منظمة متناسقة تحت قيادة من يحب الخير.

اما الانسان غير المؤمن فهو يعيش في العالم كعميشة انسان يعتقد بظلم وفساد القوانين والانظمة الحاكمة في بلده، ويرى نفسه مضطرا الى الخضوع لها. مثل هذا الفرد يحس دوماً انه ملئ بالفقد والأحقاد، ولا يفكر على الاطلاق في اصلاح نفسه، إذ لا يرى جدوى في ذلك، فهو يرى نفسه قطرة في بحر يموج بالظلم والجور.

هذا الانسان لا يحسن بلذة في العالم، لان العالم في نظره سجن رهيب.

● الاسلام نظرية انتصار الروح الانسانية على الروح الحيوانية.. وانتصار العلم على الجهل، وانتصار العدل على الظلم، وانتصار المساواة على التمييز، وانتصار الفضيلة على الرذيلة، وانتصار التقوى على التحلل، وانتصار التوحيد على الشرك.

● طبيعي ان الايديولوجية الوحيدة التي تستطيع ان تكون ذات ماهية انسانية تقوم على اساس القيم الانسانية، هي الايديولوجية الانسانية لا الفنية، هي الايديولوجية الموحدة لا القائمة على اساس تجزئة الانسان، هي الايديولوجية الفطرية لا المصلحية.

● نعتقد ان سبب تناقضات ماركس يعود الى ان ماركس كان اقل ماركسية من كثير من الماركسيين. ويذكر ان ماركس كان يشرح امام

مجموعة من الماركسيين نظرية تنافي بعض نظرياته السابقة، فلم يطق الحاضرون سماع هذا الشرح، فما كان من ماركس إلا ان قال لهم: أنا لست ماركسياً بمستواكم . ويقال انه ردد في آخر حياته: لست ماركسياً.

أثار الشهيد القيمة

للشهاد الاستاذ مرتضى المطهري آثار وقيمة تعد بالعشرات، ترجم عدد منها الى اكثر من لغة عالمية، وتبذل حالياً محاولات لطبع مالم يطبع من مؤلفاته، حيث هناك الكثير من الكتب والمقالات التي لم تطبع بعد.

ومن جملة ما طبع له لحد اليوم:

- ١- الانسان والمصير.
- ٢- الوحي والنبوة.
- ٣- الحركات الاسلامية في القرن الأخير
- ٥- الانسان والايمان.
- ٦- العدل الالهي.
- ٧- مسألة الحجاب.
- ٨- نظام حقوق المرأة في الاسلام.
- ٩- الدوافع نحو المادية.
- ١٠- المجتمع والتاريخ.
- ١١- الامدادات الغيبية في حياة البشر.
- ١٢- المادية في ايران.
- ١٣- الادارة والقيادة في الاسلام.
- ١٤- الولاء والولاية.
- ١٥- السلوك الجنسي في الاسلام والغرب.
- ١٦- قيام وثورة الامام المهدي (عج).

- ١٧- تفسير الكون.
- ١٨- الإنسان والايمان.
- ١٩- اصول الفلسفة والمدرسة الواقعية - خمس مجلدات.
- ٢٠- التكامل الاجتماعي في الاسلام.
- ٢١- في رحاب نهج البلاغة.
- ٢٢- الحياة الخالدة.
- ٢٣- قصص اهل الحق - الجزء الاول والثاني.
- ٢٤- احراق الكتب في ايران ومصر.
- ٢٥- لن تغرب شمس هذا الدين.
- ٢٦- ايران والاسلام، ج ١، ج ٢.
- ٢٧- عشرون مقالة.
- ٢٨- عشر مقالات.
- ٢٩- ختم النبوة.
- ٣٠- الشهيد
- ٣١- النظرة الكونية التوحيدية.
- ٣٢- حول الثورة الاسلامية.
- ٣٣- مسالة النفاق.
- ٣٤- المجتمع والتاريخ.
- ٣٥- اصالة الروح.
- ٣٦- مبدأ التضاد كما تصوره الفلسفة الاسلامية.
- ٣٧- البحث عن الحقيقة.
- ٣٨- الجهاد.
- ٣٩- هدف الحياة.
- ٤٠- ابحاث اقتصادية.
- ٤١- ماركس والماركسية.

وهناك كتب ومقالات ومحاضرات لم تطبع لحد الآن منها، الامام والقيادة، الاقتصاد الاسلامي، الانسان في تصور الماركسية والاسلام. اما اولئك الذين ساروا على سنن الحق وعافوا جواد مضلة فلم تكن لديهم مشكلة ابدا، وما كانوا بحاجة الى تاويل آية تاويلا متكلفاً لايرضاه منطلق، او تشويه حديث مقدس شريف. وهذا ما يبدو للقارىء الكريم خلال سيره الممتع مع هذا الكتاب القيم الذي افه استاذ بارع خبير.

وينبغي هنا أن أنه على النقاط التالية:

- ١- ترجمت الشعر المذكور في الكتاب بنحو شعري. وواضح أن ذلك يبعد عن الترجمة الحرفية للشعر.
 - ٢- حاولت اختيار الألفاظ التي تتوفر فيها (العلمية والوضوح، والسلاسة) بالمقدار الممكن.
 - ٣- لم اذكر هنا ترجمة استاذنا المؤلف اعتمادا على ترجمتي المختصرة لحياته في ترجمة كتابة (الدوافع نحو المادية).
 - ٤- ارجو ان يولي المحققون عنايتهم البالغة لما ذكره الشيخ المؤلف في المقدمة فساهموا في هذا الجهد المقدس.
- ومن الله تعالى استمد العز والتوفيق.

محمد علي التسخيري

مقدمة المؤلف

عظمة المسلمين وانحطاطهم

ان مسألة المصير والقضاء والقدر التي وقعت موقع البحث والتحقيق في هذه الرسالة هي واحدة من المسائل الفلسفية، فاذا أريد لها أن تحتل موقعها الواقعي وجب البحث عنها في الفلسفة وضمن المسائل الفلسفية، ولكنها هنا خرجت عن مدارها الاصيلي وانضمت الى مجموعة من المسائل الاخرى.

اذ ان لكل من المسائل العلمية والفلسفية اطارا خاصا يعرف من خلال موضوعاتها التي هي مدار البحث فيها أو من خلال الهدف والنتيجة المتوخاة من معرفتها.

وسر انضمام المسائل الفلسفية الى صف واطار خاص، وانضمام المسائل الرياضية الى صف آخر، وكذلك انضمام المسائل الطبيعية الى صف ثالث هو ذلك الارتباط الخاص المتوفر بين موضوعات كل مجموعة من هذه المجاميع، أو هو على الاقل كامن في وحدة الهدف النظري أو العلمي المشترك بين افراد المجموعة الواحدة. حيث تؤمن كل مجموعة هدفا خاصا للباحث.

ومسألة القضاء والقدر سواء من حيث الموضوع أو من حيث الهدف التعليمي تنضم الى عداد المسائل الفلسفية.

ولكنها في هذه الرسالة تنضم الى عداد مسائل لا تربطها بها صلة موضوعية أو هدفية.

فهذه المسألة في الرسالة هي جزء من سلسلة بحوث تحت عنوان «بحوث عن علل انحطاط المسلمين» وهي تشمل موضوعات وحوادث و مسائل مختلفة. والموضوعات التي تقبل البحث تحت هذا العنوان، بعضها تاريخي، وبعضها نفسي أو اخلاقي أو اجتماعي أو ديني محض، وأحياناً يكون الموضوع فلسفياً. وعليه فهناك موضوعات متعددة مختلفة تنضم الى مجاميع متباينة الا انها هنا تنتظم تحت عنوان واحد.

والذي يربط هذه المباحث المختلفة هو التحقيق في آثارها الايجابية والسلبية في مجال علو المجتمع الاسلامي وانحطاطه.

وعلى هذا فان الهدف من طرح هذه المسألة في هذه الرسالة هو:

اولاً: التحقيق في هذه الجهة وهي: هل الاعتقاد بالقضاء والقدر كما تثبته القواعد البرهانية الفلسفية هو من نوع العقائد والافكار التي تدفع المعتقدين بها نحو الخمول والكسل والخور، وان المجتمع الذي يعتقد بها سوف ينتهي به الحال - شاء أم أبى - الى الاضمحلال والفناء؟ وهل هذه العقيدة اذا عرضت عرضاً صحيحاً فسوف لن يكون لها هذا التأثير السيء؟

وثانياً: محاولة معرفة كيفية عرض الاسلام لهذه المسألة وتعليمها لاتباعه، وماهية التأثير الذي تركه هذا التعليم الاسلامي في روحية ابنائه، أو يمكن ان يتركه في روحياتهم.

ولما كان هذا هو الهدف فقد تركنا التعرض للفروع التي لا ترتبط بهذا

الهدف.

ولست أعلم بالدقة متى واجهت مسألة انحطاط المسلمين؟ ومنذ متى عنيت شخصياً بالبحث والتحقيق فيها ورحت افكر في مجالها؟ ولكني استطيع ان اقول جازماً ان هذه المسألة كانت ماثلة أمامي منذ أكثر من عشرين عاماً تدعوني الى التفكير الملح بها ومطالعة ما يكتبه الآخرون في مجالها.

ومنذ ذلك الحين ولحد الآن لم أكن أجد أمامي قولاً او كتابة في هذا الموضوع الا قراته بكل شوق او سمعته بكل تلهف، وتوافقاً لمعرفة رأي المتحدث أو الكاتب بالدقة. وما زلت كذلك حتى وجدت نفسي قبل سنين أحاضر حول احد الاحاديث النبوية^١ وبلغ بي الحديث الى هذه المسألة. ورغم أن ما قراته أو سمعته أحياناً كان مفيداً الى حد ما لكنه لم يكن ليقتنعني. ولما كنت قد وجدت في نفسي ونفوس مستمعي رغبة ملحة لمعرفة هذا الموضوع الهام فقد صممت على التعمق - قدر الامكان - والتدقيق في هذه المسألة وتحليلها ذلك ان معرفة سبيل اصلاح الاوضاع الحاضرة في العالم الاسلامي مرتبطة أشد الارتباط بمعرفة علل الانحطاط وموجباته التي توفرت في الماضي أو التي هي قائمة فعلاً.

وكان من اللازم لهذا الامر:

أولاً، ملاحظة آراء الآخرين قدر الامكان، سواء كانوا من المسلمين أو غيرهم.

وثانياً، عرض الموضوعات التي تقبل العرض في هذا المجال وان لم تكن قد عرضت من هذه الزاوية دون أي تستر و مجاملة.

وهنا انفتحت أمامي الابعاد الواسعة لهذا البحث، وعرفت انه اذا صدق العزم

١. وهو الحديث النبوي المشهور (الاسلام يعلو ولا يعلى عليه) وهو حديث معتمد مسند من قبل الفريقين أي الشيعة والسنة.

على القيام بتحقيق واف علمي حول هذا الموضوع ووجب ان يشمل البحث موضوعات كثيرة، وان التحقيق فيها كلها خارج عن امكانية شخص واحد، او على الاقل يحتاج الى سنين من البحث والتحصيل. ومع ذلك صصمت - كمقدمة لذلك على ذكر البحوث المرتبطة بالموضوع، مصنفة بنحو مختصر، وعلى التحقيق في بعض الموضوعات كنموذج للبحث وفتح الطريق امام الآخرين...

وبهذا اكون قد قدمت نوعا من التعاون الفكري والعملي في مجال بحث اجتماعي اسلامي مهم لتنظم هناك مجموعة من البحوث المفيدة.

ولاريب في ان المسلمين قد طووا عهدا مفعماً بالعظمة والفخر والاعجاب. لامن حيث انهم في خلال زمن قصير اصبحوا سادة العالم وحكامه فراحوا - كما يقول المرحوم اديب الملك الفراهاني - ياخذون (من الملوك الجزية، ومن البحر امواجه). لان العالم قد صادف في تاريخه الممتد حكاما وفاتحين كثيرين فرضوا انفسهم بالقوة على الآخرين خلال فترة من الزمان.. ولم يمض زمان حتى فنوا وانمحوا كما تنمحي فقاعات الماء ويذهب الزيد حفاء. وانما كان الاعجاب من حيث تلك النهضة الكبرى والتطور الرائع الذي اوجدوه على وجه الأرض، والحضارة العظمى التي بنوها والتي دامت قرونا تحمل مشعل النور للبشرية وهي تعد الان احدى الاشاعات الحضارية الانسانية التي يتفخر بها تاريخ الحضارات. فقد تفوق المسلمون على كل الامم من العالم في العلوم والصناعات والفلسفة والفن والاخلاق والنظم الاجتماعية المتينة السامية حيث كان الآخرون يستمدون من عطائهم زادا للمسير. وقد استمد التمدن الاوروبي الجديد المحير للعيون والعقول والسيطر على ارجاء العالم، استمد مواده الاولى من

الحضارة الإسلامية أكثر من أي شيء وذلك باعتراف المحققين المنصفين في الغرب.

يقول غوستاف لوبون: «يرى البعض (من الأوربيين) ان من العار الاعتراف بان امة كافرة ملحدة (اي المسلمين) قد كانت السبب في خلاص اوربا للمسيحية من حالة التوحش والجهالة. ولذا فهم يخفون ذلك، ولكن هذا التصور هو من الخواء والسخف بحيث يمكن رده بكل سهولة.. ان النفوذ الاخلاقي لهؤلاء العرب الذين ولدهم الاسلام قد ادخل الامم الوحشية الاوربية - التي حطمت الدولة الرومية - في سبيل الانسانية. وكذلك فان النفوذ العقلاني لهم فتح بوابات العلوم والفنون والفلسفة التي كانوا يعيدون عنها. وكانوا اساتذتنا نحن الاوربيين طيلة ستمائة سنة»^١

ويكتب ويل ديورانت في كتابه «قصة الحضارة»:

«ان قيام الحضارة الإسلامية واضمحلالها لمن الظواهر الكبرى في التاريخ. لقد ظل الاسلام خمسة قرون من عام ٧٠٠ الى عام ١٢٠٠ م (٨١ هـ - ٥٩٧ هـ) يتزعم العالم كله في القوة والنظام، وبسطة الملك، وجميل الطبع والأخلاق، وفي ارتفاع مستوى الحياة، وفي التشريع الانساني الرحيم، والتسامح الديني، والآداب، والبحث العلمي، والعلوم، والطب والفلسفة»^٢.

ويقول أيضاً: «اما العالم الاسلامي فقد كان له في العالم المسيحي اثر بالغ ومتنوع. لقد تلقت اوروبا من بلاد الاسلام الطعام، والشراب، والعقاقير، والأدوية،

١- حضارة الاسلام والعرب.

٢- قصة الحضارة ص ٣٢٨ الجزء ١٣.

والاسلحة وشارات الدروع ونقوشها، والاجهزة الفنية، والتحف والمصنوعات، والسلع التجارية، وكثيراً من الصناعات والتشريعات والأساليب البحرية. والعلماء العرب هم الذين حافظوا على ما كان عند اليونان من علوم الرياضة والطبيعة والكيمياء، والفلك والطلب وارتقوا بها. ونقلوا هذا التراث اليوناني - بعد أن اضافوا اليه من عندهم ثروة عظيمة جديدة - الى أوروبا.. وظل الاطباء العرب يحملون لواء الطب في العالم خمسمائة عام كاملة وفلاسفة العرب هم الذين احتفظوا لأوروبا بمؤلفات أرسطو، وشوقوها لهذه اللؤلؤات. وكان ابن سينا وابن رشد نجمين لاحا من الشرق للفلاسفة المدرسين الذين كانوا ينقلون عنهما و يعتمدون على كتبهما، ويثقون بهما ثقة لا تزيد عليها الا ثقتهن بالنصوص اليونانية..

وسنشرح فيما بعد - كما يقول - بالتفصيل السبل التي جاء منها هذا التأثير الاسلامي الى بلاد الغرب، غير أننا نقول هنا بايجاز انه جاء عن طريق التجارة، والحروب الصليبية، وعن آلاف الكتب التي ترجمت من اللغة العربية الى اللاتينية وعن الزيارات التي قام بها العلماء أمثال جربرت.. الى الاندلس الاسلامية»^١.

ويقول ايضا: «ان عصور التاريخ الذهبية دون غيرها هي التي أنجب فيها المجتمع، في مثل هذا الزمن القصير، ذلك العدد الكبير الذين ذاع صيتهم في الحكم، والتعليم، والآداب واللغة، والجغرافية، والتاريخ، والرياضة، والفلك، والكيمياء، والفلسفة، والطلب كالذين أنجبهم الاسلام في القرون الاربعة الفاصلة بين هارون الرشيد وابن رشد. وقد استمد بعض هذا النشاط المتألى مادته من تراث

اليونان. ولكن الكثير منه، وبخاصة في الحكم والشعر والفن، كان نشاطاً مبتكراً لا تقدر قيمته»^١.

ان من المسلم به ان هناك ظاهرة مشرقة ونورا وضياء باسم (الحضارة الاسلامية قد عاش قروناً في العالم ثم انمحت هذه الظاهرة وانطفأ المصباح المنير. ان المسلمين اليوم قياساً الى كثير من امم العالم، والى ماضيهم المجيد يعيشون حالة من التاخر والانحطاط المذل.

وهنا يبرز سؤال وهو: كيف عاد المسلمون بعد كل ذلك التقدم والرقى في العلوم والمعارف والصناعات والنظم يمشون القهقري؟ وما او من هو المسؤول عن هذا التقهقر؟ هل الافراد او الجماعات، او الحوائث الخاصة هي التي سببت انحراف المسلمين عن الطريق الموصل لهم نحو الرقى والتكامل او انه ليس هناك عامل معين ظهر فجأة وبدون توقع فحرفهم عن سيرهم بل ان ذلك هو مقتضى الحتمية التاريخية والطبيعة العامة للتاريخ التي تفرض على الامة التي طوت سبيل علاها ورقبها في مرحلة معينة ان تتجه نحو الفناء والزوال والانحطاط بعد ذلك؟

وانا كان للانحراف المقيت عامل خاص فما هو؟ وهل من الصحيح ان نحمل الاسلام مسؤولية انحطاط المسلمين. كما فعل ذلك الكثير من الغربيين (لاكلهم) حيث ابتلوا احياناً بالتعصب المسيحي او كلفوا بمهمة استعمارية؟ ام ان الاسلام مبتر من ذلك وان المسؤول هم المسلمون؟ ام ان من تلقى عليه التبعة ليس هذا ولا ذاك وانما الذي سبب هذا الانحطاط هي الامم الاخرى غير

المسلمة والتي كان لها نوع من التعامل والتلاقي مع المسلمين خلال أربعة عشر قرناً؟

ان الجواب على هذه الأسئلة ليس أمراً سهلاً بل هو بحاجة الى بحوث معمقة طويلة الى حد ما، يقوم بها باحثون محققون.

ولابد في مدخل هذه البحوث - من عرض نماذج لعظمة المسلمين وأخرى لانحطاطهم. وهي تشتمل بالطبع على الأمور التالية،

١. اسس العظمة والرفعة في الحضارة الاسلامية.
٢. موجبات الحضارة الاسلامية وروافدها.
- ٣ - دور الاسلام في دفع المسلمين نحو العلاء.
- ٤ اقتباس التمدن الجديد في اوربا واستمداده من الحضارة الاسلامية.
- ٥ - الوضع الفعلي للعالم الاسلامي من زاوية مظاهر الانحطاط والتاخر.
- ٦ - مع ان الحضارة الاسلامية قد فنيت، فان الاسلام ما زال طاقة حية فعالة ممتدة، تضارع أقوى القوى الاجتماعية والثورية الجديدة.
٧. الامم الاسلامية حال النهضة.

وبعد هذا المدخل الذي يشكل بنفسه مواد كتاب مستقل، يلزمنا بحث عميق وفلسفي حول «طبيعة الزمان» وهنا يرتبط بفلسفة التاريخ، ويركز على معرفة حقيقة ما يقوله البعض من أن العامل الذي يسبب رقي شعب ما هو بنفسه بسبب انحطاطه. بمعنى أن أي عامل انما يستطيع التأثير في دفع المجتمع نحو التقدم والرقي في ضمن شرائط وظروف معينة ترتبط بمرحلة خاصة من التاريخ البشري المتطور ومع تغير تلك الشرائط والظروف، وطلوع

فجر تاريخي جديد، يفقد ذلك العامل قدرته المحركة، بل يعود بنفسه عاملا على الركود والتراجع والانحطاط.

ولو صحت هذه الفلسفة، وصح ان كل حضارة تلقى مصرعها على يد العامل الذي اولدها، لما احتجنا للبحث عن عنصرا اجنبي يكون ظهوره سببا في الكارثة، ذلك ان نفس العوامل القديمة هي التي تعرقل المسيرة، وترجع الامة دائما. وان العوامل الجديدة هي التي توجد السير الحثيث نحو التقدم، وتخلق حضارة جديدة تخالف - على أي حال - تلك الحضارة القديمة.

ووفقى هذه القاعدة - لوصحت - فان الحضارة الاسلامية مندرجة تحتها، ولا معنى للبحث عن علل انحطاط المسلمين كبحث مستقل منفك عن العلل التي شكلت الحضارة الاسلامية من قبل. ولا معنى أيضا. وفقا لهذا القانون. لأن نلقي تبعة الانحطاط على شخص أو جماعة أو امة.. اذ يكون فناء الحضارة الاسلامية - كفناء حضارة أخرى بل أية ظاهرة حية اخرى - نتيجة حلول الاجل الطبيعي أو غير الطبيعي الذي هو لا يبد حاصل لقد ولدت الحضارة الاسلامية، ونمت، وصارت شابه ثم هرمت وبالتالي ماتت. وليس هناك من رجاء في عودتها من جديد الا كرجاء عودة الاموات الى الحياة الدنيا، وهو أمر لا يمكن توجيهه من حيث القوانين الطبيعية وانما يتم بما يشبه المعجزة وخرق العادة الذي هو على أي حال خارج عن طاقة بني الانسان.

اذن فبعد مقدمة تبحث في مجال عرض آفاق العظيمة والانحطاط لدى المسلمين، تصل النوبة لهذا البحث الفلسفي التاريخي، ولا يمكن غض النظر عنه، لأن هناك آراء وكلمات كثيرة تحتاج الى سير وتحليل، لانها مازالت مادة اولية خاما. وما اكثر اولئك المصدقين بأمثال هذه الآراء!

ويكمل هذا البحث الفلسفي من زاوية ارتباطه بهذه المباحث بالبحث الشامل عن ملاءمة الاسلام لمقتضيات العصور المختلفة، أو عدم ملاءمته، ولابد ان يكون هذا البحث قهراً. ذا جانبين جانب فلسفي، وجانب اسلامي، وينضوي الجانبان معاً تحت عنوان: «الاسلام ومقتضيات الزمان».

وبعد الفراغ من هذا البحث، ورفض القانون أنف الذكر في مجال فلسفة التاريخ، وانكار لزوم وحدة عوامل الرقي وعوامل الانحطاط، يصل الدور للبحث عن علل الركود والجمود والانحطاط والتراجع في الامة المسلمة ما هي؟ وماذا قال الآخرون؟

وبملاحظة ما قاله الآخرون سواء المسلمون وغيرهم من جانب، والتوجه للموضوعات والمسائل والحوادث التي هي طرف بالطبع لهذا الاحتمال من جانب آخر، ينقسم هذا البحث الى فصول ثلاثة هي:

- الاسلام.

- للمسلمون.

- العوامل الأجنبية.

وكل فصل منها يشتمل على مواضيع عديدة. فمثلاً في فصل: «الاسلام» قد يتصور البعض ان لقسم من الافكار والمعتقدات الاسلامية دوراً في انحطاط المسلمين. وقد يتصور البعض ان النظام الاخلاقي الاسلامي ضعيف ومهيناً لحالة التدهور. ويمكن ان يوجد من يتصور ان قوانين الاسلام الاجتماعية هي العلة لحالة الاضمحلال في الامة.

وقد وقع - بالفعل - بعض الافكار والمعتقدات الاسلامية وبعض المباني الاخلاقية، وبعض القوانين والمقرارات الاجتماعية الاسلامية، مورداً لهذا الاتهام.

كما أن هناك أقساما مهمة يجب ان تبحث كلها في فصل: «المسلمون»
وفصل: «العوامل الاجنبية».

ومن بين الافكار والمعتقدات الاسلامية وقعت المسائل التالية موقع التهمة
وهي:

١. الاعتقاد بالقضاء والقدر.

٢. الاعتقاد بالآخرة وتحقير الحياة الدنيا.

٣. الشفاعة.

٤. التقية.

٥. انتظار الفرج.

ويشارك الشيعة والسنة في المسائل الثلاث الاولى، في حين يختصر الشيعة -
تقريباً - بالمسالتين الأخيرين.

فقد يقال احياناً ان سر انحطاط المسلمين هو الاعتقاد العميق بالمصير
والقضاء والقدر. وقد يقال: ان الاهتمام الكبير الذي يبديه الاسلام بأمر الآخرة
والعالم الأبدى، وتحقير الحياة الدنيا، قد صرف فكر المسلمين عن التوجه الجدي
لمسائل الحياة. كما قد يقال ان الاعتقاد بالشفاعة الموجود في كل العصور
الاسلامية (الا عند افراد معدودين وأخيراً عند مجموعة خاصة) جعل المسلمين
لا يهتمون بالنسبة للذنوب التي كان سر تحريمها هو تأثيرها السيء في
السعادة وعاد المسلمون لا يتورعون عن أي رذيلة وجريمة موكلين امورهم
للشفاعة.

وما تتهم به الشيعة بالخصوص في افكارها هو التقية وانتظار الفرج، فيقال
في باب التقية انها: أولاً تدرب الانسان على النفاق والتلون. وثانياً تربي الانسان

الشيعة جباناً ضعيفاً خائر القوى في قبال الحوادث. كما يقال في باب انتظار الفرج: ان هذه العقيدة سلبت الشيعة كل النوايا الاصلاحية. فنجد الشيعة - في حين تعمل الامم على النهوض - منتظرين خاملين ينتظرون «يبدأ تخرج من عالم الغيب وتصلح الاوضاع».

وقد اتهمت عناصر: الزهد، والقناعة، والصبر، والتسليم - وهي جزء من الاخلاق الاسلامية - بان لها دورها في انحطاط المسلمين.

اما بالنسبة للمقررات والقوانين الاسلامية فما يبدو لزوم النظر فيه قبل كل شيء هو موضوع الحكم الاسلامي ومسير الدولة وما يتبعه من امور. حيث يظن البعض ان الاسلام لم يبين في هذا المجال تعاليم وقوانين خاصة للمسلمين.

كما ان القوانين الجزائية قد عادت لسنين متمادية - غير معمول بها من قبل الكثير من الاقطار الاسلامية التي اقتبست قوانينها من اقطار اخرى وان كانت تحس قليلا او كثيرا بالنتائج المؤلمة التي ترتبت على هذا العمل. وعلى أي، فان القوانين الجزائية الاسلامية تشكل موضوع حلقة من حلقات هذه البحوث.

اما القوانين المدنية الاسلامية فتوجد فيها جوانب هي اليوم محل معارضة تيارات كبرى في العصر الحاضر وذلك من مثل حقوق المرأة، والقوانين الاقتصادية في مجال (الملكية، والارث، وغير ذلك).

والضوابط التي قررها الاسلام في روابط المسلم مع غير المسلم كتلك المقررة في باب نكاح المسلم مع غير المسلم او ذبيحة غير المسلم او نجاسة الكافر - وبتعبير آخر

- الحقوق والوظائف العالمية في نظر الاسلام؛ كل هذه من الموضوعات التي آلت مجموعة من الكتاب فعدها من علل تاخرهم عن مسيرة الحضارة الانسانية. كانت هذه هي المسائل التي يجب بحثها في فصل: «الاسلام» من تلك البحوث التي يلزم فيها التحقيق الكافي.

ولحسن الحظ فان للاسلام القدرة الفائقة على مثل هذه التحقيقات. ومع توضيح الامر في هذه المواضع يمكننا ان نقوي الطاقة الايمانية في ذهن الطبقة الشابة المثقفة ومحو الشبهات من الازهان.

وبعد هذا البحث تصل النوبة الى فصل: «المسلمون» وفي هذا الفصل تتوجه انظارنا من الاسلام الى المسلمين، بمعنى ان الاسلام ليس هو السبب في انحطاط المسلمين وانما المسلمون هم الذين انحطوا نتيجة لانحرافهم عن التعاليم الاسلامية. فهم المسؤولون عن هذا الانحطاط اذن.

وهنا تبدو لنا اقسام عديدة. ذلك انه يجب،

اولاً، تشخيص مركز الانحراف وجوانبه. فما هي الامور الاسلامية المهجورة، وماهي الامور غير الاسلامية المعمول بها بين المسلمين؟

وثانياً، يجب ان نبحث عن المسؤول عن النهاية السيئة للمسلمين، هل هم

كل المسلمين ام فئة خاصة منهم؟

لقد ظهر الاسلام بين العرب ثم انضمت اليه امم اخرى كالايرانيين والهنود والاقباط والبربر وغيرهم. ولكل قوم خصائص قومية وعنصرية وتاريخية خاصة. فهل كانت خصائص هذه الامم ومميزاتها الخاصة التي كانت تلازم طبيعتها، سببا في تغيير المسيرة الاسلامية الاصلية، بحيث انه

لو كان الاسلام قد انتشر بين امم اخرى - كالامم الاوروبية مثلا - لكان له مصير ومسیر آخر؟ او انه ليس لكل المسلمين في هذه الجهة تاثير خاص بل ان كل ما ابتلي به الاسلام والمسلمون هو من نتائج طبقتين لهما نفوذهما بين المسلمين وهما (الحكام و عماء الدين)؟

اما في فصل: «العوامل الخارجية» فهناك حوادث كثيرة يلزم أن تكون موردا للتوجه والتركيذ. فقد كان للاسلم منذ بزوغه أعداء الناء في الخارج والداخل. ولم يكن اليهود والنصارى والمجوس والمانويون الذين كانوا - غالبا - بين المسلمين، عاطلين عن الفعالية والعمل. اذ ربما طعنوا الاسلام من الخلف، وكان للكثير منهم دورة الكبر في تحريف الحقائق الاسلامية وقلبها باختلاق الاحاديث ووضعها، او في ايجاد الفرق وانماط التفرقة، او على الاقل في توسيع شقة الخلاف بين المسلمين.

كما توجد في تاريخ الاسلام حركات ونهضات سياسية اودينية كثيرة اوجدتها ايد غير اسلامية لاجل اضعاف الاسلام او محوه.

وقد كان العالم الاسلامي قد تعرض في بعض الاحيان لهجوم عنيف من قبل اعدائه حيث شكلت حملة المغول والحروب الصليبية نموذجين بارزين له. وكان لكل منهما دورة في انحطاط المسلمين.

واخطر من كل ذلك، الاستعمار الغربي في القرون الاخيرة حيث امتص الدماء الاسلامية، واستطاع ان يلقي بكله على المسلمين فيدعهم في حالة يرثى لها.

وبملاحظة ماسبق تكون المواضيع التي يلزم بحثها في هذه المجموعة على

الترتيب كما يلي:

- ١ - عظمة المسلمين وانحطاطهم.
- ويعتبر هذا البحث مقدمة للبحوث التالية.
٢. الاسلام ومتعضيات الزمان.
- ويشمل مبحثين: المبحث الاول يرتبط بفلسفة التاريخ.
- والمبحث الثاني يرتبط بأسلوب التوافق الاسلامي مع العوامل المتغيرة في الزمان.
- ٢ - القضاء والقدر.
- وهذه الرسالة تدرس هذا الموضوع.
- ٤ - الاعتقاد بالمعاد واثره في الرقي او الانحطاط الاجتماعي.
- ٥ - الشفاعة.
- ٦ - التقية.
- ٧ - انتظار الفرج.
- ٨ - النظام الاخلاقي الاسلامي.
- ٩ - الحكومة في الاسلام.
- ١٠ - الاقتصاد الاسلامي.
- ١١ - القوانين الجزائية الاسلامية.
- ١٢ - حقوق المرأة في الاسلام.
- ١٣ - الحقوق العالمية في الاسلام.
- ١٤ - نقاط الانحراف.

- ١٥ - التحريف في الحديث والوضع فيه.
- ١٦ - الاختلاف بين الشيعة والسنة وأثره في انحطاط المسلمين.
- ١٧ - الأشعرية، والاعتزال.
- ١٨ - الجمود والاجتهاد.
- ١٩ - الفلسفة والتصوف.
- ٢٠ - الحكام المسلمون.
- ٢١ - القيادة الدينية.
- ٢٢ - النشاطات التخريبية للأقليات في العالم الإسلامي.
- ٢٣ - الشعوبية في العالم الإسلامي.
- ٢٤ - الحروب الصليبية.
- ٢٥ - سقوط الاندلس.
- ٢٦ - حملة الغول.
- ٢٧ - الاستعمار.
- هذه هي المواضيع التي يجب - في رأبي - أن تبحث تحت ذلك العنوان. ولا ادعي انني استقصيت الأمر تماماً او رتبته احسن ترتيب. اذ من الممكن ان تكون هناك مواضيع أخرى قد خفيت عليّ ويجب ان تنضم الى هذه المجموعة. ولست أراني قادراً على بحث كل هذه الموضوعات، وعلى فرض قدرتي فاني لا امتلك الفرصة الكافية لذلك. نعم لدي في مجال بعضها كالأول والثاني بعض النقاط والكتابات وأود ان أوفق لتنظيمها وتقديمها للقراء.
- ولو ان محققينا وفضلاءنا وكتابتنا تفضلوا فبذلوا عنايتهم لكل من هذه

المواضيع التي يملكون فيها المعلومات الكافية، فقاموا ببحوث علمية فيها وضموها الى هذه السلسلة، وأطلعوني على ما اختاروه من مواضيع فانهم يمتنون علي غاية المنة ولهم مني خالص الشكر.

قبل عشرين سنة تقريباً - أيام دراستي في الجامعة العلمية بقم ايران - كان أول مالفت نظري هو أن الغربيين يجعلون الاعتقاد بالقضاء والقدر إحدى العلل بل العلة الأساس في انحطاط المسلمين.

فقد كنت أطلع الجزء الثاني من كتاب «حياة محمد» للدكتور محمد حسين هيكل والذي ترجمه الى الفارسية ابوالقاسم باينده وفي آخر الكتاب خاتمة فيها مبحثان:

للمبحث الأول - الحضارة الإسلامية كما يشرحها القرآن.

للمبحث الثاني - المستشرقون والحضارة الإسلامية.

وفي المبحث الثاني ينقل كلاماً عن كاتب اميركي معروف اسمه (واشنطن أرفنج) الف كتاباً في حياة نبي الإسلام وشرح في خاتمته مبادئ الإسلام وذكر - بعد أن تعرض لذكر الايمان بالله والملائكة والكتب السماوية والانبياء ويوم القيامة - ان آخر القواعد وسادستها في صف مبادئ الإسلام هي عقيدة الجبر، وقد كان محمد يستفيد منها في شؤونه العسكرية لأنه بموجب هذه القاعدة تكون كل حادثة تحدث في العالم قد قدرت في علم الله قبل وجود العالم وفي اللوح المحفوظ، وقد عيّن فيها مصير كل شخص وأجله بشكل لا يقبل التغيير، ولا يمكن تقديمه او تأخيره ابداً.

ولما كان المسلمون يؤمنون تماماً بهذه الامور ويسلمون بها فقد كانوا اثناء

الحرب - وبدون وجل وخوف - يلقون بأنفسهم في صفوف العدو . فان الموت في الحرب - في نظرهم - يعني الشهادة ويوصلهم الى الجنة . ولذا فقد اطمأنوا الى أنهم ان قتلوا أو غلبوا العدو فهم منتصرون على أي حال .

وقد عدّ بعض المسلمين مذهب الجبر القائل بأن الانسان غير مختار في اجتنابه المعاصي وخالصة من الجزاء ، فلا ارادة له في هذا المجال ، وعدوه منافيا للعدل والرحمة الالهيين ، كما وجدت فرق تسعى لتعديل هذا المذهب المحير وتوضيحه ، ومازالت تجاهد في هذا السبيل ، الا ان عدد اتباعها قليل ولا تعد من اتباع سنة الرسول .

.... وهل هناك عقيدة افضل من هذه العقيدة تستطيع ان تحرك الجنود الجهلة المغرورين نحو ميدان الحرب وتطمئنهم بأنهم ان بقوا احياء غنموا ، وان قتلوا دخلوا الجنة . وقد جعلت هذه العقيدة الجيش الاسلامي قويا لايبالي بالصعاب الى الحد الذي لم يستطع ان يقابله جيش آخر.. ولكن هذه العقيدة كانت تحمل - في الوقت نفسه - سمها الزعاف الذي قتل النفوذ الاسلامي ، وقد ظهرت خاصيتها الهدامة منذ ان رفع خلفاء النبي أيديهم عن الحرب والتوسع العالمي ، وأغمدوا سيوفهم فقد أضعف السلام والراحة اعصاب المسلمين . كما ان الاستمتاع بالأمور المادية - وهو الاستمتاع الذي أباحه القرآن وشكل نقطة تمايز بين الاسلام والمسيحية (دين الطهارة والتضحية) - كان له اثره في هذا المجال .

وقد كان المسلمون يعدون الآلام والمصاعب التي تصب عليهم نتيجة للقدر ، ويرون لزوم تحملها لأنهم يرون ان لا اثر للسعي والعرقه الانسانية ، ولم يكن اتباع محمد يعملون بقاعدة «عن نفسك يعنك الله» بل يعتقدون بخلافها .

ولهذا محا الصليب الهلال، وانما كان نفوذ الهلال باقياً الى الآن في اوربا فلأن الدول الكبرى المسيحية تريد ذلك، وباعتبار آخر فان التنافس بين الدول المسيحية هو سبب بقاء نفوذ الهلال، وربما كان بقاء نفوذه لاجل اعطاء دليل آخر على قاعدة «ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة».

ويرد صاحب الكتاب على هذا الامركي بجواب يتناسب وذوقه و فكره وبشكل لا يخلو من نقاط صائبة وان كان عاريا من النظم الفلسفي وقابلا للنقض والاشكال.

وسيتضح في هذه الرسالة - التي هي بين ايدي القراء الكرام - خواء وسخف كلام واشنطن أرفنج هذا وغيره من الغربيين. ويعلم:

أولاً - ان هناك فرقا وبوناً شاسعاً بين القضاء والقدر الاسلامي، والعقيدة الجبرية. وسنعرض بعض النماذج التي توضح ان اولئك الجنود المسلمين الأوائل الذين وصفهم واشنطن أرفنج - متجنياً - بالجهل والغرور كانوا يدركون في ظل تعليمات معلمهم العظيم هذا الفرق الذي عجز عن معرفته أرفنج نفسه.

وثانياً، ان القرآن الكريم أيد حرية الانسان واختياره بموجب آيات كثيرة، وان اولئك الذين ناصروا الاختيار ونظروا للجبر كمخالف للعدالة والرحمة الالهية (اي العدلية؛ الشيعة والمتعزلة) لم يثوروا ضد تعاليم القرآن - كما يدعي المستشرقون - ولم يكونوا يهدفون لتعديل كلام القرآن بل اقتبسوا آراءهم منه.

وثالثاً، فان هذا الكاتب القدير! رغم انه - كما يقول هيكل - مسيحي ويرى ان عدم توجه المسيحية لمسائل الحياة جعلها دين (الطهارة والتضحية) وان تاكيد الاسلام على ذلك هو من عيوب الاسلام، هذا الكاتب يذكر - بسخرية -

العلم الأزلي الإلهي!! ترى هل من الممكن لشخص عارف بالله ان ينكر العلم القديم الأزلي بكل الأشياء؟ وهل من النقص في القرآن ان يرى الله عالماً من الأزل بكل الأمور والحوادث.

وربما، تأكيد هذا على ان المسلمين لم يعيروا أهمية لقاعدة «اعن نفسك بعنك الله» وهذا يكشف عن الكاتب لم يكلف نفسه عناء مراجعة واحدة للقرآن الكريم والا لما ادعى ذلك. اذ ان القرآن الكريم يقول بكل صراحة: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَتَمُومًا مَنحُورًا وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا كَلَّا تَبْهُؤُونَ هَوْلًا وَهَوْلًا مِنْ غَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ غَطَاءَ رَبِّكَ مَحْظُورًا) (الاسراء: ٨ - ٢٠)

ان اتباع محمد(ص) وفقوا الى تعليم اسمى من تلك القاعدة اذ يقول القرآن (ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم). فبدلاً من (اعن نفسك) الذي قد يلوح منه الهدف الشخصي المنفعي والحرص يقول الاسلام (انصر الله) بما لهذه العبارة من جانب انساني عام وخدمة للأمة.

اما سر غلبة الصليب على الهلال الذي رآه السيد واشنطن ارننج قطعياً ودائماً فهو ما سنعرض له من خلال هذه المباحث وفي المحل المناسب.

ولا ينحصر الأمر بارننج هذا، اذ اننا عندما نلاحظ الكتابات الأخرى للكاتب الغربيين - حتى أولئك الذين يعلنون موضوعيتهم في هذا المجال - نجد ما يشبه هذه الآراء. فهم جميعاً يرون الاسلام مسلماً جبرياً وان كان البعض منهم لا يرى هذه العقيدة دخيلة في انحطاط المسلمين كما رآها البعض الآخر بل رآها اهم عامل في هذا الانحطاط.

يقول ديورانت بعد استعراض لمضمون آيات في القرآن في مجال العلم والمشيئة الالهية «وهذا الايمان بالقضاء والقدر جعل الجبرية من المظاهر الواضحة في التفكير الاسلامي... وبفضل هذه العقيدة لاقى المؤمنون أشد صعاب الحياة بجنان ثابت، ولكنها ايضا كانت من الاسباب التي عاقت تقدم العرب وعطلت تفكيرهم في القرون المتأخرة»^١ أما غوستاف لوبون فيعتقد بان الاعتقاد بالتقدير والجبر لا تأثير له في انحطاط المسلمين. بل يجب البحث عن هذه العلل في مجالات اخرى.

وقد قررت اول الامر ذكر كل المواضيع المتعلقة بعظمه للمسلمين وانحطاطهم في مقدمة هذه الرسالة، ثم انصرفت عن هذا وصممت على أن ادعها في رسالة مستقلة تعتبر في مقدمة هذه المجموعة من الباحث لأنني رأيت انه لو كتبت كل المواضيع اللازمة فسوف تخرج عن كونها مقدمة بل وتزيد على أصل الكتاب، أما لو اختصرت فانها سوف تكون ناقصة ولهذا رجحت الاكتفاء في هذه المقدمة بهذا المقدار الذي هو نموذج للبحث.

أما تفصيل الموضوع فسيصدر - كما أسلفنا - في رسالة مستقلة على أساس انه اول البحوث والمقدمة لها.

على أننا هنا لم نذكر كل ما يتعلق بالقضاء والقدر من مسائل لأن الهدف الاصلي والعمدة هو دراسة تأثير هذه العقيدة وعدم تأثيرها في انحطاط المسلمين ولهذا فقد تركنا التعرض لبعض الفروع لعدم ارتباطها بهذا الهدف من جهة ولعدم وجود ضرورة لذكرها من جهة اخرى.

ولهذه المسألة تاريخ بعيد الغور عند المسلمين. فقد طرحت للبحث في

صدر الاسلام بين المسلمين، وبحث حولها المفسرون والمتكلمون والفلاسفة والعرفاء وحتى الشعراء والأدباء حتى أن دراسة مسار هذه المسألة بين هذه الطبقات تستلزم كتاباً مستقلاً.

علاوة على هذا فإن هناك آيات وروايات كثيرة تعبر عن عمق المعارف الاسلامية في هذا المجال، وهذا الآيات والروايات هي التي هلت الفلاسفة وزودت الفلسفة الاسلامية بطاقة ومادة لا توازيها الفلسفة اليونانية.

وان لدراسة هذه الآيات والروايات بحثنا ممتعا مفصلاً ومع التجاوز عن هذا فإن هناك في العلوم الاسلامية مسائل وموضوعات ترتبط بهذا البحث، وليس توضيحها أمراً سهلاً مع ملاحظة الاصول البرهانية من جهة الاثار النقلية من جهة اخرى، ومنها موضوع (ليلة القدر) الذي أشارت اليه بصراحة سورة في القرآن الكريم. وهو مورد اتفاق الشيعة والسنة.

ومنها مسألة (البداء) الذي هو من المسلمات عند الشيعة وله جذر قرآني. وانا اريد للجبر والاختيار وكيفية الحرية والارادة الانسانية أن تبحت من الجوانب النفسية والاخلاقية والفلسفية والاجتماعية فتؤلف وحدها كتاباً مستقلاً. والآن فهل تصدقون انه لو طرح كل هذه المسائل لتحولت هذه الرسالة الى كتاب كبير ولم يكن من المناسب لها أن تكون جزءاً من «بحوث عن علل انحطاط المسلمين».

ورغم هذا فإن وقعت هذه الرسالة موقع القبول من لدن المحققين، ووجدنا ضرورة لاكمال هذا البحث عملنا على تحقيق ذلك في الطباعات الآتية ان شاء الله تعالى.

طهران في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٥٨ هجرية

مرتضى للطهري

الإحساس المرعب

لا شيء يؤذي روح الإنسان ويعصرها للأكثر من إحساسه بأنه يعيش في ظل قدرة قاهرة قوية مسلطة تسلطاً مطلقاً على كل شيء في وجوده تتحكم فيه بما تشاء.

ذلك ان الحرية - كما يقال - أعلى النعم، والاحساس بالعبودية أمرُ الآلام، إذ يرى الإنسان نفسه مسحوق الشخصية ممزق الإرادة تجاه تلك القوة المستعبدة. فما هو الا كخروف يجره الراعي الذي بيده نومه وطعامه وموته وحياته. وهذا الشعور يولد في اعماقه جمرًا يتلظى والنأ عارماً . . . الا انه ألم المستسلم لقبضة الأسد الغضوب المتوحش حيث لا يجد أمامه سبيلاً للخلاص من تلك القبضة الجبارة التي تمسك بزمام اموره.

الى هنا ونحن نفترض القوة للسيطرة تتمثل في انسان جبار او حيوان مفترس. أما لو افترضناها قوة غيبية هائلة تحكم الانسان وتتحكم في مصيره من وراء الغيب المبهم، فان الامر سيتفاقم قطعاً. إذ تموت هنا لك كل احلام الخلاص.

هكذا اذن ولد هذا السؤال المحير في ذهن كل انسان امتلك الحد الأدنى من الادراك الانساني.

ترى هل ان هذه الحوادث الكونية تسير وفق مخطط صارم رسم لها من قبل دون ان يتطرق اليه أي تخلف او استثناء؟

وهل هناك قوة خفية مطلقة تدعى (القضاء والقدر) تتحكم في كل الحوادث ومنها الانسان وخصائصه واعماله. أم ان الامر على العكس من ذلك تماماً، فلا يوجد أي معنى من معاني السيطرة للماضي على الحاضر و المستقبل،

فلا انسان حرية التامة في صياغة انحاء سلوكه وتقرير مصيره، أم ان هناك احتمالا ثالثا في البين يجمع بين الاعتقاد بالقضاء كقوة مطلقة مسلطة على جميع الكائنات وبلاستثناء، والاعتقاد بحرية الانسان فيما يعمل؟ ولو كان الامر كذلك فكيف يمكن توضيحه وتوجيهه؟

ومسألة (القضاء والقدر) أو (تقرير المصير) من أشد المسائل الفلسفية غموضا. وقد طرحت للبحث بين المفكرين الاسلاميين. لعل خاصة سنذكرها. منذ القرن الهجري الأول. وكان للعقائد المختلفة التي أبدت في هذا المجال دورها في النزاعات والتحزب وحصول الفرق والجماعات في العالم الاسلامي، مما كان لذلك. أي لحصول العقائد المختلفة والفرق المتعددة المبنية على أساسها. آثاره العجيبة خلال القرون الاربعة عشر.

الجانب العملي العام للمشكلة

ومع ان هذه المسألة ترتبط بعالم ماوراء الطبيعة، والفلسفة الالهية، الا انها تندرج ضمن أهم المسائل العملية الاجتماعية لأمرين هما:

١- التأثير البدهي لنوع التفكير الشخصي للباحث في هذه المشكلة على حياته العملية، ونوعية تعامله مع الاحداث.

بدهي ان الذي يعتقد انه وجود مكبل، لايمك من امره شيئا يختلف روحية وسلوكا عن الآخر الذي يعتقد انه التحكم في مستقبله ومصيره.

فللمشكلة آثارها العملية والاجتماعية في حين لا نرى لكثير من المسائل الفلسفية مثل هذا التأثير في مثل مسائل: (حدوث العالم وقدمه) و(تناهي ابعاد العالم وعدم تناهيتها) و(نظام العلة والمعلول وامتناع صدور الكثير من الواحد)

و(مسألة عينية الذات والصفات في المبدأ الأول سبحانه وتعالى) وغيرها من المسائل التي ليس لها أثر عملي على سلوك الأفراد وشخصيتهم الاجتماعية.

ب. إتساع نطاق الاهتمام بالمسألة في الأذهان بمعنى أنها وان كانت من المسائل المعقدة والمتطلبية حلولا دقيقة لكنها تعد من المسائل العامة التي تطرح نفسها حتى في أذهان من لا حظ لهم من التفكير في المسائل الكلية، إذ كل انسان يتوق طبعا لان يشعر بدوره في صياغة مستقبله.

وهل انه محكوم بقدر محتوم لا يمكنه ان يتخلف عنه في مسيرة في الحياة فلا اختيار له مطلقا مثله مثل قشة في عاصفة، أم ان الامر ليس كذلك وأنه يستطيع ان يعين مسيرة في الحياة؟

ولهذين الجانبين يمكن ضم هذه المسألة الى المسائل العملية والاجتماعية... ولكن الذين بحثوا المسألة قديما لم يهتموا بهذا الجانب إلا قليلا وصبوا اهتمامهم على الجانب الفلسفي والكلامي منها فقط في حين خالفهم الباحثون اليوم فصبوا اهتمامهم الكبير على الجانب العملي الاجتماعي منها.

وهنا نحن نلمح بعض المنتقدين للاسلام يعتبرون مسألة القضاء والقدر وراي الاسلام فيها - كما فهموه - من اكبر عوامل انحطاط المسلمين.

وهنا يمكن ان يثور سؤال على هذا الاساس فيقول:

ان كان الاعتقاد بالقضاء والقدر سببا للركود والانحطاط الفردي والاجتماعي فلماذا لم يكن واقع المسلمين الاوائل كذلك؟ ألم تكن هذه المسألة مطروحة في التعاليم الاسلامية الاولى وفي اصل العقيدة - كما يدعي بعض الاوروبيين - أم ان شكل اعتقادهم بالقضاء لم يكن يتنافى مع حرية الانسان ومسؤوليته تجاه ما يعمله؟ بمعنى أنهم في نفس الوقت الذي اعتقدوا فيه

بالقدر وعموميته اعتقدوا أيضاً بان المصير يمكن تغييره وتبديله وان الانسان قادر على ذلك ولو كان لديهم مثل هذا النمط من التفكير فكيف يمكن توضيحه؟

وانا قطعنا النظر عن نوع الاجتهاد الذي اعمل في فهم المشكلة قديما وجب ان نلتفت.

اولاً: إلى منطق القرآن الكريم في هذه المسألة.

ثانياً: الى ما وصلنا من الرسول الاعظم(ص) واهل البيت(ع).

ثم: نحاول التعرف على نوعية الرأي المنطقي الذي ينبغي اختياره.

الآيات القرآنية

تصرح بعض الآيات الكريمة بالقضاء والقدر ونفوذ المطلق، وان اية حادثة كونية لا بد ان تكون مسبوقه بمشيئة الهية، وانها قد رسمت من قبل في كتاب مبين وهي من قبيل:

(ما اصاب من مصيبة في الارض ولا في انفسكم الا في كتاب من قبل ان

نبراهنا ان ذلك على الله يسير). (الحديد: ٢٢)

(وعتده مَفَاتِحُ الغيب لا يَعْلَمُهَا اِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي البَرِّ وَالبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ اِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الارضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ اِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) (الأنعام: ٥٩)

(يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الامرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ اِنَّ الامرَ كُلَّهُ لِهِيَ يُخْفُونَ هِيَ انْفُسَهُمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الامرِ شَيْءٌ مَا قَاتَلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ

- هي نبؤتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم) (آل عمران: ١٥٤)
- (وان من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم) (الحجر: ٢١)
- قد جعل الله لكل شيء قدرا) (الطارق: ٢)
- إنا كل شيء خلقناه بقدر) (القمر: ٤٩)
- (فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء) (ابراهيم: ٤)
- (قل اللهم مالك الملك توتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعيض الله من تشاء وتبدل من تشاء وتبدل من تشاء بينك وبيننا إنك على كل شيء قدير) (آل عمران: ٢٦)
- أما الآيات الدالة على كون الانسان مختاراً في عمله ومؤثراً في مستقبله ومصيره، وله أن يغيره، فهي من قبيل: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) (الرعد: ١١)
- (وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف) (النحل: ١١٢)
- (وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) (العنكبوت: ٤٠)
- (وما ربك بظلام للعبيد). (فصلت: ٤٦)
- (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً). (الدهر: ٣)
- (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) (الكهف: ٢٩)
- (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس) (الروم: ٤١)
- (ومن كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه، ومن كان يريد حرث

١. يلاحظ كثيراً تطبيق عبارة (كتاب مبين) تطبيقاً مغلوطاً على القرآن الكريم في حين ان من اللطوع السلم به ان القصد ليس هو القرآن، وقد لا يوجد مفسر معتر القول يقول بذلك.

الدنيا نؤته منها) (الشورى، ٢٠)

(مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَتَمُومًا مَنحُورًا وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَخَى لَهَا سَخِيهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَخِيهِمْ مَسْخُورًا كَلَّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا) (الاسراء: ٨١ - ٢٠)

وهناك آيات أخرى يمكن أن تنضم إلى الطائفة الأولى أو الثانية.

وقد اعتبرت هاتان الطائفتان متعارضتين في نظر غالب علماء التفسير والكلام فنحن لانملك إلا أن نؤول احدهما بحيث تنسجم مع مفاد الأخرى فنقبل النتيجة.

ومنذ منتصف القرن الأول حيث وجد المسلكان الفكريان في هذه المسألة نهضت جماعة تؤيد حرية الإنسان واختياره فأولت آيات الطائفة الأولى وعرفت بـ (القدرية) في حين أيدت جماعة أخرى جانب التقدير الغيبي الصارم للتحكم فأولت آيات الطائفة الثانية وعرفت بـ (الجبرية).

ولكن هاتين الجماعتين اندكتا في فرقتين كلاميتين كبيرين هما (الإشاعرة والعتزلة) وقد تبنت كل فرقة - ضمن ما تبنت من آراء كثيرة - أحد المسلكين، فأيد الإشاعرة الجبرية، في حين احتضن العتزلة (القدرية).

كلمة «القدرية» ويجب أن نلفت الأنظار هنا إلى أننا استعملنا مصطلح (القدرية) لأولئك المناصرين لحرية الإنسان اتباعاً لما هو المعروف في اصطلاح علماء الكلام، ولما هو المراد عند اطلاق هذه الكلمة في الروايات - غالباً - والافان كلمة (القدرية) قد تطلق ويراد بها - على السنة المتكلمين وفي بعض الروايات - الجبريين.

والواقع ان كلاما أولئك المؤيدين للجبر، القائلين بالتقدير العام، وأولئك المؤيدين للحرية، النافين لدور القدر في الأفعال الإنسانية، كانوا يتجنبون هذه الكلمة، ويصمون الطرف الآخر بها. وسر ذلك انه روي عن الرسول الأكرم (ص) ما مضمونه «القدرية مجوس هذه الأمة» ولذا فالجبريون يقولون: ان (القدرية) هم منكروالتقدير الإلهي في حين يرد مخالفوهم قائلين: ان (القدرية) هم أولئك الذين يردون كل شيء حتى أعمال الإنسان للقضاء والقدر.

وربما كان السبب في شيوع إطلاق كلمة (القدرية) على منكري التقدير هو: أولا - رواج وشيوع المذهب الأشعري بحيث صير المعتزلة أقلية تجاه الأكثرية الأشعرية.

ثانيا - تشبيه القدرية بالمجوس. والمعروف عن المجوس انهم يحددون التقدير الإلهي بما يسمونه (الخير) اما الشر فخارج عن التقدير الإلهي، وأن فاعله هو مبدأ شيطاني أسموه (أهريمن).

التعارض المدعى

قلنا ان أكثر المفسرين والمتكلمين يرى الآيات متعارضة في هذا الموضوع فيلجأون الى تأويل بعضها لتنسجم مع البعض الآخر. وهنا يجب ان نتنبه الى ان التعارض على نوعين:

الأول: ان ينفي كلام كلاما آخر صراحة وبالمطابقة مثل «توفي الرسول (ص) في شهر صفر» «لم يتوف الرسول (ص) في شهر صفر» فان الثانية نفت الأولى صراحة.

الثاني: ان لا تنفي الجملة الثانية الاولى صراحة ولكن لازم التصديق بالجملة الثانية بطلان الاولى كما في المثال التالي:

«توفي الرسول (ص) في شهر صفر» «توفي الرسول (ص) في شهر ربيع الاول».

فهل التعارض المدعى بين الطائفتين من الروايات في القدر من النوع الاول ام من النوع الثاني؟ لا ريب في ان التنافي المدعى ليس من النوع الأول (التنافي الصريح) فلم نقل مثلا: «لا شيء مقدر» «كل شيء مقدر».

«كل شيء سبق في علم الله» «لا شيء سبق في علم الله».

«الانسان مختار في عمله» «الانسان غير مختار في عمله» «كل شيء مرتبط بالمشيئة الالهية» «ليس كل شيء مرتبط بالمشيئة الالهية».

لكن المتكلمين حسبوا ان لازم كون كل شيء مقدرًا بتقدير الهي ان الانسان مجبور في سلوكه فيستحيل الجمع بين الحرية والتقدير المسبق، فما قدر يجب ان يتحقق بلا اختيار والا فان علم الله يتحول الى جهل. والعكس بالعكس فان لازم كون الانسان مؤثرا في سعادته وسقائه ان لا يكون هناك تقدير سابق.

وهكذا وجد ركاب من التاويلات في كتب المتكلمين والمفسرين وللاطلاع يمكن مراجعة تفسيري الرازي والكشاف.

وبموجب ما سبق فلو وجدت نظرية ثالثة ترفع هذا التعارض المدعى بين العلم الالهى المسبق والمشية المطلقة، وحرية الانسان واختياره، فاننا لانحتاج الى تاويل او تفسير. وسياتي ان الواقع يؤكد على هذا الخط الثالث، ويكشف عن ان هذا التعارض نشأ عن الفهم الخاطيء لا غير.

ولنا الحق في ان نقول: انه لا معنى لوجود التعارض في الكتاب المبين حتى

نضطر الى حمل بعض الآيات على خلاف ظاهرها وتاويلها، بل لنا أن نقول، اننا لا نجد في القرآن الكريم آية واحدة تحتاج الى التاويل، وحتى أشد الآيات تشابها فانها لا تحتاج الى التاويل.. وهذا موضوع يحتاج الى تفصيل في القول لا مجال له هنا، مما يثبت لنا أن هذا الجانب هو اروع وجه اعجازي في القرآن الكريم.

الأثار السيئة لفكرة الجبر

لاشك في ان (الجبرية) على النحو الذي قال به الأشاعرة - بحيث لا يملك الانسان معها أي اختيار - لها آثارها السيئة الكثيرة، إذ تشمل روح الانسان وارادته عن أي تأثير. وهي الفكرة التي شددت من أزر الاقوياء الظالمين في نفس الوقت الذي قيدت أيدي الضعفاء والمظلومين.

فذلك الانسان الذي تولى منصباً مهماً او جمع ثروة كبرى بطرق غير مشروعة يتحدث عن المواهب الالهية التي اختصه الله بها وغمره بنعمته بعد أن حرم الضعفاء منها وغمرهم في بحر من الآلام والعذاب.

وذلك الذي حرم من مثل هذه المواهب لا يسمح لنفسه ان يعترض، والا كان ذلك اعتراضاً على (النصيب والقسمة) و(التقدير الالهي) وهو أمر يتطلب الصبر والرضا والشكر، لا الاعتراض.

فالظالم ترفع عنه مسؤوليته جراء اعماله بحجة القضاء والقدر، وباعتبار أنه - أي الظالم - يد الله، ويد الله لا تقبل أي طعن فيما تعمل.

وبنفس هذا الدليل يتحمل المظلوم كل ألوان الظلم لانه يرى أن كل ما يرد عليه إنما هو - وبصورة مباشرة - من الله. فهو آيس من نتيجة أية مقاومة، وهل يمكن مقاومة القضاء والقدر؟ أم هل يمكن التملص من قبضة الغيب

القوية؟ هذا مع أن ذلك يتنافى والمستوى الاخلاقي للمسلم، اذ هو خلاف صفة الرضا والتسليم.

ثم ان الذي يعتقد بالجبر لا يرى اي ترابط سببي بين الاشياء وبالاخص بين الانسان واعماله وشخصيته الروحية والخلقية من جهة ومستقبله السعيد أو الشقي من جهة اخرى، ولذا فهو لا يفكر بتقوية شخصية، واصلاح سلوكه الخلقي، وتقييم اعماله البتة بل نراه يعزو كل شيء الى القدر، وينتظر المصير المرسوم بمرارة استسلامية.

المنافع السياسية

ان التاريخ يثبت لنا ان بني امية حولوا قضية (القضاء والقدر) الى مستمسك متين، بعد ان ايدوه بكل قوة وقارعوا ونكلوا بمؤيدي الحرية الانسانية على اساس انها عقيدة تخالف عقائد الاسلام حتى عرف بين الناس أن: «الجبر والتشبيه امويان، والعدل والتوحيد علويان» فإن اقدم من طرح للبحث مسألة اختيار الانسان في العهد الأموي ودافع عن عقيدة الحرية رجل عراقي اسمه «معبد الجهني» وآخر شامي عرف بـ «غيلان الدمشقي».. وقد عرف هذان بالاستقامة والصدق والايمان، أما معبد فقد خرج مع ابن الاشعث وقتل بيد الحجاج، وأما غيلان فانه بعد ان وصلت اقواله الى مسامع هشام بن عبدالملك امر بقطع يديه ورجليه ثم صلب.

في كتاب «تاريخ علم الكلام» ذكر شبلي نعمان^١ انه وان كانت الظروف والعوامل كلها مساعدة على اختلاف العقائد، فان بدءها كان سياسيا وعلى

أساس من مقتضيات المصلحة الداخلية للدولة. إذ لما كانت الدولة الاموية دولة الحديد والنار فإن من الطبيعي أن تسري روح الثورة في النفوس. ولكن ما ان ينطلق لسان بالشكوى حتى تعزوا الحكومة الأمر الى القدر وتسكته بأن ما يحدث مقدر مرضي من الله، فلا يمكن أن ينبس ببنت شفة في قبال ذلك «أنا بالقدر خير و شره» وقد سال معبد الجهني - وكان تابعيا صدوقا - استاذة الحسن البصري عن مدى صحة ما يعنيه الامويون من مسألة القضاء والقدر فأجاب «هؤلاء اعداء الله يفترون».

أما العباسيون فإنهم على الرغم من مخالفتهم لسياسة الامويين ودفاع بعض خلفائهم كالمأمون والعتصم عن العتزلة الذين يعتقدون - فيما يعتقدون - بالحرية الانسانية، إلا أنهم منذ عهد المتوكل فصاعدا قلبوا ظهر المجن وراحوا يحمون مسألة (الجبر) ومنذ ذلك الحين صار المذهب الاشعري هو المذهب السائد العام في العالم الاسلامي.

وكان لرواج المذهب الاشعري وسيطرته على العالم الاسلامي آثار كثيرة، فحتى الفرق الاخرى مثل الشيعة التي كانت بشكل اساسي ترفض فكرة الاشاعرة لم تسلم من تلك الآثار، ولهذا وعلى الرغم من مخالفة الشيعة للاشاعرة ومع أنهم لايتفقون مع العتزلة بشكل كامل فإننا نجد ان فكرة الجبر قد نفذت في الاداب الشيعية العربية والفارسية، فتحدثت هذه الاداب عن تحكم القدر في الانسان اكثر مما تحدثت به عن الحرية الانسانية. هذا مع ان تصريحات قادة الشيعة ائمة اهل البيت تؤكد على أن القضاء والقدر العام لاينافي الحرية الانسانية.

والسر الذي جعل كلمة (القضاء والقدر) وأمثالها مرعبة هو صيرورتها مرادفة للجبر وعدم الحرية، والتسلط غير المنطقي لقوة خفية على الانسان واعماله وذلك نتيجة لشيوع المذهب الاشعري في العالم الاسلامي وسيطرته على الأدب الاسلامي العام.

النقد الاوروبي المسيحي للاسلام

وكان الانحراف في تصور المسألة قد منح المسيحيين الأوروبيين حجة في جعل الاعتقاد بالقضاء والقدر علة للعلل في انحطاط المسلمين، وفي التعريض بالاسلام كدين يؤمن بالجبرية ويسلب الانسان أي نوع من أنواع الحرية. وقد كان المرحوم السيد جمال الدين الأسد آبادي قد تنبه لهذا النقد عندما كان في اوربا فراح يرد عليه في مقالاته.

ففي احدى مقالاته ذكر مقدمة بين فيها انه لو سرت روح منحرفة وطبع سيء في مجتمع ما فان العقيدة الصحيحة المعطاة لهذا المجتمع سوف تصطبغ بنفس الروحية السائدة فتزيدهم شقاء وضلالة، وتتبدل الى طاقة تجرهم الى الاعمال السيئة. ثم قال ما مضمونه ان العقيدة بالقضاء والقدر، هي احدى تلك العقائد الحقبة التي وقعت موردا لاشتباه الجاهلين وجهلهم. وقد تصور الافرنج الغافلون خطأ ان الاعتقاد بالقدر متى ما سرى في أي امة فانها ستفقد الهمة والقوة والشجاعة والفضائل الاخرى، وأن الصفات السيئة للمسلمين كلها نتيجة الاعتقاد بالقضاء والقدر.

إن المسلمين اليوم مساكين فقراء، وهم اضعف من الامم الافرنجية عسكريا

وسياسيا، ويروج فيهم ويعمهم فساد الاخلاق والكذب والمكر والحقد والعداوة والتفرقة والجهل باحوال العالم، وانعدام الخبرة بالخير والشر، والقناعة بعيش الكفاف، وهم لا يملكون أي دوافع للرقى ومقاومة العدو ولذا فان الجيوش الاجنبية السفاكة تهاجمهم من كل الجهات.. والمساكين يشكرون الله على كل ما يحدث ويستعدون لكل ذلة، ويلجأون الى زاوية من زوايا البيت ويسلمون كنوز ثروتهم واستقلالهم للعدو والاجنبي. ومن ثم يستطرد المرحوم الأسد آبادي فيرى ان الغربيين الذين نسبوا كل هذه المفاسد المذكورة للمسلمين يعتقدون ان كل المساوىء والشورور وليدة الاعتقاد بالقضاء والقدر، ويؤكدون ان المسلمين اذا ما بقوا على هذه العقيدة فان حسابهم سيصفى وسيسيرون نحو الزوال، واخيرا يؤكد ان الافرنج لم يفرقوا بين الاعتقاد بالقضاء والقدر والاعتقاد بمذهب الجبر القائل بان الانسان مجبور مطلقا في كل اعماله وافعاله^١.

العقدة الفكرية

ومما ينبغي الا يخطر في الاذهان ان مسألة (القضاء والقدر) و(الجبر والاختيار) لا تطرح الا على اساس اجتماعي لاغير، اذا انها قبل كل شيء مشكلة علمية ومجهول فلسفي يخطر لكل مفكر على اي حال ويتطلب منه الحل.

١. مقتبس من مذكرات السيد صدر واقفي عن السيد جمال الدين نقلًا عن مقالة له في القضاء والقدر (مكتبة سبها سالار - طهران - الرقم ٤٥٣٥).

الفلسفة المادية والقدر

كما أنه لا ينبغي أن يتصور أن هذه المسألة تشكل معضلة أمام الالهييين فقط في حين لا يتعب الماديون أنفسهم فيها، بل أن المادييين أيضاً تطرح أمامهم هذه المشكلة مع قليل فرق. ذلك أنه طبق نظام العلة والمعلول المسلم تكون كل ظاهرة وحادثة، وليدة علة أو علل أخرى، ومن جهة أخرى فإن وجود المعلول مع فرض وجود علته ضروري قطعي، كما أن عدم وجود العلة يؤدي إلى امتناع المعلول. ولما كان الماديون يقبلون مبدأ العلية العامة والضرورة بالشكل الأنف ويجعلونه من أركان فلسفتهم فإن السؤال ينطرح أمامهم حول تبعية أفعال البشر وأعمالهم لهذا القانون وتعذر استثنائها منه. فاعمال البشر مشمولة بقوانين مسلمة قطعية وجبرية ومع هذا فهل يمكن تصور الحرية والاختيار؟ ولهذا نجد أن مسألة الجبر والاختيار تطرح أمام كل المدارس الفلسفية القديمة والجديدة إلهية كانت أم مادية.

وقد قلنا أن هناك فرقاً بين هذه المشكلة عند الالهييين وبينها عند المادييين، ولكن هذا الفرق لا يؤثر في جوهر المسألة، أن للاعتقاد بالقضاء والقدر الإلهي امتيازات وخصائص يفقدها الاعتقاد المادي بالقضاء والقدر والجبر الطبيعي.

التنزيه والتوحيد

وقد وجدت هذه المشكلة بين الفلاسفة الالهييين والمتكلميين عندما لاحظوا قانون العلة والمعلول وانتهاء الحوادث والممكنات إلى الذات الواجبة الوجود، وأنه من المستحيل أن تلبس أي حادثة ثوب الوجود دون استنادها لإرادة الله، وبعبارة أخرى، أنهم توجهوا إلى التوحيد في الأفعال وأنه لا يمكن أن يكون هناك

شريك في ملك الوجود لله تعالى. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تنبهوا الى أمر يدركه حتى العوام من الناس وهو أن المساوي والفحشاء والذنوب لا يمكن نسبتها لله، لذا تحيروا بين التنزيه والتوحيد. فتصور البعض في ظل (التنزيه) أن ارادة الله ومشينته لا تتعلق بأفعال العباد واعمالهم المتصفة احيانا بالسوء والفحشاء، في حين تصور البعض الآخر في ظل (التوحيد) وأنه «لا مؤثر في الوجود الا الله» ان كل شيء يستند الى ارادة الله.

وقد نقل ان غيلان الدمشقي المؤيد لعقيدة الاختيار وقف على رأس ربعية الرأي العام القدري المعروف وقال: «أنت الذي يزعم ان الله يحب أن يعصى!».

فاجابة ربعية الرأي هورا:

أنت الذي يزعم أن الله يعصى قهرا!

وكان أبو اسحق الاسفراييني المؤيد القضاء والقدر جالسا يوما في مجلس الصحاب بن عباد اذ دخل القاضي عبدالجبار المعتزلي وهو بخلاف ابي اسحق منكر لعمومية القضاء والقدر، وما ان وقعت عينا القاضي على ابي اسحق حتى قال «سبحان من تنزه عن الفحشاء» كناية عن نسبة الخصم كل شيء لله ولازمه اتصافه بالاعمال الفاحشة فاجابه أبو اسحق في التو: «سبحان من لا يجري في ملكه الا ما يشاء» كناية عن ان الخصم قال بوجود شريك في الوجود لله وتصور أنه من الممكن أن يقع في الوجود شيء لا يريده الله.

وقد مر ان هذه المسألة كانت مشكلة ومجهولا علميا قبل أن تثيرها دوافع سياسية واجتماعية وتتدخل فيها.

فلم يكن مقبولا لدى البعض أن يكون كل شيء حتى السيئات منتسبا الى الله فكانوا ينزهون الله عن تلك السيئات في حين كان الاقربون الى التوحيد

الذين يرون العالم قائما بالذات الالهية، وأن كل موجود يستمد المدد منه تعالى، كان هؤلاء يرفضون ان يكون هناك موجود مستقل في فعله، وأن يريد الله شيئا ثم يريد ذلك الموجود شيئا بخلافه ثم يتحقق ما اراده ذلك المخلوق خلافا لما اراده الله... ومن هنا نشأ الاختلاف.

ولكن الملاحظ أن كل واحد من الفريقين كان يعمل على تأييد مدعاه بأسلوب الايراد على عقيدة الطرف الآخر دون ملاحظة الاشكالات الواردة على عقيدته. وهذا ما يتوضح بمراجعة الكتب الكلامية. وقد رأينا الحوارين الذين جريا بين غيلان وربيعه الرأي، وكذلك بين القاضي عبدالجبار وأبي اسحق كمنوذجين لهذا الشكل من الاستدلال.

والحقيقة: ان عقيدتي (القضاء والقدر) و(الاختيار) كلتيهما - وبالشكل الذي تطرحان به - مما يرد عليه الاشكال ولا يمكن الدفاع عنه. ولو ان كلا من هذين الفريقين أدرك ان رأيه يشتمل على جزء من الحقيقة لا رتفع النزاع وعرف انه لا يلزم من الاعتقاد بالقضاء والقدر والتوحيد الافعالي الجبر وسلب الحرية من الانسان تماما، كما انه لا يلزم من الاختيار والحرية الانسانية نفي القضاء والقدر.

القضاء والقدر

القضاء هو الحكم والقطع والفصل. وسمي القاضي بذلك لانه يفصل بين المتحاكمين. وقد استعمل القرآن الكريم هذه اللفظة ناسبا اياها الى الله تارة والى الانسان اخرى، في مجال الفصل اللفظي كان يوجب كلام ما فصلا بين امرين وفي مجال الفصل التكويني العملي.

والقدر هو المقدر والتعين. وهذه الكلمة استعملت. أيضا. في القرآن الكريم كثيرا بهذا المعنى.

والحوادث الكونية من زاوية كونها تحت علم الله ومشينته الحتمية تندرج تحت القضاء الالهي، ومن زاوية كونها محددة بمقدار معين من حيث الموقع الزماني والمكاني تندرج في التقدير الالهي.

وللحكاماء والمتكلمين في هذا المجال اصطلاحات وبيانات خاصة. ولانها متعلقة بمسألة علم الباري تعالى ومراتب هذا العلم وهي بدورها مرتبطة بمسائل كثيرة منها التحقيق في العوالم الكلية للوجود، فسوف لن نبحثها في هذا الكتاب.

يقول الحاج السيزواري في منظومته المعروفة:

اذ يكشف الاشياء مرآة له	فذا مراتب يكون علمه
عناية وقلم لوح وقضا	وقدر سجل كون يترضى

اما ما يمكن البحث عنه هنا فهو ان الحوادث الكونية عموما لا بد وان تنطوي تحت احد ثلاثة فروض:

١- انها لا ترتبط بالماضي المتقدم عليها تقديما زمانيا او غير زماني فلا يرتبط وجودها بسوابقه ولا ترتبط خصوصياتها بذلك أيضا.

ومع هذا الفرض لامعنى للقضاء والقدر بعد انكار الترابط بين وجودها او خصوصياتها الزمانية والمكانية وبين الماضي والتعين المسبق. وعلى هذه النظرة يجب انكار مبدأ العلية وقبول الصدفة كمفسر لوجود الاشياء.

في حين ان مبدأ (العية العامة) والترابط الضروري القطعي بين الحوادث، وان كل حادثة تستمد حتميتها وقطعيتها وقدرها وخصوصياتها الوجودية من

امر او امور اخرى مقدمة عليها، أمر مسلم لايقبل الرد. ان مبدا العلية، والضرورة العلية والمعلولية ومبدا السنخية بين العلة والمعلول كل ذلك من العلوم البشرية المتعارفة بلا ريب^١.

ب. ان يقال بان كل حادثة لها علة متقدمة عليها مع انكار نظام الاسباب والمسببات القائم بين الحوادث والقول بانها كلها معلولة مباشرة لعة واحدة هي الله (تعالى) فليس في العالم الا علة وفاعل واحد وهو الذات الالهية، ومنها تصدر كل الموجودات مباشرة وان ارادته تتعلق بكل حادثة بشكل مستقل عن ارادته الاخرى، كان نفرض الأمر هكذا، القضاء يعني العلم والإرادة الالهية بوجود أي موجود، وهو مستقل عن أي علم وقضاء آخر.

وهنا يجب ان نسلم ان ليس هناك فاعل الا الله فقد تعلق علم الله في الازل بان تقع الحادثة الفلانية في الوقت الفلاني، ولايد من ان تقع تلك الحادثة، مع عدم تدخل أي شيء في وجودها، وافعال الانسان وأعماله من هذا القبيل، فإن الذي يوجد هذه الافعال والاعمال مباشرة وبلاواسطة هو القضاء والقدر الالهي أي العلم والارادة الالهيين. اما الانسان نفسه طاقته وقوته فليس لها دخل في الامر مطلقا، وان كان لطاقته وقوته دور ظاهري وتمثيل خيالي لاكثر.

وهذا هو بعينه مفهوم الجبر والصرير المحتم، وهذا هو الاعتقاد الذي لوحل في مجتمع أو فرد فإنه يحطم الحياة ويجر الى الفناء.

وهذه الفكرة. بالاضافة لفسادها العملية والاجتماعية. مردودة منطقيا، فلا تردد من زاوية البراهين العقلية والفلسفية. كما هو مذكور في محله. في بطلان هذه الفكرة.. وان الترابط العلي والمعلولي بين الحوادث مما لايقبل الانكار،

١. براجع الجزء الثالث من كتاب (اصول الفلسفة وللذهب الواقعي).

وليست العلوم الطبيعية والمشاهدات الحسية والتجريبية وحدها هي الدليل على نظام الأسباب والمسببات، بل أن العلم الالهي أقام أتقن البراهين على هذا الأمر. علاوة على أن القرآن الكريم قد أيد نظام الأسباب والمسببات كذلك.

ج- القول بأن مبدأ العلية العامة ونظام الأسباب والمسببات حاكم على العالم وجميع الحوادث والوقائع فيه، فكل حادث فيه يكتسب ضرورة وجوده وشكله وخصوصياته الزمانية والمكانية وسائر الخصوصيات الوجودية من علله المتقدمة عليه، وأن هناك رابطة قوية لاتنفصم بين الماضي والحاضر والمستقبل، وبين كل موجود وعلله المتقدمة عليه.

وعلى هذا الأساس فإن مصير كل موجود بيد موجود آخر هو علته التي أوجبت وجوده وأعطته الحتمية والضرورة، ومنحته خصوصياته الوجودية، وإن تلك العلة بدورها معلولة لعلة أخرى، وهكذا.

وعليه، فإن لازم قبول مبدأ العلية العامة قبول أن كل حادثة تستمد حتمية وجودها وخصوصياتها وشكلها ومقدارها وكيفيةها من علتها... ولايختلف الأمر هنا بين ما لو كنا إلهيين مسلكا، نؤمن بأن أصل كل الإيجابيات (القضاءات) وأصل كل التعينات (أنواع المقدر) هي علة العلل وبين ما لو كنا لا نعتقد بذلك ولا نعرف مثل هذه العلة الأولى.

ولهذا فمن الزاوية العملية والاجتماعية لا فرق في هذه المسألة بين الالهي والمادي، ذلك لأن الاعتقاد بالقضاء والقدر يستمد مبرراته من الاعتقاد بمبدأ العلية العام ونظام الأسباب والمسببات سواء كان من يعتقدون بهذين المبدأين من الإلهيين أو من الماديين

نعم، الفرق بينهما أن القضاء والقدر - في نظر المادي - أمر عيني خارجي

صرف، في حين أن القضاء في نظر الالهي عيني وعلمي، بمعنى أن المادي يرى ان مصير أي موجود يعين لدى علله الماضية دون ان تعلم هذه العلل بما لديها من دور وخاصة، في حين يرى الالهي ان سلسلة العلل الطولية (أي العلل التي هي فوق الزمان) تعلم بعملها وخواصها. ومن هنا فان هذه العلل تسمى في المدرسة الالهية بأسماء (الكتاب) (اللوح) (القلم) وأمثال ذلك، مع انه ليس هناك شيء في المدرسة المادية يستحق هذه الاسماء.

الجبر

من مجموع ما تقدم توفرننا على أن الاعتقاد بالقدر لايعني الجبرية، بل انما يستلزم ذلك لولم نعلم نعط الانسان أي دور في صنع السلوك، مسلمين اياه للقدر فقط. والحال أنه من أشد المتنوعات أن نقول ان الله تعالى يعلم كل شيء بلا واسطة بل انه تعالى يوجب وجود كل الاشياء عن طريق عللها وأسبابها الخاصة.

إن القضاء والقدر لا يعنيان الا ابتناء نظام السببية العامة على اساس العلم والإرادة الإلهيين، ومن لوازم قبول مبدأ العلية وضرورة حصول المعلول عند حصول علته والسخرية بينهما أن نقول إن مصير أي موجود مرتبط بالعلل السابقة والرتبطة به سواء وجد مبدأ إلهي أم لم يوجد، أي سواء اكان نظام السببية نظاما مستقلا وقائما بذاته، أم كان قائما بغيره ومستندا للمشئنة الإلهية. ذلك أن كون النظام السببي مستقلا وقائما بذاته أو غير مستقل لا تأثير له على مسألة المصير والحرية الإنسانية.

ومن هذا المعنى نقول ان غاية الجهل تكمن في القول بان العقيدة الجبرية

ناشئة من الاعتقاد بالقضاء والقدر الإلهيين، ولذا فيجب أن تنقد هذه العقيدة لترتب تلك النتيجة عليها.

فإننا لو قصدنا من هذا الاعتقاد انكار التلاحم بين الأسباب والمسببات والمسببات ومنها الطاقات الانسانية والارادة والاختيار فمثل هذا القضاء والقدر خرافة يستحيل وجودها بالأدلة القاطعة التي تقيمها الفلسفة الالهية بحيث لا مجال لأي شك أو تردد.

وان قصدنا منها الارتباط الحتمي لعلل بالمعلولات، فهي حقيقة مسلمة ولا تختص بالإلهيين، بل يقول بها كل مذهب يؤمن بمبدأ العامة وإن كان التفاوت يكمن في أن الإلهيين، بل يقول بها كل مذهب يؤمن بمبدأ العامة وإن كان التفاوت يكمن في أن الإلهيين يصعدون بسلسلة العلل الى حيث لا ابعاد زمانية ولامكانية حيث تنتهي الى علة العلل الواجبة الوجود أي الحقيقة القائمة بذاتها والتي تنتهي إليها كل انواع القضاء (الضرورة) والقدر (التعيني) ولكن ليس لهذا التفاوت أي اثر في اثبات الجبر أو نفيه.

الحرية والاختيار

وهنا ينطرح هذا السؤال،

إذا جعلنا القضاء والقدر الإلهي مرتبطا . مباشرة وبلاواسطة علل وأسباب . بالحوادث فأي معنى للحرية؟ وكيف نوفق بين الايمان بنظام العلية العامة والايمان بحرية الانسان؟ وهل نحن ملزمون لو اردنا التسليم بالحرية أن نفصل تماما بين الافعال الانسانية وآية علة خارجية وهذا يعني قبول الفرض الأول

فقط؟

وعند الجواب نقول:

إن هذا التساؤل هو الذي دفع الكثيرين من قدامى المفكرين ومحدثيهم للجوء إلى القول بـ (الارادة الحرة) حسب تعبيرهم والتي لا تتصل بأية علة. ومعنى ذلك أنهم قبلوا مبدأ الصدفة ولو في اطار الارادة الانسانية، ولكننا اثبتنا في هوامش الجزء الثالث من كتاب (اصول الفلسفة) أن مبدأ العلية امر لايمكن انكاره او تخصيصه، ولو قطعنا الروابط بين العمل الانساني، والعلل المتقدمة عليه لوجب علينا أن نقبل أنه لااختيار له.

ان الانسان خلق مختارا حرا، بمعنى أنه اعطى فكرا واردة. فليس الانسان في اعماله كالحجر تدرجه فيتدحرج ويسقط متأثرا بجاذبية الارض دون أن تكون له أية ارادة، أو كالنبات ليس له الا طريق واحد فبمجرد توافر شروط معينة ينمو بالشكل المعتاد، كالحيوان الذي يؤدي اعماله بتأثير غريزي. كلا إن الانسان يجد نفسه دائما على مفترق طرق ليختار منها أيها شاء بملء حريته، ووفق مشيئته ونوعية تفكيره، وليس مجبورا على سلوك احدها لاغير، وانما الذي يعين احد الطرق هو أسلوب فكره واختياره.

وهنا تبرز مقومات الشخصية والصفات الاخلاقية والروحية، والمسبقات التربوية والوراثية، والمقاييس العقلية والنظرات البعيدة للانسان، فيعلم الى أي التربوية والوراثية، والمقاييس العقلية والنظرات البعيدة للإنسان، فيعلم إلى أي حد يرتبط المستقبل السعيد أو الشقي بتلك العوامل وبالتالي بالطريق الذي يختاره بنفسه.

ان الفرق بين الانسان والنار المحرقة، والماء المغرق، والنبات النامي بل وحتى الحيوان الماشي هو عنصر الاختيار .. اذ كل هذه لا تنتخب طريقها في حين ينتخب الانسان طريقه بحرية.

فما أن يواجه سبلا متعددة فإن ضرورة سلوك أحدها لا تستمد إلا من إرادته الشخصية.

الحتمي وغير الحتمي

جاء في الروايات الدينية والإشارات القرآنية حديث عن القضاء والقدر الحتمي والقضاء والقدر غير الحتمي وهي تعبر عن نوعين من القضاء والقدر؛ نوع قابل للتغير، وآخر محتم ضروري لا يقبل أي تغيير.

وهنا يبرز لنا سؤال حول معنى القضاء والقدر غير الحتمي. فإذا نظرنا إلى حادثة خاصة بعين الاعتبار قلنا أن العلم الأزلي إما أن يكون قد تعلق بها أولم يتعلق، فإن لم يتعلق بها فليس هناك قضاء ولاقدر، وإن تعلق بها كان من الضروري لها أن تقع، وإلا لزم عدم مطابقتها علم الله للواقع، وللزم تخلف المراد عن الإرادة الإلهية، وهو مستلزم لنقصان ذات الحق - سبحانه وتعالى -

وبعبارة أدق وأشمل يقال: إن القضاء والقدر في الواقع عبارة عن انبعاث كل العلة والأسباب من إرادة الله ومشيتته وعلمه، وهو علة العلة وعليه فالقضاء - اصطلاحاً - هو العلم بالنظام الأحسن والذي هو منشئ وموجد ذلك النظام.

والكل في نظامه الكياني ينشأ من نظامه الرباني

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قانون العلية العامة - كما نعلم - يوجب الحتمية والضرورة حيث أن لازم قانون العلية أن يكون وقوع الحادثة عند تحقق شرائطها المخصوصة الزمانية والمكانية قطعياً وحتماً ولا يقبل التخلف. تماماً كما أن عدم وقوعها عند عدم تحقق تلك الشرائط أيضاً حتمي ولا يقبل التخلف.

وتدين العلوم في كونها قطعية لهذا المبدأ. وان قدرة التنبؤ العلمي هي بمقدار علمه بالعلل والاسباب. ولما كان القضاء والقدر ايجاب الحوادث وتقديرها عن طريق العلل والعلومات، وفي نظام الاسباب والمسببات فالقضاء والقدر هما عين الحتمية والضرورة.

وعلى هذا فكيف يمكن تقسيم القضاء والقدر الى حتمي وغير حتمي، أو الى قابل للتغير وغير قابل له؟ وهنا يبدو لنا السير في طريق مسدود فإما أن لا نقول إلا بنوع واحد من القضاء والقدر كالأشاعرة ولا يقبل هذا النوع التغير والتبديل، ولا يختلف مصير الانسان عما رسم له، ونكون بالتالي قد سلبنا الانسان أي قدرة على تغيير مصيره وأي حرية وإرادة، وأما أن نكون - كالمعتزلة - منكرين للقضاء والقدر وتأثيرهما في الحوادث الكونية وعلى الأقل في الأفعال والأعمال الانسانية. ويجب أن نلاحظ الآن أنه هل يوجد سبيل للخلاص من هذا التردد أم لا؟

وهنا علينا أن نلفت النظر الى نقطة مهمة هي أنه كما أن نظرية الأشاعرة القائمة على اساس عدم قابلية القضاء للتبديل تستلزم نفي القدرة والاختيار من الانسان وعدم سلطته على مستقبله، فإن نظرية المعتزلة أيضاً ليست علاجاً ناجحاً لذلك، إذ بالإضافة للأشكال القوية التي يوردها العلم الإلهي عليها من زاوية تنافيتها مع التوحيد، نجد أنها لا تنفع في إرجاع القدرة والاختيار للانسان، فحتى لو لم نقبل القضاء والقدر بالمفهوم الإلهي، فإننا سوف نقف حائرين أمام المفهوم المادي لهما أي التحكم القطعي الذي لا يتخلف لمبدأ العلية العامة، وحكومة النواميس الناشئة منه - كما يعبر الجبريون - .

وهل يمكننا انكار تأثير قانون العلية في مجرى الحوادث او على الأقل في

أفعال الإنسان؟!

وقد فعل المعتزلة وأتباعهم ذلك فأنكروا مبدأ الضرورة العلية والمعلولية . في الفاعل المختار على الأقل .. وقد تبني بعض المفكرين الاوروبيين المحدثين نفس افكار المعتزلة في هذه المسألة وتحذثوا عن «الارادة الحرة» أي الزيادة المتحررة من قانون العلية . . . حتى انهم ادعوا أن قانون العلية انما يصدق في العالم المادي المتشكل من الذرات أما في دنيا الروح وفي العالم الداخلي للذرات نفسها فانه غير صادق.

ونحن لانستطيع هنا أن نجر البحث إلى قانون العلية وإنما نحيل القارئ الكريم على هوامش الجزء الثالث من كتاب «اصول الفلسفة، والمذهب الواقعي» وكتفتي هنا بالقول بأن سبب تردد هؤلاء العلماء المحدثين في عموم قانون العلية هو أنهم ظنوا أن قانون العلية هو قانون تجريبي، ولنا فعندما عجزت التجارب العلمية البشرية عن كشف روابط العلية ووجود معلول معين على اثر علة معينة، تصور هؤلاء أن هذا المورد خارج عن مبدأ العلية.

والحقيقة هي: أن فرض نشوء كل القواعد والقوانين العلمية عند الانسان وتعام تصوراته الذهنية من الاحساس والتجربة من اكبر الاشتباهات التي ابتليت بها المبادئ الفلسفية الغربية وسرت منها إلى المقلدين الشرقيين.

وعلى أي حال فان انكاره العلية العامة امر غير ممكن ومع قبوله يبقى الاشكال في معنى القضاء غير المحتم سواء قلنا بالتصور الإلهي للقضاء والقدر الإلهي او لم نقل.

وخلاصة الاشكال أن كل حادثة . ومن الحوادث أفعال الانسان . تصبح

حتمية (مقضية) اذا توفرت عللها واسبابها، وانها تكتسب حدودها ومشخصاتها

من ناحية هذه العلل والأسباب (القدر). فالعلية مساوية للحتمية واستحالة التخلف، فلا يمكن التغيير والتبديل.

ومن هنا فإن كل من اعترفوا بمبدأ العلية العامة. ومنهم الماديون. مبتلون بالإنشكال والسؤال لأنهم قبلوا الضرورة العلية والمعلولية (الديترماتيزم) من جهة، ومن جهة أخرى نجدهم يجعلون المصير الانساني قابلا للتغير، ويعطون الانسان دور المسلط على مصيره.

وعليه فان نظرية المعتزلة المبنية على نفي القضاء والقدر بالمفهوم الإلهي أي نفي شمول الارادة الالهية واحاطتها بكل الحوادث الكونية ونفي ان يكون العلم الإلهي مبدا للنظام العام، هذه النظرية لا تنفع علاجا للمشكلة المستعصية.

توهم المستحيل

اذا كان المقصود من التغيير والتبديل في القضاء والقدر غير الحتميين من الجانب الالهي هو أن العلم والارادة الالهية توجب شيئا ثم يقوم عامل آخر مستقل لم ينشأ من القضاء والقدر بايجاده بالشكل المخالف للمشيئة والارادة والعلم الإلهي، أو يقوم ذلك العامل المستقل الخارجي بتبديل العلم والمشيئة الإلهية فان هذا محال.

وكذلك من زاوية العلية العامة اذا كان المقصود ان العلية العامة توجب شيئا ثم يوجد عامل في قبال هذه العلية يمنعها من التأثير فهذا محال أيضا. ذلك أن كل العوامل في الوجود تنشأ من علم الله وإرادته، وأن كل عامل يبدو في العالم ماهو إلا مظهر لعلم الله وإرادته، وآلة لتنفيذ قضائه وقدره.

وكذلك فإن كل عامل ناخذه بعين الاعتبار هو محكوم بقانون العلية ومظهر من مظاهره. ولا معنى لتصور قيام عامل ليس مظهرا لتجلي الارادة

الإلهية وآلة لتنفيذ قضائها وقدرها، أو تصور عامل خارج عن قانون العلية ومقابل في التأخير له.

فالتغيير والتبديل في المصير بمعنى قيام عامل في قبال القضاء والقدر أو في قانون العلية، أمر محال.

الحقيقة الممكنة

أما تغيير المصير بمعنى أن يكون سبب التغير هو بنفسه من مظاهر القضاء والقدر وحلقة من حلقات العلية، أي تغيير المصير بموجب المصير وتبديل القضاء والقدر بحكم القضاء والقدر، فرغم أنه أمر يبدو غريبا ومشكلا إلا أنه حقيقة واقعة.

والأعجب منه ما لو ركزنا النظر على القضاء والقدر من الوجهة الإلهية. لأن تغيير القضاء والقدر من هذه الوجهة يلبس لبوس التغيير في العالم العلوي والألواح والكتب المكتوبة والعلم الإلهي! وهل يمكن التغيير في العلم الإلهي!!! ويصل العجب أقصاه عندما نتصور الحوادث النائية وخصوصا الإرادة والأفعال الإنسانية مسببة لتغييرات، ومحو وإثبات في العالم العلوي وبعض الألواح التقديرية والكتب المكتوبة.

اليس النظام السفلي والعيني ناشئا من النظام العلوي والعلمي ومنبعثا منه؟ اليس العالم السفلي دانيا والعالم العلوي عاليا؟ اليس عالم الناسوت محكوما لعالم الملكوت؟ وهل من الممكن أحيانا في قبال ذلك أن يترك النظام السفلي - أو على الأقل قسم منه أي العالم الإنساني - آثاره في النظام العلوي والعلمي ويسبب تغييرات معينة فيه، ولو كانت هذه التغييرات نفسها بموجب القضاء والقدر؟

وهنا تتابع الأسئلة العجيبة وتبرز على ساحة الفكر . . . فهل ان علم لله يقبل التغيير؟! او يقبل حكم الله النقض؟! وهل يمكن للداني أن يؤثر في العالى؟! والجواب على كل هذه الاسئلة هو بالاجاب: نعم ، ان علم الله قابل للتغيير بمعنى أن لله علماً يقبل التغيير، وان حكم الله قابل للنقض بمعنى أن لله احكاماً قابلة للنقض، وان الداني يمكنه أن يؤثر في العالى، وان النظام السفلي وخصوصا الارادة والعمل الانساني بل الارادة الانسانية لاغير، يمكنها أن تهز العالم العلوي وتسبب تغييرات فيه، ويمثل هذه أسمى سلطة للانسان على مصيره.

انا اعترف بان ذلك أمر يبعث على العجب، ولكنه حقيقة، وهذه المسألة الرائعة السامية مسألة (البداء) التي تحدث عنها القرآن الكريم لأول مرة في تاريخ المعرفة الانسانية فقال: (يمحو الله ما يشاء و يثبت وعنده ام الكتاب).

فليس لها نظير في كل التصورات والمبادئ العلمية الانسانية ولانجد من بين الفرق الاسلامية سوى علماء من الشيعة الاثني عشرية وعلى أساس الاهتداء بهدي كلمات أهل البيت(ع)، من استطاع الوصول الى هذه الحقيقة، فحازوا بذلك هذا الشرف والفخر.

ونحن هنا لا نستطيع الدخول في هذا البحث الفلسفي السامي بشكل مفصل وتوضيح الموضوع كما هو، وانما نكتفي بالإشارة اليه مؤكدين أن للبداء أساساً قرانياً، وأنه من أدق الحقائق الفلسفية، كما انه لم يتوصل الى عمق الموضوع من بين فلاسفة الشيعة سوى بعض من المتدبرين في القرآن و آثار القادة (النبي(ص) وأهل البيت (ع)) وخصوصاً ما جاء في كلمات امير المؤمنين علي(ع).

ومن الطبيعي أنه يجب أن لانقتنع بالتصور العامي الذي يفترضه بعض

الحمقى من عند أنفسهم ويسمونه (البذاء) ومن ثم يقومون بالاعتراض على ما تصوروه وانتقاده.

وعلى أي حال فإنه لا يمكننا في هذه الرسالة المختصرة الدخول في هذا البحث السامي كما أسفلنا، بل نكتفي ببحث مسألة انقسام القضاء والقدر، وقابلية تغيير المصير من زاوية الواقع العيني ومبدأ العلوية العامة، والنظر في إمكان أن يكون القضاء والقدر على نوعين؛ نوع محتم وآخر يقبل التغيير.

وإنا كان الأمر كذلك فكيف يمكن توضيحه؟ أن الموجودات على قسمين:
الف- مافيه إمكان نوع خاص من الوجود فقط كالمجردات العلوية.

باء- ما يمكن فيه أكثر من نوع من الوجود وهي الماديات، أي الموجودات التي توجد من مادة معينة وتشكل أرضية لموجودات أخرى. وهذا مثل جميع ما نحس ونلمس...

فاللادة الطبيعية تقبل الصور المختلفة، وفيها استعداد للتكامل، فتؤثر فيها بعض العوامل طاقة وقوة، بينما تؤثر فيها العوامل الأخرى نقصاناً وكمالاً، فهي مستعدة لمواجهة مختلف العوامل، كما ويكون تأثيرها بأحد العوامل وغير تآثرها بالأخر. فالبذرة لو صادفت المحيط اللائم، ولم تصبها آفة من آفات النبات، لنمت وبلغت كمالها، ولكنها عند فقدانها أحد العوامل اللائمة، أو أصابها آفة لن تستطيع النمو، وهكذا فللمادة الطبيعية آلاف الشروط وهي تتشكل بأشكال مختلفة وفقاً لاختلاف هذه الشروط.

وهكذا نعرف أن الأمر في المجردات العلوية مختلف تماماً عنه في الماديات. ففي الأولى يكون القضاء والقدر حتميين بمعنى أن مصيرها بيد علتها الوحيدة التي لا يمكن أن تتبدل. أما في الماديات التي تقبل التغييرات والألوان، وتنطوي تحت

قانون الحركة فالقضاء والقدر غير حتميين بمعنى أن نوع القضاء لايعين مصيرها، بل مصير أي معلول تابع لنوعية العلة ولأنها تتعامل مع علل مختلفة، كان لها مصائر مختلفة فيمكن لأية علة ان تحل محل الاخرى. وهكذا فلايمكن ان نصف القدر في الماديات بالاحتمية بهذا المعنى بل كلما كانت الاحتمالات اكثر كانت انواع المصير اكثر عددا.

فلعلة خاصة يمرض شخص فيوجد الألم، وبعلة الدواء تنتفي تلك العلة فيتغير المصير، ولو أعطى طبيبان نسختين احدهما مضرة والاخرى نافعة، ففي انتظار المريض حالتان مختلفتان وبيده اختيار احدهما، وهذا الاختيار مرتبط ايضا بسلسلة من العلل بشكل لا يسلب الانسان اختياره. بمعنى أنه رغم حصول انتخاب إحدى النسختين يكون بالتالي إمكان عدم انتخابها. وما يقال من الامكان الاستعدادي لانتخاب النسخة الاخرى موجود محفوظ.

وعليه . فهناك أنواع متعددة من القضاء والقدر، وكل منها يمكن ان يحل محل الآخر، وحلول أحدها محل الآخر هو بحكم القضاء والقدر أيضا. وعلى هذا فلو ان مريضا شرب دواء ونجا فذلك بموجب القضاء والقدر، وان لم يشرب الدواء وبقي متألما أو شرب دواء مضرا فمات فذلك أيضا من القضاء والقدر، ولو أنه ابتعد عن بيئة المرض وبقي مصونا منه فذلك أيضا بحكم القضاء والقدر. وبالتالي فكل ما يفعله ويبتلى به هو نوع من القضاء والقدر ولايمكنه ان يكون خارجا عن حوزة القضاء والقدر.

وقد ذكر هذا المعنى بوضوح في شعر للحكيم المولوي الشاعر الايراني المعروف حيث يقول:

إن ما يعنيه «قد جف القلم»	يبعث الهممة في كل الأمم
قلم القدرة قدما أنجزا	إن للفعال نتاجا وجزا
فإنه هدمت وافاك الخواء	وإذا اصلحت وافاك العلاء
وإذا الكف تجنبت قطعت	وإذا الخمرة حلت أسكرت
وسياتي عقب الظلم الدمار	وعقيب العدل مجد وازدهار
هل ترى العقل الخبير المستقيم	يعزل الله عن الحكم القديم
قائلا أن قد مضى حكم القضاء	فدع الشكوى ودع هذا البكاء
لا، فما يعنيه «قد جف القضاء»	ليس يوم العدل والظلم سواء

وسر الامر

إن القضاء ليس عاملا مؤثرا الى جانب العوامل الاخرى، بل هو المبدأ والنشأ لكل العوامل الكونية، وكلها مظاهر له ومندرجة تحت مبدأ العلية العامة، وإذا استحال أن يكون الى جنب العوامل المؤثرة استحال أن يمنع من تأثير أي منها، وكيف يتصور ذلك مع أنه هو منبع نفس العامل الذي يريد هو أن يمنع من تأثيره.

فالجبر محال بالمعنى الذي ينتهي الى اجبار الانسان بالقضاء والقدر هذا التأثير كان يقوم بإنسان يا جبار إنسان آخر على عمل ما ولكن هذا ليس هو الجبر المصطلح، وإنما نبحت عن الجبر بمعنى التأثير المباشر للقضاء والقدر على إرادة الانسان بشكل عامل سلبى يمنع من تأثيرها أو عامل ايجابى يكرها ويلزمها.

وبعبارة اخرى: فإن سر الامر في امكان تبديل المصير يكمن في أن القضاء والقدر يوجب وجود كل موجود عن طريق علله الخاصة به وامتناع وجوده من غيرها. هنا من جهة ومن جهة اخرى فإن العلل والأسباب الطبيعية مختلفة، وإن مواد العالم مستعدة في آن واحد للتأثير بعلل مختلفة.

أما لو تصورنا القضاء والقدر كما تصوره الأشاعرة، بمعنى أن نتصور مبدأ العلية العامة والحركة السببية والسببية كظواهر لاحقيقة له، أو كما تصوره (انصاف الأشاعرة) فأعطوا القضاء والقدر في موارد خاصة استثنائية؛ إمكان التدخل المباشر في مجرى الأمور، فإن المسألة تتخذ لها شكلاً آخر، إلا أن مثل هذا القضاء والقدر ليس موجوداً ولا يمكنه أن يوجد كذلك.

ميزة الانسان

إن الاعمال والأفعال الانسانية من تلك الحوادث التي ليس لها قضاء وقدر حتمي، لأنها ترتبط بالآف العلل والأسباب، ومنها أنواع الإرادات والاختيارات التي تحصل للانسان. وإن كل الامكانات المتوفرة في مجال الجمادات والنباتات والأفعال الغريزية للحيوان موجودة في أفعال الانسان، إذ توجد في نمو شجرة ما، أو حصول عمل غريزي لحيوان ما آلاف من الشرائط الطبيعية الممكن لها أن تحصل، وهذه الشرائط كلها موجودة في أفعال الانسان وأعماله بالاضافة الى كون الانسان قد منح عقلاً وشعوراً واردة أخلاقية وقوة اختيار.

فإن الانسان قادر على ترك عمل ما على الرغم من أنه يوافق غريزته الطبيعية والحيوانية وعدم وجود أي رادع أو مانع خارجي إلا أنه يتركه بعد تفكير وموازنة للمصلحة في الأمر. كما أنه قادر على القيام بعمل يعلم أنه

مخالف لطبيعته تماما وعدم وجود أي عامل يجبره عليه وذلك لأنه فكر ورأى المصلحة في ذلك.

ان الانسان كالحيوان يقع تحت تأثير المؤثرات النفسية والرغبات الداخلية ولكنه ليس مكتوف اليدين امامها مسخرا لها، وإنما له حريته في قبالتها بمعنى انه لو توفرت كل العوامل الضرورية لقيام حيوان بعمل ما فسوف يتحرك إلزاما تجاهه في حين لو توفرت تلك العوامل الضرورية للانسان لحكم جبالها بالعقل والإرادة وكان له أن يفعل أو يترك.

فان حصول هذا العمل مشروط بموافقة العقل كسلطة تشريعية عليا والإرادة كقوة تنفيذية.. ومن هنا يعلم ان الانسان مؤثر في مصيره كعامل مختار، بمعنى انه بعد أن تتوفر كل الشرائط الطبيعية المؤثرة يبقى له اختياره وحريته في الفعل أو الترك.

وليس معنى حرية الانسان أن يكون متحررا من قانون العلية إذ لا يرتبط هذا بالاختيار - بالاضافة الى استحالة الخلاص من قانون العلية في حد ذاته - بل إن مثل هذه الحرية هي عين الجبر، فما الفرق بين أن يكون الانسان مجبورا من قبل عامل خاص يجبره على ما يخالف طبعه وميله أو أن يكون العمل نفسه متحررا من قانون العلية ومن أي ارتباط بعلة ومن جملة ذلك ارتباطه بالانسان نفسه، فيقع وحده وبدون أي تأثير. إننا إذ قلنا بحرية الانسان قصدنا أن العمل ناشئ منه، وإرادة ورضا كاملين منه، وبتشخيص من قواه الإدراكية، وأن ليس هناك أي عامل يجبره على القيام بما لا يرضى به ولا يرغب فيه لا القضاء والقدر ولا أي عامل آخر.

والخلاصة: هي أن تمام العلل والأسباب مظاهر للقضاء والقدر الإلهي فكلما

تكثر العلل والأسباب المختلفة والقائعات المتباينة الممكن وقوعها بالنسبة لحادثة ما، تكثر أنواع القضاء والقدر المختلفة بالنسبة لها أيضا، فما وقع من الاحوال هو بالقضاء والقدر الالهي وما لم يقع هو بالقضاء والقدر الإلهي أيضا.

نظرة الى عصر صدر الاسلام

سئل (ص) عن الأحرار المتداولة لأجل الشفاء (وأضاف الغزالي أن السؤال كان عن الحرز والدواء) وهل تستطيع أن توقف مسير القدر؟ فأجاب (ص) (إنها من قدر الله).

ومما ينقل عن الإمام أمير المؤمنين(ع) أنه كان مرة تحت حائط مايل فقام وانتقل الى حائط آخر فقيل له:

يا أمير المؤمنين أتفر من قضاء الله؟ فقال(ع): «أفر من قضاء الله الى قدر الله عزوجل» فهو إذن يفر من نوع من القضاء الى نوع آخر منه. فسقوط الجدار الأيل الى السقوط قضاء إلهي باعتبار أنه من الطبيعي أن ينهدم على رأس الانسان عند تحقق شروطه. ولكنه إن جر نفسه عنه فسوف يبقى مصونا من الأذى وهذا قضاء إلهي أيضا. على أنه يمكن أن تصيبه وهو في حالته الثانية حالة ناتجة من عوامل أخرى وهي بدورها من القضاء والقدر.

يقول الشاعر الحكيم المولوي:

وترك الوهم يعلمنا بان الـ مفر من القضاء الى القضاء
وماضد القضاء يصح سعي لأن السعي من سنن القضاء

والدارس لحياة المسلمين الأوائل يلاحظ بوضوح أنهم فهموا القضاء والقدر بشكل لايتناهى مع تحكم الانسان بمصيره، وأن نفس التغييرات الحاصلة فيه

إنما هي في إطار القضاء والقدر. فلم يكونوا جبريين مطلقا بل كانوا يطلبون العلى بجهادهم وجهودهم، يدعون الله أن يرزقهم أفضل (قضاء) باعتبار أن الاحتمالات كثيرة في أي مورد متصور، فهم يطلبون أفضلها، والملاحظ أنهم يطلبون أفضل (قضاء) ولا يطلبون أفضل (مقتضى ومقدر). وهذا المضمون نجده في كثير من الأدعية الإسلامية، ويمكن أن يكون الأعجب من هذا أن نجد هذه المضامين حتى عند بعض المسلمين العاديين في صدر الإسلام.

فقد جاء في الجزء الثاني من (الكامل) لابن الأثير صفحة ٣١٢ نقلا عن تاريخ الطبري ذكر لرسالة سعد بن أبي وقاص التي بعث بها إلى عمر يقول فيها: «وأمر الله بعد ماض، وقضاؤه مسلم إلى ما قدر لنا وعلينا فنسال الله خير القضاء وخير القدر في عاقبة».

وجاء في شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة الخطبة ١٢٢ أن: عمر بن الخطاب في أحد أسفاره إلى الشام وقبل أن يدخلها اطلع على انتشار الطاعون فشاور من كانوا معه فمنعوه جميعا غير أبي عبيدة بن الجراح الذي كان قائدا للمسلمين في الشام فقد قال لعمر: يا أمير المؤمنين أتفر من قدر الله؟ فأجابه عمر: نعم أفر من قدر الله بقدر الله إلى قدر الله.

وهناك ادعى شخص أنه سمع من رسول الله (ص) أنه أمر من كانوا خارج البلد للمصاب بالطاعون بعدم الدخول فيه، ومن كانوا في داخل البلد بعدم الخروج منه وكان ذلك قاطعا لتردد عمر فانصرف عن دخول البلد.

فالذي يظهر من خلال أخبار الفريقين الشيعة والسنة أن النبي (ص) طرح مسألة القضاء والقدر لأصحابه، وكذلك تحدث عنها أمير المؤمنين عليه السلام مرارا... ومما يبعث على الإعجاب أن هذا لتعليم الرائع قد أعطى للمسلمين

بكل مهاره ودقة تبعدانه عن الجبر تماماً، وانه لم يدفعهم مطلقاً نحو الجبر، وبالنتيجة لم يجعلهم يتصورون انفسهم فاقدى الارادة والاختيار. وهذا المعنى يثبته عملهم في صدر الاسلام واقوالهم المنقولة هنا وهناك.

وعندما جاء المتكلمون بعد ذلك وأرادوا تحليل هذا الموضوع والاستدلال عليه لم يستطيعوا أن يفرقوا بين القضاء والقدر و(الجبر) ... وانا لنشاهد حتى اليوم حيث انقضت قرون أربعة عشر تقريباً من ذلك العصر أن قليلاً من الافراد في الشرق والغرب هم الذين استطاعوا التفريق بين الاعتقادين.

والمنبع الاصيل للرأي الحق هو القرآن الكريم حيث يعبر عن انواع القدر كما في الآية المباركة. (هو الذي خلقكم من طين ثم قضى اجلاً واحل مسمى عنده)(الانعام: ٢) والقرآن الكريم في الوقت الذي يتحدث فيه عن اللوح المحفوظ والكتاب الأزلي والتقدير المسبق ويقول: «ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين» ويقول: «ما اصاب من مصيبة في الأرض ولا في انفسكم الا في كتاب من قبل أن نراها» (الحديد: ٢٢).

نجده يقول: «كل يوم هو في شأن» (الرحمن: ٢٩).

وقد سنل رسول الله (ص) انحن في امر قد فرغ منه ام في امر مستأنف؟ فقال (ص) في امر فرغ منه وفي امر مستأنف.^١

الطبيعة التي لا تقبل التغيير

فلنا انه جاء الحديث عن نوعي القضاء والقدر على لسان القادة سواء في الدعاء او غيره: وقد أوضحنا ان المجردات العلوية لها قضاء وقدر حتمي خلافاً

١. شرح اصول الكافي/ للملاصدرا الشيرازي/ ذيل الحديث ٣٩٤.

للموجودات الطبيعية، ويجب أن نضيف هنا أنه توجد في الطبيعة أيضا امور حتمية أي قضاء وقدر محتم لايقبل التغيير فان كل وجود في الطبيعة مسبوق بالعدم، ولا بد أن يكون معلولا لوجود آخر وهذا قضاء حتمي، ثم أنه لا بد لكل موجود طبيعي أن يتخذ سبيله للفناء والزوال ما لم يتبدل الى موجود غير مادي وهذا ايضا قضاء وقدر حتمي. وان الموجودات الطبيعية تصل الى مرحلة لايمكنها فيها أن تغير مسارها فإما أن تنعدم أو تطوي نفس المسار، ومعنى ذلك أنها تحت تقدير حتمي. فمثلا الحيوان المنوي للرجل عندما يتصل ببويضة المرأة ويكون الخلية الملقحة (الزايكوت) يعين طينة وخميرة معينة لمستقبل الطفل مما يوجد في الطفل بعد ذلك صفات موروثه خاصة تؤثر لارنب في مصيره ومستقبله. ومن الواضح ان الحيوان المنوي للرجل لو كان قد خصب ببويضة امرأة اخرى لتشكلت طينة وخميرة اخرى. وبعد تشكيل الطينة لايمكن تبديلها الى طينة اخرى ومعنى ذلك ان القضاء والقدر في هذه المرحلة محتم، وكذلك فإن كثيرا من الكيفيات التالية للرحم قطعية وحتمية. ومن هنا نجد الرحم قد جعل في بعض الروايات لوحا من الواح القدر.

النظم الثابتة

كما أن القوانين والنظم الحاكمة في هذا العالم أيضا لا تقبل التغيير والتبديل. فان الموجودات الطبيعية متغيرة متبدلة ولكن النظم الطبيعية ثابتة لا تتغير.

والموجودات الطبيعية متغيرة متكاملة وتتخذ لها مسارات مختلفة فتارة تصل الى حد الكمال، واخرى تتوقف، وتارة تسرع واخرى تبطن حيث تغير

مصريها العوامل المختلفة، ولكن النظم الطبيعية ليست متغيرة ولا متكاملة بل هي ثابتة على منوال واحد. يقول القرآن الكريم متحدنا عن النظم الثابتة ومعبرا عنها بتعبير «سنة الله»، (سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا) (الاحزاب: ٦٢).

فمثلا إن كون العاقبة للمتقين، وان الأرض لعباد الله الصالحين في النهاية سنة إلهية لا تتغير: (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون) (الانبياء: ١٠٥) (إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين) (الاعراف: ١٢).

ومن السنن الحتمية انه ما لم يغير الناس أنفسهم وأوضاعهم واحوالهم فإن الله لن يغير أوضاعهم العامة (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) (الرعد: ١١).

وكذلك منها أيضا، كون السلطين على اناس مناسبين لوضع روحيتهم وأخلاقهم واستعداداتهم (وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً) (الانعام: ١٢٩)، ومنها أيضا ان المترفين لو وجدوا في شعب ومارسوا البطر والفسق والفجور والاباحية فإنهم سيجرون المجتمع الى الاضمحلال:

(واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً) (الاسراء: ١٦)

وكذلك فان قانون فوز المؤمنين المجهزين اللانثقين للجهاد في ميدان تنازع البقاء بخلافة الأرض قانون قطعي لا يتغير:

(وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم) (النور: ٥٥).

ومنها ايضا قانون ان عاقبة الظلم الفناء (وتلك القرى اهلكناهم لما ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعدا) (الكهف: ٥٩) وقد جاء عن النبي (ص) قوله: «الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم».

آراء أخرى

وطبقاً لما أوضحناه فان انقسام القضاء والقدر الى الحتمي وغير الحتمي ناشئ عن الوضع الخاص للموجودات ، فان الوجود الذي يحمل امكانات عديدة وعللاً مختلفة يمكنها ان تؤثر فيه فتجره كل علة الى مسار خاص، هذا الوجود له مقدرات عديدة فمقدار ارتباطه بالعلل المتباينة له مقدرات مختلفة. ومن هنا فإن قضاء مثل هذا الوجود وقدره ليس حتمياً. اما الوجود الذي لا يحمل الا امكانا واحداً ولا يمكنه إلا أن يسلك طريقاً واحداً وليس له ارتباط إلا بعة واحدة فليس له إلا مصير حتمي واحد لا يقبل التغيير. وبعبارة أخرى فإن الحتمية وعدمها ناشئتان عن الناحية القابلة لا الناحية الفاعلة أي القابلية الواحدة والقابليات المتعددة.

ومن هنا فإن المجردات العلوية - التي تفقد الإمكان الاستعدادي وكذلك الموجودات الطبيعية في بعض الحالات التي لا تمتلك الا استعداداً لاستقبال واحد - مصيرها حتمي، أما تلك المجموعة من الظواهر الطبيعية التي لها أكثر من استعداد فإن مصيرها غير محتم.

كان هذا خلاصة لتوضيح القضاء والقدر الحتمي وغير الحتمي كما ان

هذه المسألة فسرت بتفسيرات مختلفة أخرى:

تارة بمقياس الانسان حيث قال البعض ان الوقائع التي لا يكون تغييرها

وتبديلها بيد الانسان يكون تقديرها حتميا. اما تلك التي تكون تحت اختيار الانسان فان تقديرها غير حتمي فمثلا لا يستطيع الانسان (في الوقت الحاضر على الأقل) أن يغير من الأوضاع الجوية من حيث الحر والبرد والثلج والمطر والرياح، أو في الأوضاع الأرضية من حيث الزلازل والعواصف والسيول، فانها تحدث سواء أراد الانسان أم لم يرد، وهي امور حتمية والمقدرات الإلهية فيها غير حتمية.

وهذا التفسير ليس بصحيح لأنه لا داعي لجعل قدرة البشر وامكاناتهم ملاكا للحتمية وعدمها في المقدرات، ثم ان منطلق الأخبار والآثار الدينية لا يتطابق وهذا التفسير.

وتارة أخرى بمقياس تحقق الظروف اللازمة وعدمه بمعنى أن بعض الموجودات لها إمكانات متعددة وارتباط بعلى مختلفة، وبمقدار ارتباطها بالعلى المتباينة تكون لها مقدرات. والحقيقة أن مصيرها بيد علة لها. فكل علة بيدها مصير معين للموجود، ومن الواضح أنه يتهدى لبعض العلى من بين المجموع أن تقع، وبعضها لا يتهدى لها ذلك. وواضح أن وقوع ذلك البعض إنما هو لوقوع علة وشرائطه، بينما تكون علة عدم وقوع البعض الآخر هو أن علة وشرائطه لم تقع، وهكذا العلى والشرائط في المرحلة الثالثة والرابعة وغيرها.

والمقدرات الحتمية تعني المقدرات التي هي في قبضة العلى والشرائط التي توجد. أما المقدرات غير الحتمية فهي المقدرات التي هي في قبضة العلى التي لم يتهدى لها مجال الوقوع.

فلنفرض أن شخصا معنا له استعداد جسمي لأن يبقى مئة وخمسين عاما لو راعى الشرائط الصحية، أما لو لم يراعها فإنه يقل عمره الى النصف، فان

المقدر له هو العيش مئة وخمسين عاماً إن راعى الشرائط الصحية، وخمسة وسبعين عاماً إن لم يراعها، فإذا لم يراع هذا الشخص تلك التعاليم ومات في سن الخامسة والسبعين قلنا أنه كان له عمران مقدران وكل منهما مشروط إلا أن شرط أحدهما تحقق دون الثاني. فذلك التقدير الذي وقع شرطه ولبس لبوس الواقع هو قضاء وقدر حتمي، أما ذلك الذي لم يقع فهو قضاء وقدر غير محتم.

وعند التمثيل يقال إن دينك التقديرين مثل قانونين في مجال شخص واحد وفي إطار شرطين مختلفين. فمثلاً يحكم القانون أن المتهم لو اعترف بجريمته جوزي بالجزاء المعين، وإن لم يعترف ولم تكن ضده أدلة اثبات يطلق سراحه. فإذا اعترف المتهم فإنه سيجازى، ويكون قانون (الجزاء بالاعتراف) قد تحقق وأصبح حتمياً وإذا لم يعترف ولم يكن هناك مستمسك آخر وجب إطلاق سراحه فإن قانون (الجزاء بالاعتراف) لم يكتسب قطعية وحتمية.

وطبقاً لهذا التفسير يكون المقصود من القطعية والحتمية هنا حصول الشرط والانطباق العملي لفاد القانون والا فالقانون - من حيث أنه مبدأ كلي - قطعي الجهتين.

ولارب فإن سلسلة من القوانين والنواميس القطعية تحكم عالم التكوين وكل القوانين - من جهة كونها قوانين كلية - حتمية لا استثناء فيها. فمثلاً إن قانون بلوغ الإنسان الواحد للاستعداد الجسمي إلى عمر مئة وخسين عاماً إذا راعى الشروط الصحية قانون قطعي في العالم وإنه لو لم يراع تلك الشروط فإن عمره سيقل إلى النصف قانون حتمي آخر. وكل القوانين والسنن القطعية مظاهر ومجاري للقضاء والقدر الإلهي. وعليه فالقضاء والقدر الحتمي يعني القانون والسنة والناموس الذي تحققت شرائط وجوده وجرى في الكون

عملا. أما القضاء والقدر غير المحتم فهو القانون والسنة الكونية التي لم يقع شرطها ولم تجدها مصداقا واقعيا.

وهذا التفسير وإن كان في حد ذاته امرا مقبولا ولا يبعد نظر بعض التعبيرات الروائية إليه ولكن لا يمكن أن تحمل عليه التعبيرات الواردة في الروايات بلفظ القضاء اللازم وغير اللازم والحتمي وغير الحتمي.

فإن المسلم أن المقصود من القضاء والقدر اللازم أو غير اللازم هو القضاء والقدر القابل للتغير وغير القابل له. كما أنه من المسلم به أنه من الموارد التي تتحقق فيها شرائط جريان قانون كلي معين يكون إمكان التغيير على حال فإن القضية في ذاتها لها إمكان كونها بشكل آخر. وعليه فمع فرض تحقق الشروط لا يفقد القضاء والقدر جانب غير المحتم من الزاوية الآتفة.

والتفسير الآخر هو أن القضاء والقدر الحتمي هو ما أكد من جانب الله تعالى على وقوعه ومن المحتم أن يقع، أما القضاء والقدر غير الحتمي فهو الذي كانت إرادة الله تجاهه حيادية ولكن ليس فيها إيجاب وذلك ما في الأحكام التكليفية فإنه قد يؤكد الأمر على شيء ويوجبه فيصبح الحكم (الوجوب) وأخرى يكون موقف الأمر والمقنن تجاه عمل ما حياديا من حيث الإتيان به وعدمه فيكون الحكم (الاباحية) وتارة نالته نجد إرادته مرجحة لجانب الوقوع أو عدمه بلا إيجاب فيكون الحكم (الاستحباب أو الكراهة).

والأمور التكوينية على هذا المنوال فقد يكون فيها إيجاب والزام فذلك القضاء والقدر الحتمي، وأخرى يتخذ تجاهها موقف الحياد أو ترجيح الوقوع أو عدمه دون إيجاب فيكون القضاء والقدر غير الحتمي.

إلا أن هذا التفسير هو التفسير الأشد بعدا عن العلمية والواقعية إذ هو

للقضاء والقدر. لأنه من المحال أن تكون إرادة الله بالنسبة لحادثة خاصة حيادية لامبالية، أو أن تكون غير حيادية ولكنها غير موجبة تماما. كما أن من المحال أن تستثنى حادثة من قانون العلية أو تبقى تحته مع عدم وجود ايجاب في البين. وإن قياس الامور التكوينية على الامور العرفية الاعتبارية أمر غير تام.

العوامل المعنية

في الأمثلة الماضية التي ترتبط بالعلل والعوامل المؤثرة في تغيير مصير الانسان لم نتجاوز العوامل المادية وتأثيراتها، بمعنى أننا ركزنا النظر على عالم الحوادث من زاوية الأبعاد المادية والروابط الحسية والجسمية فكانت العوامل التي ذكرناها في مجال العلل والعلولات عوامل مادية فقط. ومن الواضح أنه يجب الاقتصار على هذه العوامل في التصور المادي للعالم، أما من خلال النظرة الإلهية التي لا تحصر الواقع الخارجي في اطار المادة والجسم والكيفيات والانفعالات الجسمية فإن عالم الحوادث سوف يتخذ تشكيلات أعقد وروابط أشمل وأكثر، وسوف تكثر جدا العوامل المؤثرة في وجود الحوادث.

فمن الوجهة المادية تكون العوامل المؤثرة في الاجل والرزق والسلامة والسعادة مُحصرة في المجال المادي، فالعوامل المادية هي التي تقرب الاجل او تبعده، وتوسع الرزق او تضيقه، وتمنح الجسم السلامة او تسلبها منه، وتؤمن السعادة أو تقضي عليها.

أما من زاوية النظرة الإلهية فإن هناك عوامل روحية ومعنوية تقف الى جانب العوامل المادية مؤثرة في الأجل والرزق والسلامة والسعادة وأمثالها. والعالم - في رأي الإلهيين - موجود واحد حي شاعر، وإن أعمال الانسان

وأفعاله لها حساب ورد فعل معين، وليس الخير والشر في مقياس العالم على حد سواء. فإن الأعمال الخيرة والشريرة للإنسان تواجه ردود فعل قد تعود آثارها عليه نفسه خلال حياته.

فإن إيذاء الحي سواء كان إنساناً أم حيواناً وخصوصاً إيذاء من لهم حق على الإنسان كالأب والأم والمعلم لها آثار سيئة في هذه الحياة.. فإن الجزاء متوفر في الطبيعة.. وهذه الآثار والنتائج هي بنفسها قسم من مظاهر القضاء والقدر. و واضح ان مثل هذه القضايا والارتباطات التي تجعل العالم جهازاً واحداً حياً له إرادة وشعور لا يمكن توجيهها وتفسيرها إلا على أساس النظرة الإلهية للعالم، حيث تجعل جزءاً من الروابط العلية والعلولية. أما مع أسلوب التفكير المادي فإنه لا يقبل التوجيه مطلقاً.

فالعالم - من وجهة نظر الإلهيين - يسمع ويبصر؛ يسمع نداء الأحياء ويرد عليها. ولذا كان الدعاء أحد علل هذا العالم المؤثرة في مصير الإنسان، يمنع وقوع الحوادث أو يوجد بعض الحوادث. وبعبارة أخرى فإن الدعاء هو أحد مظاهر القضاء والقدر التي يمكنها أن تؤثر في مصير حادثة أو تمنع قضاء وقدرها «الدعاء يرد القضاء ولو أبرم إبراهيم»^١.

(وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان)

(البقرة: ١٨٦)

كما أن أنواع الصدقات والإحسان هي من العوامل والمظاهر للقضاء والقدر، والتي تؤثر في المصير عبر المسارات المعنوية.

وبشكل عام فإن الذنب والطاعة، والتوبة والعصيان، والعدل والظلم،

والإحسان والإساءة، والدعاء واللغة وأمثالها، من الأمور المؤثرة في مصير الإنسان من حيث العمل والسلامة والرزق. يقول الإمام الصادق(ع):

«من يموت بالذنوب أكثر ممن يموت بالأجال، ومن يعيش بالإحسان أكثر ممن يعيش بالأعمار»^١ و مقصود الحديث أن الذنوب تغير الأجل، وأن أنماط الإحسان تزيد العمر. بمعنى أنه رغم كون الأجل والعمر قد عينا بالقضاء والقدر فإن هذه الأمور يمكنها أن تغير القضاء والقدر. وكما قلنا فإن هذا التغيير نفسه هو بحكم القضاء والقدر.

ونحن هنا لا نستطيع دراسة كيفية تأثير الأمور المعنوية في المجالات المادية، وتوضيح الأساليب العلية والمعلولية لهذا الموضوع. فإن هنا آراء فلسفية دقيقة تنسجم تماما مع التعبيرات الدينية كما أننا لسنا في مقام بيان شرائط تأثير العلة المعنوية، بمعنى أن الدعاء مثلا أو الصدقات أو الظلم أو غمط حقوق الآخرين، تحت أي ظرف يمكنها أن تولد ردود فعل معينة... ويمكن أن يكون توضيح هذا الأمر مع ملاحظة القضايا والمشاهدات التجريبية لأفراد الإنسان سببا لتأليف كتاب ضخم.

وإنما نقصد فقط أن نذكر بنقطة مهمة هي أنه لا ينبغي توهم انحصار سلسلة العلة والمعلولات في العالم بالأمور المادية وذلك عبر الأمثلة التي ذكرناها سابقا من عالم المادة.

عندما يحل القضاء

يلوح في الأخبار عن الرسول الأكرم(ص) والائمة الاطهار(ع) أمر هو: ان

القضاء والقدر عندما يحلان تسقط الأسباب والعلل وخصوصاً العقل وقوة التدبير لدى الانسان، عن التائير. كما أن هذا الموضوع معروف في الأدب العربي والفارسي.

وقد ذكر كتاب (الجامع الصغير) بعض الاحاديث في هذا المعنى عن الرسول (ص) ومنها:

«إن الله إذ أراد إمضاء أمر نزع عقول الرجال حتى يمضي أمره، فإذا أمضاه رد إليهم عقولهم ووقعت الندامة».

كما انه جاء في كتاب (تحف العقول) ص ٤٤٢ عن الإمام الرضا (ع) قوله «إذ أراد الله أمراً سلب العباد عقولهم فأنفذ أمره وتمت إرادته فإذا نفذ أمره رد إلى كل ذي عقل عقله فيقول: كيف ذا؟ ومن أين ذا؟».

وللشاعر الفارسي (الحكيم المولوي) شعر لطيف في هذا المجال يقول فيه ما ترجمته:

إن حل امر القضاء فالفهم تياؤه	وليس يعلم سر الأمر إلاه
تعمى العيون فلا عين بمبصرة	ويخلط العقل أدناه بأعلاه
ولذا قال علي في الخبر	أن اذا جاء القضاء (يعمى) البصر
فإنما ما قضي الأمر انفجر	نادماً: ماذا.. وهل يغني الضجر
سوف لا يبدو سوى قشر رقيق	سوف لا يبدو عدو من صديق
والطبيب الحق معتوه صفيق	والدواء الحق لا يدري الطريق

والإشكال الذي يبدو هنا هو أن هذه النصوص تؤكد على كون القضاء والقدر ناقضا ومبطلا لقانون العلوية العامة، وتجعله عاملاً في قبال سائر العوامل

في العالم - الا انه اقوى منها. وهذا الامر ينافي ما مر ذكره وما أيدته الروايات من أن القضاء والقدر لا يوجب شيئاً إلا من خلال مجري العلة والأسباب. فقد جاء في الخبر «أبى الله أن يجري الأمور إلا بأسبابها» أو «أبى الله أن يجري الأشياء إلا بأسباب فجعل لكل شيء سبباً ولكل سبب شرحاً، وجعل لكل شرح علماً، وجعل لكل علم باباً ناصقاً»^١

والإشكال الآخر في مثل هذه الروايات ان ما جاء فيها يتنافى مع عمومية القضاء والقدر، مع أنه ليس هناك شيء خارج عن القضاء والقدر - وذلك ما أكده القرآن بصراحة. فاذا كان كل شيء بيد القضاء والقدر الالهي يتدخل في بعض الأحيان فقط واذا تدخل توقف كل شيء، تطير العقول وتعمى الأبصار، وتسقط الأدوية عن التأثير!

فماذا نقول هنا؟ فهل أن هذه الاخبار لا تنسجم مع الروح الاسلامية وموضوعة من قبل الجبريين أم أن لها تفسيراً صحيحاً؟
اعتقد أن هذه الروايات تنظر الى موضوع صحيح لا ينافي عمومية مبدأ العلية ولا عمومية القضاء والقدر.

فهي تلاحظ النظام الكلي للعالم ومجموع العلة والأسباب الأعم من المادية والمعنوية. إذ تنظر الى الموارد التي تتغلب فيها العلة والأسباب المعنوية على العلة المادية.

لقد قلنا في ما سبق أن العلة لا تنحصر في المجال المادي إذ ان النظام الأكمل مكون من مجموع العلة والأسباب الظاهرة والخفية. وكما أن العلة المادية المحسوسة يؤثر بعضها في بعض ويشل بعضها البعض الآخر عن التأثير فانه في

١. مجمع البحرين مادة سبب.

بعض الموارد تكف العلة المادية عن العمل بتأثير العوامل المعنوية، وان من لا يرى امامه الا العلة المادية المحسوسة يتصور ان السبب منحصر بها، غافلاً عن ان هناك آلاف العلة والأسباب الأخرى التي من الممكن ان تؤثر في حكم القضاء والقدر والتي ما ان تتدخل حتى تكف العلة المادية عن التأثير وقد جاء هذا المعنى في القرآن ببيان ابلغ واركز مما جاء في الأحاديث حيث قال تعالى معبراً عن لحظات معركة بدر: (واذ يريكموهم اذ التقيتم في أعينكم قليلاً ، ويقللكم في أعينهم ليقضي الله امرأ كان مفعولاً وإلى الله ترجع الأمور). (الأنفال: ٤٤)

وهذا يعني ذكراً لمورد من موارد تقدم العلة المعنوية على العلة المادية فعندما تستحق أمة ما النصر والتأييد الإلهيين إثر سيرها في طريق الحق والعدل، وتستحق أمة أخرى الخذلان والفناء فإن النظام المتقن الكامل للعالم يقف الى صف الأمة الأولى مع قلة عددها وعندها المادية، ويحكم على الأمة الأخرى مع ما لديها من وسائل وأسباب مادية بالفناء والزوال.

ويقول القرآن الكريم أيضاً:

(وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا) (الطلاق: ٣)

فقد صرحت الآية في قولها «قد جعل الله لكل شيء قدراً» بالنظام الكوني، وأنه لا يحدث شيء في هذا العالم بلا سبب ولا هدف، وأن كل شيء موضوع في مرتبته ومجاله الخاص، ومعنى ذلك التأكيد على نظام الأسباب والمسببات، والتأكيد في الوقت نفسه على أن الله بالغ أمره، بمعنى أنه متى ما تدخلت العوامل والروابط المعنوية والتأييدات الغيبية، حدث أمر آخر وشلت الأسباب الظاهرة عن النشاط والفعالية.

اختلاف المدرستين

سبق أن قلنا ان الماديين والمخالفين للدين (وكذلك بعض المسيحيين المخالفين للإسلام) قد انتقدوا الإسلام متخذين وجود فكرة القضاء والقدر فيه ذريعة للهجوم. وان لازم الاعتقاد بالقضاء والقدر أن يجد الانسان نفسه مكبلاً مجبوراً فينسى دوره في ايجاد الحياة الافضل للمجتمع وتكوينها وبنائها، ويقضي عمره منتظراً القضاء المحتم.

وقلنا ايضا ان هذا الغلط ناشئ عن الخلط بين الاعتقاد بالقضاء والقدر والاعتقاد بالجبر، وعدم التفريق بينهما. فان الجبرية تعني فقدان الإرادة والاختيار، وان الانسان ليس هو الفاعل الحقيقي لأفعاله. وان الصفات والروحيات التي يملكها لا تأثر لها في مصيره. فهو لايردد كالالبغاوات مايقال له من خلف الستار فحسب، بل ان الفاعل الحقيقي لترديده ليس هو في الواقع أيضاً. في حين أنه طبقاً للاعتقاد بالقضاء والقدر لا توجب الإرادة الالهية والعلم الالهى شيئاً الا عن طريق مجرى علله واسبابه، ومن المحال ان تتعلق الإرادة الإلهية بشيء من غير مجرى علله واسبابه لأن ذلك مناف لوحدة الله وبساطته وعلو ذاته المقدسة. وعليه فان العلم والإرادة الإلهية تتعلقان بأفعال الانسان وأعماله، وسعادته وشقائه ايضا، من خصوص طريق العلل والاسباب المربوطة بذلك، وان القضاء والقدر الإلهي هو الذي جعل الانسان مطلق اليدين، مختاراً، حراً مؤثراً في مصيره. ولأن الامر كذلك فليس هناك فرق بين المدرسة الإلهية والمدرسة المادية. فان كان الحدوث الحتمي الضروري لأي حادثة - ومن الحوادث أفعال الانسان - عن طريق عللها واسبابها مستلزماً للجبر وغل يدي الانسان فإن هذا الاشكال يرد على المدرستين معاً. وان لم يكن مستلزماً للجبر (كما هو

الواقع) فإنه لا فرق بينهما من هذه الجهة أيضاً. إذن فإشكال الماديين وكل أولئك المؤمنين بمبدأ العلية على الاعتقاد الاسلامي بالقضاء والقدر، في غير محله، إنه ناشئ عن الجهل بالحقيقة وعدم المعرفة الكافية.

أما الآن فنضيف إلى ما سبق انه يوجد بين المدرستين فرق مهم مؤثر جدا من حيث الآثار التربوية والاجتماعية. وبموجب هذا الفرق يكون الاعتقاد بالقضاء والقدر من وجهة النظر الإلهية عاملاً مؤثراً خارقاً في ايجاد الأمل والنشاط والفعالية وضمان النتيجة من السعي والعمل خلافاً للنظرة المادية الفاقدة لهذه الخصيصة، وهذا التفاوت الأساس ينشأ مما قلناه في الفصل السابق من وجود العوامل المعنوية.

فإن العوامل المؤثرة في عمل الكون والتي تشكل كلها عللاً وأسباباً له ومظاهر للقضاء والقدر ليست منحصرة بالأمور المادية، بل إن هناك مجموعة من الأمور المعنوية التي هي من جملة العوامل المؤثرة في العالم، والتي تؤثر حتماً في تغيير المصير.

فمثلاً يقال ان للدفاع عن الحق والعدالة حساباً آخر يتجاوز الحسابات المادية المحسوسة، وإن العالم مبني على أساس الحق والعدل، وإنه يقف إلى صف من يدافعون عن الحق والعدل ولا يضيع أجرهم.

(إن تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم). (محمد: ٧)

(إن الله يدافع عن الذين آمنوا إن الله لا يحب كل خوان كفور) (الحج: ٣٨)

(ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز) (الحج: ٤٠)

وإن أحد الأمور التي يحسب لها حسابها هو (التوكل) والاعتماد على الله بمعنى أن الإنسان في سيره في طريق الحق يجب أن لا يدع أي مجال للخوف والترزّل

والكسل لينفذ الى عزيمته سواء من الجانب السلبي أو من الجانب الايجابي، وأن يطمئن الى أنه إن استمر في سيره مستهدفاً الهدف الحق المرضي من قبل الله لا المنافع الشخصية، ووجه كل نشاطه للقيام بواجباته لخدمة ذاته، وأوكل كل اموره الى الله، فإن الله سيحميه وينصره و يوصله الى هدفه.

كل هذه أمثاله لها حساب خاص لايمكن تصوره الا من وجهة النظر الإلهية حيث تعتبر من العوامل المؤثرة ومظاهر القضاء والقدر.

وعليه: فإن الاعتقاد الراسخ الصحيح بالقضاء والقدر الإلهي يدفع الانسان المؤمن لأن يرسخ أقدامه على الطريق، ويبذل قصارى نشاطه، ويطمئن للنتيجة المرجوة. ذلك انه من وجهة النظر المادية ليس هناك للسنن التشريعية أي القوانين الجيدة التي يجب على الانسان العمل بها، تقويم خاص من بين السنن الكونية. فالحق والباطل، و الصحيح وغير الصحيح، العدالة والظلم لها حساب من نمط واحد، وان العالم حيادي الموقف بالنسبة لفعل هذا أو ذلك، في حين أنه ليس حياديا بالنسبة لهذه الامور . من الوجة الإلهية . انه يقف الى صف انصار الحق والعدل.

وان العتقد بالتقدير الإلهي معتقد أيضا بالحكمة والرحمة والعدالة الإلهية، ويعتقد أنه لو عمل الانسان على تحصيل الرضا الإلهي أي سعي لاتباع السنة التشريعية الالهية فانه سيظل محفوظا من الانحراف في ظل تلك الامور. ومثل هذا الاعتقاد بالتقدير والتدبير الإلهي ينتج التوكل والاعتماد على الله، وينفي الخوف من الموت، والفناء والفقر والعوز، ويسد اكبر نقطة ضعف في الانسان وهي الخوف من الفناء او الوجود المبتلى بالشقاء.

إن العقيدة بوجود مثل هذه الحسابات في العالم هي التي ربت المسلمين في

صدر الاسلام على الفعالية والنشاط، وغرست فيهم الشجاعة والتضحية التي لا نظير لها في العالم. يقول القرآن الكريم في وصفهم: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ دِيَارِهِمْ فَأَتَىٰ خِيَابَ الْمَدِينَةِ وَالسُّبْحِ إِذْ أظْهَرَ الْأَشْفَارَ إِذْ تَتَذَكَّرُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَذُكِّرُوا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَأَنبَغُوا وَرَضُوا بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَخَذُوا مَا أُتُوا بِالَّذِي وَأَخْرَجَهُمْ اللَّهُ إِلَىٰ دَارِهِمْ أُولَئِكَ رِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ) (آل عمران: ١٧٢ - ١٧٤)

وبهذا الذي ذكرناه تتضح المزاي السامية للاعتقاد بالقضاء والقدر الإلهي طبق تعليمات القرآن الكريم والتي بها يمتاز على اعتقاد الماديين بالقضاء والقدر الذي هو طبق نظام العلية والمعلولية المادية.

فإن المادي مهما كان مؤمنا بمذاهبه واسلوبه لا يتجاوز في اعتقاده الايمان بأنه سوف يحصل على النتيجة بالمقدار الذي يسعى به في مجال تحقيق أهدافه المذهبية. أما المسلم المؤمن بالقضاء والقدر الإلهي فإنه يعتقد أن العالم قد أبدع على شكل بحيث لو ان المسلم سار في سبيل العقيدة والايمان، وضحتى وجاهد بكل ما يستطيع، فإن نظام العالم العلي والمعلولي سوف يقف الى جانبه ويحميه بقوة تعادل آلاف اضعاف قوته.

وإذا نظرنا بالمنظار المادي وجدنا أن المادي يرى ان على نصير الحق والعدالة أن يبذل نفس النشاط والفعالية ويمتلك نفس الأمل الذي يمتلكه نصير الظلم والباطل لأنه يعتقد ان الجريان العام للعالم لا يختلف تجاه الاثنين، في حين أن هناك اختلافا كبيرا في موقفى العالم تجاه الشخصين من وجهة النظر الإلهية.

منطق القرآن الخاص

تحدثنا سابقاً عن مبدأ الحديث والحوار في مسألة الجبر والقدر من قبل

المتكلمين الإسلاميين وانها كانت أقدم مسألة كلامية حيث بدأ الحديث حولها رسمياً عند منتصف القرن الهجري الأول. إلا أنهم لم يستطيعوا أن يدركوا عمق أبعادها فأنحرفوا في مجالها عن الصواب إذ انقسموا إلى فريقين: أنصار الجبر وأنصار القدر. فأنصار الجبر كانوا يرون كل شيء بتقدير إلهي فقد جعلوا الإنسان مجبراً، أما أنصار القدر فإنهم لما رأوا الإنسان مختاراً حراً فقد ظنوا أن ليس هناك ما هو مقدر. وذلك يعني أن علماء الكلام كانوا متفقين على أن التقدير يساوي الجبر، وأن الحرية الإنسانية تعني نفي القدر.

ولم يستطع الاعتقاد بالقدر والحرية معاً. رغم أنه كان مقبولاً لدى المسلمين بكل صفاء وسذاجة في الصدر الأول. أن يقع موقع القبول من الناس بعد أن اتخذ له أطواراً كلامياً ولونا فلسفياً. وهكذا لم تستطع القرون الأربعة عشر أن تنظر للأمر إلا بوصفه مشكلة عويصة لا يمكن التسليم بها.

والقرآن الكريم وكذلك الروايات الكثيرة التي لا تقبل الإنكار الواردة في هذا المجال عن النبي (ص) أو الأئمة من أهل البيت (ع) كلها تعلن بكل صراحة أن كل شيء بقضاء وقدر إلهي، وأن الإنسان عامل مؤثر في مصيره ومسؤول عن أعماله وإفعاله.. وقد ذكرنا فيما مضى نماذج من الآيات الدالة على الأمرين معاً ولاداعي للتكرار.

وهنا ينبغي كل من المتنازعين لتأويل وتوجيه بعض آيات القرآن المجيد. فأنصار الجبر يؤولون الآيات المشعرة بحرية الإنسان ومسؤوليته، في حين يؤول أنصار الحرية والاختيار الإنساني الآيات المشعرة بالتقدير الإلهي العام.

وبديهي أنه بعد أن حلت المشكلة واتضح لنا أن لا ملازمة بين عمومية التقدير وكون الإنسان مجبراً. وكذلك بين الاختيار الإنساني ونفي التقدير

فإن التناقض يحل بشكل طبيعي ولا يبقى أي تعارض أو حاجة إلى التاويل والتوجيه.

فمثلاً ما جاء في القرآن الكريم من نسبة، الهداية والاضلال والعزة والقدرة، والرزق والسلامة، وحتى الحسنات والسيئات إلى المشيئة الإلهية والتقدير الإلهي حيث يقول القرآن الكريم:

(فيضل من يشاء ويهدي من يشاء). (ابراهيم: ٤)

او (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتزعج الملك ممن تشاء وتعرئ من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير) (آل عمران: ٢٦)

(إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين). (الذاريات: ٥٨)

(وفي السماء رزقكم وما توعدون). (الذاريات: ٢٢)

او على لسان ابراهيم (ع).

(والذي هو يطعمني ويسقيني، وإذا مرضت فهو يشفين والذي يميتني ثم

يحيين) (الشعراء: ٧٩-٨١)

او حول الحسنات والسيئات: (قل كل من عند الله) (النساء: ٧٨)

كل هذه الآيات والنسب لا تستلزم نفي تدخل العلل والأسباب الطبيعية:

وعليه: فبين هذه الآيات والآيات التي تؤيد دور الانسان في الهداية والاضلال،

او العزة والقدرة، أو الرزق والسلامة، أو الحسنات والسيئات لا يوجد أي تناقض أو

تكاذب مطلقاً.

وتلك من مثل الآية الكريمة القائلة:

(واما نمود فهديتاهم فاستخبوا العمى على الهدى) (فصلت: ١٧)

او تلك التي تقول بعد ذكر عاقبة الفراعنة واتباعهم المشؤومة الدليّة،

وسقوطلهم من أوج العزة إلى حضيض الذلة؛

(ذَلِكَ بَأْنِ اللَّهِ لَمْ يَكْ مُخْتِيراً نَحْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُعْتَبِرُوا مَا بَأْنَفْسِهِمْ)

(الأنفال: ٥٣)

أو تلك الآية الشريفة التي تتحدث عن عقيدة الجريين المشركين فتقول
(وإذا قيل لهم أنفقوا مما رزقكم الله، قالوا أنطعمن من لويشاء الله أطعمه)

(يس: ٤٧)

أو الآية التي تقول: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي
الناس) (الروم: ٤١)

وواقع الامر - كما اشرنا اليه من قبل - هو أن القضاء والقدر والمشيئة
الإلهية والعلم الإلهي والعناية الربانية علة في طول العلل الطبيعية لا في عرضها.
فإن كل النظام اللانهائي للعلل والأسباب مبني على الارادة والمشيئة
والقضاء والقدر الإلهي ومنبعث منها، وإن تأثير هذه العلل والاسباب وعليتها هو
بنفسه - ينظر معين - عين تأثير القضاء والقدر وعليته.

ومن هنا فانه من الباطل حقاً أن يقال: ما الشيء الذي هو من فعل الله وما
الشيء الذي هو ليس من فعله؟ ومن الخطأ أن يقال للشيء إنه ليس من فعل
المخلوق بعد أن نسب الى الله، أو يقال: إن هذا الشيء من فعل المخلوقات - بعد أن
نسب إليها - وليس من فعل الله. إن تقسيم العمل بين الخالق والمخلوق امر باطل.^١
وإن كل شيء هو فعل الله في نفس الوقت الذي هو فعل الفاعل والسبب القريب
له.

١. من المستحسن مراجعة مقال «القرآن ومسألة من الحياة» للمؤلف في النشرة الفصلية

«مكتب تشيع» الصادرة في قم - إيران.

جاء في تحف العقول ص ٣٤٥ طبع بيروت ضمن حديث طويل عن الامام الهادي(ع) وكانه رسالة كتبها الامام (ع) في موضوع الجبر والتفويض والعدل الى جماعة من الشيعة^١، أن رجلاً اسمه عباية سأل الامام أمير المؤمنين صلوات الله عليه عن الاستطاعة التي بها يقوم ويقعد ويفعل؟ وهل إن الانسان يملك الاستطاعة والقدرة على أعماله؟ وانا كان الأمر كذلك فكيف يتدخل الله في عمل يعمله الانسان بقدرته واستطاعته؟ فسأله الامام أمير المؤمنين(ع)؛ إنك سألت عن الاستطاعة فهل تملكها من دون الله أو مع الله؟ فسكت عباية فقال له أمير المؤمنين(ع)؛

«قل يا عباية. قال، و ما أقول؟ قال (ع) إن قلت؛ انك تملكها مع الله قتلتك. وإن قلت؛ تملكها دون الله قتلتك. قال عباية؛ فما أقول يا أمير المؤمنين؟ قال(ع)؛ تقول إنك تملكها بالله الذي يملكها من دونك، فإن يملكها إياك كان ذلك من عطائه، وإن يسلبكها كان ذلك من بلائه وهو المالك لما ملكك والقادر على ما عليه أقدرك».

وإنما قال (ع) ؛ «ان قلت انك تملكها مع الله قتلتك» فلأن هذا القول يجعل مالك الاستطاعة شريكاً لله وكفوؤاً له وهذا كفر، وكذلك قول من يقول إنه يملك الاستطاعة من دون الله لأنه يرى نفسه مستقلاً عن الله. وهذا كفر أيضاً لأن الاستقلال في أي شأن من الشؤون مستلزم للاستقلال في الذات، ومنافٍ للإمكان الذاتي، ومستلزم للوجوب الذاتي.

وخلاصة ما يتضمنه الحديث هي أن كل اثر ينسب فيه الى مؤثره ينسب

١. وقد نقل الطبرسي في الاحتاج هذا الحديث وذكر ان الامام كتب هذه الرسالة في جواب اهل الاهواز.

في الوقت نفسه إلى الله ويستند إليه، فإذا نسبناه إلى الفاعل والمؤثر العادي الطبيعي فقد نسبناه إلى فاعله غير القائم بالذات، وإن نسبناه إلى الله فقد نسبناه إلى الفاعل القائم بالذات.

فإنه تعالى يمنح الموجودات خاصية التأثير وإمكانه، ولكن العطاء والتمليك الإلهي يختلف عن العطاء والتمليك والهبة الإنسانية. فهذا التملك والإعطاء الإنساني يستلزم خروج ذلك الشيء عن ملك المملك والواهب، ومالم يخرج عن ملكه فإنه لن يدخل في ملك الآخر. أما التملك والإعطاء الإلهي فإنه لا يتنافى أبداً مع بقاء الملكية الإلهية، بل هو شأن من شؤون الملكية الإلهية ومظهر من مظاهرها.

إن الله يمنح الأشياء كلها التأثير والأثر ويملكها، ولكنه في الوقت نفسه هو المالك بالاستقلال لكل التأثيرات والآثار.

وقد وردت أخبار كثيرة بهذا المضمون أو ما يقرب منه بحيث لا نستطيع هنا التعرض لها وشرحها كلها في هذه الرسالة.

المستوى الرفيع

إن الذي يدعو المحقق الخبير بمسائل التوحيد لأن يقف موقف الإعجاب الشديد هو المنطق الخاص بالقرآن وبعده الروايات الماثورة عن الرسول الأكرم (ص) والإمام علي (ع) وسائر الأئمة الأطهار. في مجال التوحيد والمعرفة الإلهية.

إنه منطوق لا يمكن أن يقارن بمنطق ذلك العصر بل لا يمكن أن يقارن بمنطق العصور التالية لذلك العصر حيث راج فيها علم الكلام والفلسفة والمنطق.

كلا فإنه اسمى من كل ذلك بكثيرًا جدًا.. وما جاء في مسألة المصير والقضاء والقدر والجبر والاختيار نموذج من هذا المنطق.

وهذا بنفسه يثبت ان القرآن الكريم ينبع من منبع و منشأ آخر فوق هذه المناشئ المادية. وان الذي اجري القرآن الكريم على لسانه كان يشاهد الحقائق التوحيدية برؤية أخرى، وان معرفة أهل بيت النبي صلوات الله وسلامه عليه وعليهم بمنطق القرآن و علومه تختلف تماماً عن معرفة الآخرين.

ففي الأصعدة التي يتحير فيها المستوى البشري العادي للفكر نظراً لعمق تلك الأصعدة نفسها، نجد أولئك العظماء يكشفون عن الحقائق بامتن بيان واحكمه. ولا عجب إذ شوه الكبار حتى المتكلمون الشيعة عاجزين عن الهضم الصحيح لهذه المسائل كي لا يصابوا بشيء من الانحراف.

وعندما يراجع الانسان كلمات كبار العلماء مثل الشيخ المفيد والسيد المرتضى، والعلامة الحلي والمجلسي وأمثالهم ويعرف كلماتهم في هذه المجالات في الكتب الكلامية أو في شرح الاحاديث. يتنبه لوقوع هؤلاء العظماء تحت تأثير آراء المعتزلة والاشاعرة الى حد ما. فكان نمط تفكيرهم يقرب من النمط الفكري للمعتزلة أو الاشاعرة، واضطروا الى حد كبير الى تاويل الآيات والاخبار في مثل هذه المسائل.

ومن الواضح ان هنا لا يعتبر نقصاً في هؤلاء الكبار، واي شخص غيرهم يعيش في ظروفهم لم يكن يمكنه ان يتخلص مما لم يتخلصوا منه. ان هذا المنطق لم يتجل في شرق الارض وغربها الا في القرآن الكريم وابنائنه والمتربين على يديه وهم اولياء الدين. اما الآخرون فقد ساروا يطوون الطريق تدريجاً وخطوة

خطوة، وبعد الملاحظة الصحيحة لمثل هذه المسائل والتعمق والتفكير الكثير فيها والاستهداء بالقرآن المجيد وكلمات الرسول الأكرم (ص) وائمة الدين وخصوصاً الامام علي(ع) استطاعوا الوصول إلى الواقع.

وها نحن نشاهد أن بعض المفكرين الذين عاشوا في عصرنا الحاضر رغم أنهم من حيث نمط تفكيرهم وتحليلهم الاجتماعي قد اظهروا مقدرة خاصة، لكنهم عندما يصلون إلى مثل هذه المسائل يبتلون بنفس الدوار الذي أصيب به المتكلمون من قبل. وكنموذج لذلك يمكننا أن نذكر أحمد أمين صاحب كتب (فجر الاسلام) و(ضحى الاسلام) و(ظهر الاسلام) و(يوم الاسلام). فقد أبدى أحمد أمين في مطالعاته وتحليلاته الاجتماعية براعة إلى حد كبير ولكنه بدأ عاجزاً في مثل هذه المسائل إلى الحد الذي بدأ فيه المتكلمون عاجزين، فانه في آخر كتاب فجر الاسلام يكتب فصلاً بعنوان (الجبر والقدر) ولكن ما يظهر لنا بعد مطالعته هو أن الاعتقاد بالقدر. في نظره. مساو للاعتقاد بالجبر. انه لا يصدق ان اخبار القدر صحيحة تماماً كما لم يستطع أن يصدق ان (نهج البلاغة) هو من كلمات الامام علي(ع).

ولربما كان. من هذه الجهة. معذوراً لأن معلوماته لاتسمح له بأن يقبل ذلك.

فانه يجب أن لاننكر ان العالم الذي لايملك راسمال علمياً سوى العلوم الاجتماعية سواء كان اوروبيا او مصرياً او ايرانياً لايمكنه مطلقاً أن يبدي رايه في أي مجال من مجالات تاريخ العارف الاسلامية.

وهؤلاء المؤرخون والمستشرقون الاوربيون نجدهم. متى شاءوا إعطاء آرائهم

في هذه المسألة . يصورون الإسلام إما كمذهب جبري أو يدعون أن الاعتقاد بالقضاء والقدر ليس مما يدعو اليه القرآن ولم يكن في صدر الاسلام ، وإنما ابتدعه المتكلمون بعد ذلك فمثلاً جاء في تاريخ (آلبرماليه الجزء الثالث، الفصل السادس، صفحة ٩٩) ضمن ابداء رأيه في اصول الدين الاسلامي . ان «الأصل الاصيل للدين الاسلامي هو: الله واحد، محمد رسول الله... وقد أوجد العلماء والمتكلمون الاسلاميون بعد ذلك الاعتقاد بأن الله عين مصير كل أحد مسبقاً، وأن مشيئته لا تتغير ولا تتبدل. وهذا هو السلك الجبري»!!!

ويقول غوستاف لوبون بأسلوب المدافع عن القرآن: إن ما جاء في القرآن . في هذا المجال لا يتجاوز ما جاء في سائر الكتب المقدسة . ثم يذكر بعض الآيات القرآنية وبعد مجموعة من البحوث يقول: «أما الاعتقاد بالقدر الذي جعلوا الاسلام ملزماً به في هذا المجال فإن هذا الالتزام أيضاً مثل سائر الالتزامات التي ليس لها أساس ومبرر.

وقد عرضنا على القراء قبل هذا آيات في موضوع القضاء والقدر وليست تلك الآيات تعطي أكثر مما تعطيه الآيات الواردة بهذا الصدد في كتابنا المقدس.

إن جميع الحكماء والمتكلمين (المسيحيين) وخصوصاً لوثر يقولون بأن جميع الحوادث والوقائع في العالم كما هي فيه، مقدرة ولا تقبل أي تعديل أو تغيير. ولوثر نفسه وهو مصلح الدين المسيحي يكتب «إن الشواهد المتوفرة بين أيدينا من الكتاب المقدس . في هذا الكتاب . منافية ومخالفة تماماً لمسألة الاختيار ، وهذه الشواهد والقرائن موجودة في كثير من موارد الكتاب . بل إن كل الكتب مملوءة بما هو من قبيل هذه الامارات»^١.

ثم يشير إلى الاعتقاد بالتقدير بين قدماء الروم واليونان وينتهي بعد ذلك إلى القول بـ (أنه علم أن الإسلام اذن لم يهتم بمسألة القدر أكثر من سائر الأديان وحتى أنه لم يهتم بها الاهتمام الذي أسبغها عليها العلماء المعاصرون تبعاً لأقوال لابلاس وليب نيتس) .

هكذا نجد غوستاف لوبون يقبل أن الاعتقاد بالقدر يستلزم الجبر والنفي ولكنه يقول أن هذا الاعتقاد موجود في كل الأديان وكثير من المدارس الفلسفية ولا يختص بالقرآن.

أما ويل دورانت في (تاريخ التمدن) فإنه بعد أن ينقل مضمون آيات من القرآن الكريم في مجال شمول العلم والمشينة الإلهية وعمومها، ويشير للحديث المعروف في صحيح البخاري يقول: «وهذا الإيمان بالقضاء والقدر جعل الجبرية من المظاهر الواضحة في التفكير الإسلامي»^١.

ويحسن هنا أيضاً أن نستمع لكلام للسيد دومينيك سوردل فقد ذكر في كتاب باسم (الإسلام) صدر ضمن مجموعة «ماذا أعلم؟» وترجم للفرنسية أنه «منذ صدر الإسلام الأول تصور المسلمون أنهم وجدوا في القرآن تناقضات حتى أن الرسول - طبقاً للحديث المتوفر بين أيدينا قال في مجال الاجابة: «أمنوا بما أمركم» وعندما لم يشأ المسلمون - بعد ذلك .. أن يؤمنوا إيماناً سطحياً - فقد سعى بعضهم لأن يفسر بعض العبارات والكلمات في القرآن. ومن هنا فقد وجد علم التفسير. وكان أول سؤال طرح في انظار المسلمين هو: إن كان الإنسان لا يستطيع أن يقوم بأي شيء مقابل أمر الله ومع ذلك فإن الله يجازيه على أعماله الحسنة والسيئة.. فهل القدرة الإلهية مناقضة للمسؤولية الإنسانية؟

إن القرآن الكريم لا يجيب عن هذا السؤال. والواقع أن قدرة الله الكاملة - كما تبدو في القرآن كله - لا تبقى أي مجال للحرية الانسانية. وبهذا السبيل لا يبقى أي إحساس بالمسؤولية الانسانية مقابل التسليم لأمر الله».

وكتاب سوردل هذا مليء بهذه التحقيقات العالية!!

وقد علم مما سبق ان مسألة القضاء والقدر قد ذكرت في القرآن الكريم مرارا، وأنها ليست من مخترعات المتكلمين. بالإضافة الى إن الاعتقاد بالقضاء والقدر الشامل - كما بينه القرآن - يختلف تماما عن المسلك الجبري.

ونحن إذ نجد المستشرقين الاوروبيين يثنون على المعتزلة لأنهم أنكروا القضاء والقدر فلأنهم - أي المستشرقين - يرون أن الاعتقاد بالقضاء هو نفس الاعتقاد بالجبر!!

ولاشك في أننا لو قارنا المعتزلة بالأشاعرة لرأينا أن المعتزلة كانوا يتمتعون بحرية فكرية واستقلال ذهني مناسبين. ولا بد أن نعتبر خطوة المتوكل العباسي ضد المعتزلة وتثبيتته للمبدأ الأشعري فاجعة عظمت للعالم الاسلامي، ولكننا نقول إن انحراف المعتزلة واشتباهم في هذه المسألة لا يقل عن خطأ الأشاعرة واشتباهم.

وإن كان المستشرقون قد اتنوا عليهم حيث لم يكن لهؤلاء المستشرقون عمق في المعرفة الاسلامية ولاسعة اطلاع، فقد تصوروا أن الاعتقاد بالقضاء والقدر هو عين الاعتقاد بالجبر.

يقول ادوارد براون في «التاريخ الأدبي لإيران» صفحه ٤١١، «كانت فرقة

١. تراجع مقال «مبدأ الاجتهاد في الاسلام» بقلم المؤلف في النشرة السنوية ل «مكتب تشيع»

القدرية أو المعتزلة أكثر أهمية وهي تناصر فكرة حرية الإرادة أو طريقة التفويض والاختيار» ويقول الدكتور اشتاينر: «أفضل وصف للمعتزلة هو أن نقول ان ظهور مثل هذه الافكار هو أشبه بالمعارضة المستمرة من قبل العقل الانساني السليم ضد الاحكام الطاغية والتعليمات الجبرية».

وقد اعتبر المعتزلة أنفسهم أهل العدل والتوحيد، وقالوا ان القسمة الأزلية بعقيدة أهل السنة (الإشاعرة) هي ان الله عين مسبقا مصير كل انسان ومسيره، وانه يجازي على ذنوب فرضها هو على البشرية وليس للانسان في مقابل التقدير الإلهي قدوة ونبات وصمود.

وهكذا كان هذا النمط من الفكر المعتزلي - أي استلزام القضاء للجبر - موردا لتأييد المستشرقين.

الجدور التاريخية

ومن البحوث المهمة التي تنبغي ملاحظتها، البحث عن منشأ ظهور هذه الافكار والعقائد وانواع الجدل والدوافع التي دفعت المسلمين منذ النصف الأول للقرن الأول أو النصف الثاني منه على الأكثر ليخوضوا البحث في الجبر والقدر. لا ريب في أن سبب شروع المسلمين في الخوض في هذه المباحث هي آيات القرآن الكريم وكلمات الرسول الأكرم(ص). إن مسألة المصير ومسألة الحرية والاختيار الانسانيين من المسائل التي هي بالطبع مثار لتساؤل كل أحد. ولأن هذه المسألة قد طرحت مرارا في الكتاب الإلهي عند المسلمين، وجاءت تؤيد بكل صراحة فكرة القدر وآيات تؤيد بنفس الصراحة حرية الانسان واختياره فإن هنا مما يدعو للتفكير والبحث والحوار.

أما المستشرقون واتباعهم واذنابهم فيدعون أن لهذه الافكار جذرا فكريا آخر. فقد قلنا ان بعض المؤرخين الاوروبيين يعتقدون أن مسألة القضاء والجبر والاختيار من المسائل التي عنونت في وقت متأخر من قبل المتكلمين المسلمين في حين لم يكن هناك أي اثر لهذه المسائل في القرآن والسنة!!

إلا ان البعض الآخر المح الى أن فكر الأشاعرة المبني على الجبر وعدم الحرية البشرية هو نفس ما اراده الإسلام وبثه في تعاليمه. إلا ان المعتزلة لم يرضخوا لهذه الفكرة الإسلامية مثلها مثل باقي التعاليم الإسلامية الأخرى التي لاتنسجم مع العقل والمنطق، وقد كان موضوع الحرية والاختيار البشري قد عنون لأول مرة بين المسلمين من قبل هؤلاء المعتزلة!!

على ان المعتزلة انفسهم لم يبتدعوا هذا الفكر وانما تنبهوا الى هذا الفكر المبدع السامي على اثر ارتباطهم بالأمم الأخرى ومعاشرتهم وخصوصا للمسيحيين.

جاء في «التاريخ الأدبي لایران» تأليف ادوارد براون الجزء الاول صفحة ٤١٣ قوله: «يعتقد فن كرومر ان معبد الجهني قد روج فكرة حرية الإرادة في اواخر القرن السابع (الميلادي) في دمشق وذلك بتقليد وتعبية لشخص ايراني اسمه (سنبويه).

وفي صفحة ٤١٣ يقول: «ويرى فن كرومر ان مكان تكون وتكامل معتقدات هؤلاء القوم هو دمشق وتحت نفوذ متالهي بيزانس، وخصوصا يحيى الدمشقي ومريده ثيودور أبوقره».

ومن هنا يعلم ان فن كرومر يرى أن ذلك الايراني الذي يعتقد انه لقن فكرة الحرية والاختيار لمعبد الجهني، كان هو بدوره يستفيد مما كان يقيضه

المتألهون المسيحيون الروميين!!

ولو كان الأمر كذلك للزمنا من أجل البحث في مسائل التوحيد والمعاد بل الصلاة والصوم أن نبحث عن مثل هذه الجذور التاريخية هناك. ولابد أننا سنجد أن علة توجه المسلمين للبحث في التوحيد والمعاد والصلاة والصوم هي البحوث السابقة في هذه المواضيع لدى المحافل المسيحية!!

والحقيقة هي

ان المستشرقين ليست لهم صلاحية التحقيق في العقائد والافكار الإسلامية، كما أنهم لا يتمتعون - غالبا - بحسن النية المطلوب . فنجدهم حينما يحاولون تحليل الأفكار والعقائد الإسلامية، وينخرطون مثلا في بحث المسائل المرتبطة بعلم الكلام الإسلامي أو العرفان والتصوف أو الفلسفة يخرجون بخلط غريب، ونسج خرافي لمهمات تدعو الى العجب واحيانا الى السخرية . وكنموذج لذلك لنطالع معا مايلي:

في الجزء الاول من «التاريخ الأدبي لايران» لادوارد براون ص ٤٢٢ ينقل المؤلف عن كتاب تاريخ الإسلام لـ «دوزي» المستشرق الهولندي المعروف الرأي التالي حول المعتزلة:

«إنهم - أي المعتزلة - لما كانوا قد سلكوا مسلك التأمل والتفكير في أحكام الشرع فقد ناصروا الأسلوب العقلي الاستدلالي، ولهذا فقد كان أحد المواضيع الأساسية لديهم هو القول بحدوث القرآن وأنه مخلوق وإن كان هذا يخالف

كلام النبي^١ وكانوا يقولون إن لازم قدم القرآن وأنه غير مخلوق هو القول بموجودين أزليين أبديين، وبمجرد جعل القرآن أي كلام الله في زمرة المخلوقات، فإنه لا يمكننا جعله متعلقاً بذات الله لا تتغير.^٢

وبهذا الأسلوب تنزل بالتدريج أساس نزول الوحي وأعلن الكثير من المعتزلة أن كتابة نظير القرآن أو الأحسن منه ممكنة.

وعليه فقد اعترضوا على القول بأن القرآن كتاب سماوي نازل من مبدأ الوحي.^٣ وكان اعتقادهم بالله انظف وأسمى من عقيدة المشرعين والمتمسكين بالمقبولات العامة والموازين الشرعية وأهل السنة (الاشاعرة) ذلك لأن المعتزلة لم يكونوا ليقبلوا أبداً الفكرة القائلة بأن خالق العالم يمكنه أن يظهر بصورة جسمانية، ولم يكونوا مستعدين لسماع هذا الكلام؛ وقد جاء في الخبر «كما

١. يحاول هنا لستشرق الكبير بأن يلوح إلى أن الأشاعرة قد أخذوا اعتقادهم بقدم القرآن من كلام النبي (ص) وأن المعتزلة على الرغم من إيمانهم بأن النبي قال هذا المعنى رفضوه لأنه لا ينسجم مع العقل والنطق. وفي صفحة ٤٨؛ من نفس الكتاب يقول، «... وكان عكس هذه العقيدة (عقيدة إمكان رؤية الله) وكذلك كون القرآن قديماً، وانكار مخلوقيته، من عقائد السنة والجماعة (الاشاعرة) الذين كانوا يتبعون نصف القرآن في كل الأمور ويمتنعون عن التأويل الذي كان داب أعينهم» في حين لا نجد ولو إشارة صغيرة في القرآن إلى قدمه أو عدم خلقه، وليس هناك في جملة الأحاديث النسبوية للرسول (ص) حديث تحتمل صحته لدى المعتزلة - في الجملة.

٢. يذكر مترجم هذا الكتاب إلى الفارسية في الهامش قولاً للسيد فروزانفر هو «أن الاعتقاد بخلق القرآن لا يربط له بهذه الأمور والاستنباطات الجوفاء لهذا الكاتب».

٣. أن المعتزلة - كما يشهد التاريخ - كانوا المدافعين الأقوياء المؤمنين عن القرآن وإنهم جادلوا الزنادقة وعقائد الفلاسفة، ولو كانوا - كما يرى دوزي - لا يعتبرون القرآن من مبدأ الوحي فلماذا إذن يلتزمون بالدفاع المستميت عنه.

رأيت البدر التمام في معركة بدر فانك سترى ايضا ربك يوما ما»^١ ولأن المتشرعين قد قبلوا هذا الكلام بحرفيته فقد شكلت هذه المسألة دائما عقبة كؤودا في وجه المعتزلة ولذا فقد حاولوا تفسيره وتوضيحه وكانوا يقولون إن الانسان بعد الموت سوف يرى الله بعين الروح البصيرة أي بدليل العقل. كما أنكروا ايضا ان الله الكريم هو خالق الكافرين.^٢

كان هذا نموذجا أردنا عرضه هنا، ومن المناسب أن نقول إن المستشرق ادوارد براون كاتب (التاريخ الأدبي لآيران) ينقل هذه التحقيقات!! عن هذا المستشرق الكبير ويتجاوزها دون أي تعليق.

١. يقصد هنا الحديث الوارد في كتب الكلام والحديث بهذا الضمون: «أنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر» وقد تصور هذا المستشرق العروف ان لفظه (البدر) في هذا الخبر والتي تعني القمر ليلة التمام. إشارة الى معركة بدر ولذا ترجم كلمة (ترون) وهي بصيغة المضارع بصيغة الماضي ليتم الانسجام في المعنى. ولهذا الحديث تاريخ طويل، والى الحد الذي تدل عليه القران فإنه قد حرف مرة على يد بعض رواة الحديث، ثم مسخ ذلك الحديث المحرف الى شكل آخر على يد علماء الكلام وقد تم له الحصول على صيغة ثالثة مضحكة على يد هذا المستشرق الكبير!! وقد نفى القرآن الكريم بكل صراحة الرؤية البصرية لله (لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) في نفس الوقت الذي ذكّر فيه القرآن مرارا حقيقة باسم (لقاء الله) وقد نفت اخبار الشيعة والسنة ايضا بصراحة الرؤية البصرية لله، كما أنها ايدت تلك الحقيقة القرآنية الأخرى التي هي قطعا أمر غير حسي وجسمي.

ويعتبر احد اشتباهاات الأشاعرة الكبرى التي لا تقبل التجاوز مسألة الاعتقاد بالرؤية الحسية لله في القيامة فهي بالإضافة للامتناع العقلي تخالف النص الصريح في القرآن... ولهذا الأمر قصة مفصلة طويلة لامجال لسردها هنا.

٢. ليس هناك فرد واحد من المعتزلة في التاريخ يقول بأن الله ليس خالقا للكافرين ذلك ان المعتزلة أنكروا خلق الكفر لا الكافر، إذ يقولون إن الله لم يخلق الكفر والظلم والعصية لان الله ليس خالقا للكافر والظالم والعاصي.

ونحن لا ندري ماذا نطلق على هذه السفاسف من أوصاف؟ وهل نسميها جهلا أم جناية؟ وما يبعث على الأسف أكثر فأكثر هو أن أتباعهم وأذئابهم الشرقيين أيضا بدلا من مراجعة الأفكار والعقائد الشرقية والإسلامية مراجعة فاحصة عميقة يعمدون إلى تكرار أقوال أساتذتهم ويجعلونها الأساس الذي يبنون عليه نظرياتهم.

بحث حديثي

قد تبدو من بين الأحاديث بعض المضامين التي تتناقى وما قلناه ولكن يجب أن لانغفل عن أن مثل هذا التناقى والتعارض حصل على اثر بعض الاشتباهات التي يقع فيها بعض رواة الحديث حين ينقلون مضامين الأحاديث. ويمكن كشف ذلك الاشتباه بمقارنة بعض الاحاديث ببعض. وقد يكون التعارض ظاهريا يزول بمجرد التأمل والتعمق وها نحن نذكر نموذجا لكل واحد من هذين القسمين:

- ١ - جاء في صحيح البخاري الجزء ٨ الصفحة ١٥٨ عن يحيى بن يعمر عن عائشة انها سألت رسول الله(ص) عن الطاعون فأجابها(ص):
 «كان عذابا يبعثه الله على من يشاء من عباده فجعله الله رحمة للمؤمنين. ما من عبد يكون في بلد يكون فيه، يمكث لا يخرج من البلد صابرا محتسبا يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر شهيد».
- وجاء في الكافي الجزء ٨ الصفحة ١٠٨ عن الحلبي عن الإمام الصادق(ع) قال:
 سألت ابا عبدالله(ع) عن الوباء يكون في ناحية مصر فيتحول الرجل إلى ناحية أخرى، أو يكون في مصر فيخرج منه إلى غيره فقال:

«لا بأس، انما نهى رسول الله (ص) عن ذلك لمكان ربيثة كان بجيال العدو فوقع فيهم الوباء فهربوا منه. فقال رسول الله (ص) الفار منه كالفار من الزحف كراهية أن يخلوا مراكزهم».

وحديث الامام الصادق (ع) يوضح ان مقصود النبي (ص) كان هو التاكيد على واقعة خاصة نهى فيها عن الفرار من الطاعون وذلك لئلا ينسى المسلمون واجباتهم تجاه العدو - عند انتشار الوباء - فيخلوا مواقعهم ويلقوا بانفسهم في هلاك اكبر، وليس ذلك امرا من النبي (ص) ليطبق دائما بحيث يوجب على المسلمين في أي وقت او مكان وجد الطاعون فيه ببلد، الرضوخ للواقع والبقاء انتظارا للمصير المهلك، مع ان المسلم بنفسه مأمور بحفظ نفسه وماله من الحوادث.

إلا ان انتقال كلام الرسول الأكرم (ص) من يد راو الى يد راو آخر حوله شيئا فشيئا الى امر عام يرى في صحيح البخاري.

ولحسن الحظ فإن الامام الصادق (ع) قد أمارط اللثام عن الحقيقة، وبين مقصود الرسول الأكرم واقعا و«أهل البيت أدري بما في البيت».

كما ان من الممكن أن يكون ما جاء في صحيح البخاري لغرض آخر هناك. وهو ان الرسول الاكرم (ص) أمر بانه عندما ينتشر الطاعون أو الوباء في مدينة ما ويبتلى به - لا محالة - بعض الناس يجب على أهل تلك المدينة عدم الخروج منها ونقل العدوى الى أمكنه أخرى، ليحفظوا بذلك ارواح أهالي المناطق الأخرى ولأنه لم تكن آنذاك وسائل للمعالجة ولا أماكن للحجر الصحي في الحدود وبوابات المدن بحيث يفحص الأفراد القادمون ثم يسمح لهم بالدخول

بعد التأكد من خلوهم مما يسبب العدوى، فقد كان أفضل سبيل للمنع من شيوع هذا المرض هو بقاء أهالي المدينة المصابة في محالهم وعدم نقلهم العدوى إلى الأماكن الأخرى.

يحدثنا ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة الخطبة ١٣٢ - وهو يعرض قصة سفر عمر إلى الشام - من أنه بعد أن اطلع على انتشار الطاعون في الشام صمم على عدم الدخول فاعترض عليه أبو عبيدة بن الجراح بأنه بهذا يفر من القضاء والقدر فأجابته بأن عبدالرحمن بن عوف روى عن رسول الله (ص) حديثاً يأمر فيه الرسول (ص) بعدم خروج أهل المدينة المصابة بالطاعون وعدم دخول من هو خارجها إليها.

وعلى هذا فحديث صحيح البخاري إما أن يكون ناظراً إلى تلك الواقعة التي ذكرها الإمام الصادق (ع)، وإما أن ما ذكره الإمام الصادق كان يرتبط بواقعة لا يرتبط بها هذا الحديث وإنما يرتبط بمسألة الوقاية من العدوى ورعاية حال أهالي المدن الأخرى غير الموبوءة. وعلى أي حال فما يستفاد من ظاهر حديث عائشة ليس هو المقصود قطعاً وإن الرواة قد اشتبهوا فيه عندما نقلوا مضمونه.

٢. جاء في الكافي الجزء ٢ باب فضل اليقين عن الإمام الصادق (ع): إن أمير المؤمنين جلس إلى حائط مائل بين الناس فقال بعضهم: لا تقعد تحت هذا الحائط فإنه معور فقال أمير المؤمنين (ع) حرس امرء أجله. فلما قام سقط الحائط. قال وكان أمير المؤمنين يفعل هذا وأشباهه. وهذا اليقين^١.

ويمكن أن يقال هنا إن هذا الحديث:

أولاً. يتنافى مع ما نقلناه سابقاً عن توحيد الصدوق عن الأصبغ بن نباته

قال: «ان امير المؤمنين (ع) عدل من حائط مائل إلى حائط آخر فقيل له: يا امير المؤمنين أتفر من قضاء الله؟ فقال: أفر من قضاء الله إلى قدر الله عز وجل».

ثانياً - يتنافى مع الحرمة الشرعية للجلوس تحت حائط مائل للسقوط فكيف يجلس علي (ع) في مكانه بدعوى ان الأجل يحرسه؟.

ولكن يبدو ان من الممكن تفسير هذا الحديث بملاحظة ماقلناه سابقا وبشكل لايتنافى مع حديث الصدوق ولا مع المبدأ الشرعي المسلم به المبني على وجوب حفظ النفس وحرمة الإلقاء في التهلكة.

إذ قلنا في البحث الذي عنوانه ب (العوامل العنوية) إن عوامل القضاء والقدر وروابط العلة والمعلول يجب أن لا تحصر في المجالات المادية ذات الأبعاد الثلاثة. فإن العوامل العنوية بدورها أيضا تشكل جزءا مهما من النظام العلي السببي في العالم.

وعلى هذا فإننا لو لاحظنا حادثة معينة من زاوية العلة للمادية والأبعاد الجسمية لتصورنا أننا أدركنا عللها وروابطها بتمامها. ولكننا لو نظرنا إليها بنظرة أخرى وشاهدنا الحوادث الأخرى الخفية فإننا سنعلم أن ما حسبناه علة كاملة لتلك الحادثة كان علة ناقصة لوجود امور خفية أخرى لها دخلها فيها. وقد قلنا هناك ان الصدقات والنوايا وبالتالي مختلف نشاطات الانسان التي يؤديها بشكل يرتبط بالنية والجنبات الروحية فيه، لها آثارها في مجرى العلة والأسباب في العالم.

ولو كان لشخص ما حس يتجاوز ما عندنا من حس، ويدرك الحوادث إدراكا أدق مما ندركه لكأن أحكامه على الوقائع مختلفة عن نمط أحكامنا

في بعض الموارد الخاصة. تماما كما تختلف احكامنا كموجودات ذات ابعاد ثلاثة عن احكام الموجودات ذات البعدين والتي لايمكنها ان تدرك من الاشياء اكثر من بعدين اثنين. ومن الطبيعي ان احكامنا قد تتجانس حيال الموضوعات ذات البعدين ولكنها تختلف حيال الموضوعات ذات الأبعاد الثلاثة دون شك. وأهل اليقين وهم أولئك الذين امتلكوا حسا آخر ونظرة أخرى فراحوا ينظرون الى العالم في امتداد وحركة أخرى تختلف عما نراه نحن، هؤلاء تختلف احكامهم في بعض الموارد الخاصة عن احكامنا بلاريب.

فما نراه مثلا علة للموت، قد لايراه هو علة لذلك لإحاطته ببعض الامور الخفية. فمن زاوية الأمور المعنوية ما المانع من ان يطلع أهل اليقين على بعض الامور التي لها دخلها في مجال ضمان بقاء العمر، أو السلامة أو التوسعة في الرزق؟ وعلى أي حال فإن هذا الحديث قابل للتوجيه وإن لهذا الأمر بحثا طويلا.

عندما يتحول علم الله الى جهل!!

لاباس في التعرض هنا وفي خاتمة البحث إلى أشهر اشكالات الجبريين، ونقوم بتحليله لتتضح الاجابة عليه.

فقد ذكر الجبريون أدلة وشواهد كثيرة من العقل والنقل على مدعاهم وقد تمسك الجبريون المسلمون بآيات القضاء والقدر في القرآن الكريم، واستشهدوا احيانا بكلمات نقلت عن الرسول الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) أو الأئمة الأطهار عليهم السلام أيضا في هذا المجال.

والأدلة العقلية القائمة من قبل الجبريين على هذا المدعي كثيرة ذكرنا بعضها في هوامش الجزء الثالث من (اصول الفلسفة) وانتقدناها.

وأشهر شبهة للجبر هي تلك التي ترتبط بمسألة القضاء والقدر بالمفهوم الإلهي أي بمسألة علم الله وهي:

إن الله عالم من الأزل بما وقع وما يقع. ولا تخفى على الله وعلمه الأزلي خافية.

ومن جهة أخرى فإن العلم الإلهي لا يقبل التغيير ولا المخالفة للواقع، فلا يمكن أن يتبدل إلى صورة أخرى. ذلك أن التغيير مناف لتمامية ذات واجب وكمالها، ولا يمكن مخالفة ما يعلمه من الأزل لما يقع لأنه يلزم أن لا يكون علمه علما بل جهلا وهذا أيضا يتناقض مع تمامية الوجود المطلق وكمالها. وعليه وبحكم المقدمتين التاليتين:

أ: إن الله عالم بكل شيء.

ب: إن العلم لا يقبل التغيير ولا الخلاف.

لا بد أن نستنتج:

أن الحوادث والكائنات يجب أن تجري ينحو ينطبق مع علم الله قهرا وجبرا. وخصوصا إذا أضفنا إلى ذلك أن العلم الإلهي علم فعلي ايجابي أي هو علم ينبع في المعلوم من العلم، وليس علما انفعاليا يستمد العلم فيه وجوده من وجود المعلوم، نظير علم الإنسان بحوادث العالم.

وعلى هذا لو كان الأمر في العلم الأزلي أن الشخص المعين سوف يرتكب العصية المعينة في الساعة المعينة فإنه لا بد أن تقع تلك العصية جبرا وقهرا بنفس الكيفية، ولا يمكن للشخص المرتكب أن يغير ذلك إلى شكل آخر، بل لا يمكن لأي قدرة في الوجود أن تغيرها وإلا فإن علم الله سيتحول إلى جهل!!

يقول عمر الخيام:

اشرب الخمر ومن قد كان أهلا

لرواها يجد المشرب سهلا

علم الله بهذا فإذا

عفتها يا صاح عاد العلم جهلا

والرد على هذه الشبهة بعد معرفة مفهوم القضاء والقدر معرفة صحيحة

أمر سهل.

فإن الشبهة انما حصلت بعد أن اعطي لكل من العلم الإلهي من جهة نظام
الاسباب والمسببات في العالم من جهة أخرى حساب مستقل، بمعنى انه فرض ان
العلم الإلهي في الازل تعلق صدفة بوقوع الحوادث والكانات، ولأجل ان يكون هذا
العلم علما ولنلا يقع خلافه فقد لزم ان يسيطر على النظام العالمي ويخضع
للمراقبة الشديدة ليكون مطابقا للتصور والتخطيط المسبقين له.

وبعبارة أخرى: إنه يفترض ان العلم الإلهي بغض النظر عن نظام الاسباب
والمسببات قد تعلق بوقوع الحوادث وعدم وقوعها وأن من اللازم أن يجعل هذا
العلم مطابقا للمعلوم الواقع . بأي وسيلة . وعليه فلا بد من ضبط نظام الاسباب
والمسببات في العالم ففي بعض الموارد يعمل على منع ما من شأنه أن يؤثر وإبطال
عمل الإرادة والاختيار لن يعمل بهما لكي يكون ماسبق في علم الله الأزلي مطابقا
لما يقع ولايخايره.

ومن هنا فيجب سلب الاختيار والحرية والقدرة والارادة من الانسان لتكون
اعماله تحت السيطرة الالهية، ولنلا يتحول علم الله الى جهل.

ومثل هذا التصور عن العلم الإلهي هو منتهى الجهل وعدم المعرفة. وهل من

للممكن أن يتعلق علم الله - صدفة، بوقوع حادثة أو عدم وقوعها - وبعد ذلك ولكي يطابق العلم الواقع يلزم التصرف في النظام المتقن القطعي للعلل والمعلولات، واحداث تغييرات فيه، وسلب بعض الخواص من بعض الطبائع أو سلب الفاعل المختار اختياره وحرية؟

ولهذا فنحن نستبعد أن يكون الشعر السابق من الخيام الذي هو على الأقل (نصف فيلسوف) بل يمكن أن يكون من الشعر الذي نسب اليه بعد ذلك. أو انه من الخيام ولكنه لم يشأ أن يتحدث هنا حديث الجد والفلسفة وإنما أراد أن يسبغ على خيال من خيالاته شكلا شعريا. فإن الكثير من أهل التحقيق نجدهم يتخلون عن أفكارهم العلمية والفلسفية عندما يدخلون عالم الشعر فيصوغون لخيالاتهم اللطيفة أنوابة شعرية رائعة. وبعبارة أخرى يتحدثون حديث أهل الأدب لا حديث أهل العلم، وذلك ما نشاهده في كثير من الأشعار المنسوبة الى الخيام، فإن الخيام في شهرته العالمية مدين لمثل هذه التصورات وصياغتها البيانية الجميلة.

إن العلم الأزلي الإلهي ليس منفصلا عن النظام السببي والمسببي في العالم. إن العلم الإلهي علم بالنظام وما يقتضيه العلم الإلهي هو هذا العالم مع هذه الانظمة، فالعلم الإلهي مباشرة ومن دون واسطة لايتعلق بوقوع حادثة ولا بعدم وقوعها. وإنما يتعلق العلم الإلهي بالحادثة من خلال علتها وفاعلها الخاص وليس تعلقه بها بشكل مطلق غير مرتبط بأسبابها وعللها. وإن العلل والأسباب متفاوتة. فبعضها عليته وفاعليته طبيعية وبعضها عليته شعورية، وبعضها مجبور والآخر مختار.

وما يوجبه العلم الإلهي الأزلي هو صدور أثر الفاعل الطبيعي من الفاعل الطبيعي، وأثر الفاعل الشعوري من الفاعل الشعوري وأثر الفاعل المجبور من الفاعل المجبور، وأثر الفاعل المختار من الفاعل المختار، ولا يقتضي العلم الإلهي أن يصدر أثر الفاعل المختار من ذلك الفاعل قهرا وجبرا.

وبعبارة أخرى

فإن العلم الأزلي الإلهي علم بالنظام أي بصدور العلوات من عللها الخاصة بها. ولما كانت العلل متفاوتة في النظام العيني الخارجي فأحداها طبيعية والآخرى شعورية، وأحداها مختارة والآخرى مجبرة، فإن النظام العلمي على هذا الأساس هو بمعنى أن كل فاعل موجود في العالم العلمي كما هو موجود في العالم العيني، بل يجب أن يقال إنه كما هو موجود في العالم العلمي موجود في العالم العيني الخارجي. والعلم الإلهي الذي يتعلق بصدور أثر من فاعل هو بمعنى أنه يتعلق بصدور أثر الفاعل المختار من الفاعل المختار، وبصدور أثر الفاعل المجبر من الفاعل المجبر. وما يقتضيه العلم الإلهي ويوجبه هو صدور فعل الفاعل المختار من الفاعل المختار وفعل الفاعل المجبر من الفاعل المجبر لا أن العلم الإلهي يوجب أن يكون الفاعل المختار مجبرا أو الفاعل المجبر مختارا.

والإنسان في نظام الوجود كلما قلنا مسبقا يملك نوعا من الحرية والاختيار، وله إمكانيات في فعالياته. وتلك الإمكانيات ليست متوفرة للموجودات الأخرى حتى للحيوانات. ولأن النظام العيني يستمد وجوده من النظام العلمي، وأن منبع العالم الكوني هو العالم الرباني، فإن العلم الأزلي المتعلق بأفعال الإنسان

وأعماله هو بمعنى أنه يعلم من الأزل؛ من هو الذي سوف يطيع باختياره وحرية ومن هو الذي سوف يعصي بحريته واختياره كذلك. والذي يوجبه ذلك العلم ويقتضيه هو أن يطيع ذلك المطيع بإرادته وأن يعصي ذلك العاصي بإرادته. وهذا هو معنى قول أولئك القائلين بأن «الإنسان مختار بالإجبار» فلا يمكنه أن لا يكون مختارا. فليس للعلم الأزلي أي دخل في سلب الحرية والاختيار ممن قرر له في النظام العلمي والنظام العيني أن يكون مختارا، وليس له أي دخل في سلب الاختيار والحرية الإنسانية بأن يجبره على الطاعة أو المعصية.

وعلى هذا فكلتا المقدمتين المذكورتين في الأشكال صحيحتان ولاشك فيهما وكذلك صحيح ماقلناه في تلك النقطة الإضافية من أن علم الله فعلي وإيجابي لا انفعالي وتبعي.. ولكنه لا يلزم من ذلك أن يكون الإنسان مجبرا ومسلوب الاختيار، وأنه عندما يعصي يكون قد اجبر على العصيان من طرف قوة أعلى منه بل ان الوجود الذي خلق مختارا في النظام التكويني هو في النظام العلمي أيضا حر مختار، فإذا فعل فعلا يجبر عليه كان علم الله جهلا لذا يجب أن نسال من يقول فيما ينسب الى عمر الخيام في الأبيات السابقة:

«علم الله بهذا» أي بشرها، ما هو الشيء الذي علمه الله في الأزل؟ هل هو الشرب الاختياري وطبقا للميل والارادة والاختيار الشخصي من دون اكراه ولا اجبار، أم هو الشرب الجبري المفروض من قبل قوة خارج وجود الانسان؟ ان ما كان الله قد علمه في الأزل ليس شرب الخمر الاجباري ولاشرب الخمر المطلق، وانما شربها الاختياري، ولأن علم الله كذلك فإذا اجبر على عدم الشرب

أو أجبر على الشرب يعود العلم الإلهي جهلاً.

فالنتيجة على هذا هي أن العلم الأزلي بأفعال الموجودات ذات الإرادة والاختيار ليس جبراً بل هو نقيض للجبر، فإن لازم العلم الأزلي هو أن يكون المختار مختاراً حتماً.

ومن هنا صح قول من قال،

وجعل الذنب معلولاً لعلم إلهي - لدى العقلاء - جهل

كل هذا فيما لو كان مجال بحثنا هو العلم الأزلي الإلهي المسبق الذي ذكر في القرآن الكريم باسم الكتاب واللوح المحفوظ والقلم وأمثال ذلك، وكان ما ذكر في الإشكال هو هذا العلم.

ولكن يجب أن نعلم أنه مع غض النظر عن أمن موجودات العالم والنظام السببي والمسببي معلوم لله بالعلم الأزلي، فإن هذا النظام المعلوم لله هو نفسه علم الله أيضاً.

وإن هذا العالم بكل نظمه هو علم البارئ ومعلومه أيضاً ذلك لأن ذاته محيطة بذوات كل الأشياء من الأزل إلى الأبد وأن ذات كل شيء حاضرة لديه. ولا يمكن أن يخفى عليه موجود من موجودات العالم بأسره، إنه في كل مكان ومع كل شيء.

(إنما تولو فثم وجه الله). (البقرة، ١١٥)

(ونحن أقرب إليه من حبل الوريد). (ق: ١٣)

(هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم). (الحديد: ٣)

وعلى هذا،

فإن نفس العالم بكل خصوصياته ونظمه من مراتب علم الله. وفي هذه المرتبة من العلم يكون العلم والعلوم واحداً غير متعدد حتى يفرض انطباق العلم والعلوم أو عدم انطباقه وحتى يقال: إنه إن حصل الأمر كنا كان علم الله علماً وإن حصل كذلك كان جهلاً.



المشرق للثقافة والنشر

شايك: ٠٠-٦٠-٨٢٤١-٩٦٢
ISBN 964-8241-60-0